

المجلة الاجتماعية القومية

المجلد الثانى والثلاثون   العدد الثالث   سبتمبر ١٩٩٥

يصدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

بالقاهرة

المجلة الاجتماعية القومية

يصدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

بريد الزمالك – القاهرة

رقم بريدى ١١٥٦١

اهداءات ٢٠٠١

أ.د. أحمد أبو زيد

أنثروبولوجي

رئيس التحرير

كتور احمد محمد خليفة

نائبا رئيس التحرير

دكتور عزت حجازى   دكتورة ناهد صالح

قواعد النشر

١ – المجلة الاجتماعية القومية دورية ثلث سنوية (تصدر فى يناير ومايو وسبتمبر) تهتم بنشر مواد فى العلوم الاجتماعية .

٢ – يعتمد على رأى محكمين متخصصين فى تحديد صلاحية المادة للنشر .

٣ – تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر. ويلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر مادة نشرت فيها .

٤ – يحسن ألا يتجاوز حجم المقال ٢٥ صفحة كوارتر مسافة مزدوجة . ويقدم مع المقال ملخص بلغة غير التى كتب بها ، فى حوالى صفحة .

٥ – يشار إلى الهوامش والمراجع فى المتن بأرقام . وترد قائمتها فى نهاية المقال ، لا فى أسفل الصفحة .

ثمن العدد والاشتراك

- ثمن العدد الواحد (فى مصر) ثلاثة جنيهات (وعشرة دولارات للخارج) .
- وتكون المراسلات على العنوان التالى :
  المجلة الاجتماعية القومية ، نائب رئيس التحرير ،
  المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، بريد الزمالك ، القاهرة ، مصر
  رقم بريدى ١١٥٦١ .

رقم الإيداع ١٦٥

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

المجلة الاجتماعية القومية

الصفحة

المجلد الثانى والثلاثون العدد الثالث سبتمبر ١٩٩٥

رقم الإيداع ١٦٥ / ١٩٩٥
إيمان
المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

أفلام الخيال العلمى والطفل المصرى

اعتماد خلف *

يناقش المقال تأثير أفلام الخيال العلمى فى عينة من المشاهدين من الأطفال فى مصر . يقدم بقائمة لما عرض أخيرا من أفلام ، والتيمات الشائعة فيها ، ثم يركز على الطريقة التى تستجيب بها مثل هذه الأفلام للحاجات النفسية للأطفال .

وتشير بعض نتائج الدراسة الميدانية إلى أن الأطفال يشاهدون تلك الأفلام للهروب من واقعهم ، وتحقيق الرغبة فى العيش فى عالم أفضل ، ومشاركة الآخرين خبراتهم . وليس هناك ما يشير إلى أن مشاهدة تلك الأفلام تشبع رغبات روحية أو أخلاقية .

تقديم

تتناول هذه الدراسة نوعا من الأفلام لم يحظ باهتمام الباحثين فى مجال الإعلام وثقافة الطفل فى مصر ، على الرغم من أهمية تأثيره فى الطفل والمراهق . وقد كشفت لنا الملاحظة العلمية الأولية عن وجود أفلام أجنبية تتداول عن طريق شرائط الڤيديو فى الأسواق المصرية ، تنتمى إلى ما يسمى "بالخيال العلمى" ، وتحظى بإقبال متزايد من جمهور المشاهدين الصغار ، حتى عندما يتم عرضها فى دور العرض السينمائى أو على شاشة التليفزيون المصرى . وفى تلك الأفلام يختلط العلم بالوهم ، والرعب بالأسطورة ، والمسوخ بالخوارق فى حبكة فنية تجارية تقنية شديدة الإبهار . وهى تعرض فى سوق خال من أفلام مصرية – أو عربية –

* مدرس الإعلام وثقافة الطفل ، معهد الدراسات العليا للطفولة ، جامعة عين شمس .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الثانى والثلاثون ، العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٩٥ .

تنتمى لذلك النوع من الأفلام . ويزداد الأمر أهمية إذا وضعنا فى الاعتبار تلك الصلة الوثيقة بين مبدعى وصناع تلك الأفلام ، وصناع ما يسمى "بالأساطير الثقافية" فى العصر الحديث ، حيث يتم التركيز على الوظيفة الاجتماعية والأساسية للسينما والأفلام بوصفها وظيفة تجارية تخضع لمنطق الربح والخسارة المالية . ومن هنا تم ربط الأفلام التليفزيونية والسينمائية بوصفها وسيلة اتصال جماهيرى بطبيعة المجتمع الأمريكى الصناعى وجماهيره المشاهدة لذلك النوع من الأفلام . ولذلك يرى توماس سكاتس أنه من المهم للباحث فى أفلام الخيال العلمى أن يضع فى اعتباره كيفية معالجة وبناء تلك الأفلام على ضوء ارتباطها بقضايا المجتمع الثقافية الأساسية ، واحتياجاته التى ينتظر أن تلبيها تلك الأفلام ، تماما مثلما يدرس علماء الأنثروبولوجية الحكايات والأساطير الشعبية [1] . إلا أنه من المهم أن يضع الباحث فى اعتباره طبيعة الجمهور ودوره كمستهلك لوسيلة اتصال جماهيرى . فتلك الأفلام – على العكس من الحكايات الشعبية – ليست تعبيرا تلقائيا عن الناس ، وإنما هى تعبير تراكمى لصناعها ومبدعيها ، تخضع لعدة اعتبارات فنية وصناعية وتجارية ، يتم بمقتضاها تطوير فيلم الخيال العلمى بناء على الطلب المتزايد من جمهور المشاهدين لتكرار أنساق وأشكال وموضوعات بعينها تلبى احتياجات لدى الجماهير المتزايدة . ومبدع أو صانع أى فيلم هو أصلا من نسيج المجتمع الثقافى والاجتماعى . ومن هنا يتجاوب مع الجمهور ، وتشكل احتياجات كل منهما الركيزة الأساسية لإنتاج ذلك النوع من الأفلام ، تفصح عن نفسها فى كثافة مشاهدة عالية ، خاصة بعد ظهور التليفزيون وأفلام الفيديو . فبينما كان يمكن القول إن أفلام السينما كانت تقدم تلك القصص للجمهور المشاهد ، أصبح التليفزيون ، ومن بعده أفلام الفيديو ، تقدم الجمهور للمعلنين . ولهذا فإن تلك الأفلام لم يعد هدفها جعل الجمهور مشاركا فى

تطويرها ، بل أصبح هدفها جعل الجمهور أداة فى أيدى الشبكات التليفزيونية ، التى تعاظم دور الإعلان فيها حتى بالنسبة للأفكار والمعتقدات والثقافة بوجه عام . والتساؤل الذى يطرح نفسه هنا هو : هل تسهم أفلام الخيال العلمى فى تكوين التفكير العلمى لدى الطفل المصرى كما يدعى البعض ؟ وهل يمكن أن تساعد - فى شكلها الراهن - فى تكوين اتجاه نحو مرونة الأفكار لدى الطفل ؟ وبمعنى آخر ، هل تساعد مشاهدة الطفل المكثفة والمتراكمة لتلك النوعية من الأفلام على تكوين ارتباطات واكتشاف علاقات تؤدى إلى طلاقة التفكير لديه ؟ أم إنها - على العكس من ذلك - تساعد على تشتيت خيال الطفل ، وتجعله يأخذ اتجاها هروبيا من الواقع المعاش ، خاصة إذا وضعنا فى الاعتبار أن بعض أفلام الخيال العلمى جاء نتيجة لثورة الشباب على كل ما هو تقليدى وراسخ فى المجتمع ؟ (٢) وتشير بعض الدراسات العربية للخيال العلمى بوصفه تنمية وتحديثا للأبنية والأنساق العلمية والاقتصادية والثقافية (٣) ، مما يثير التساؤل عن مدى ملاءمة ذلك النوع من الأفلام للفكر التحديثى التنموى ، خاصة إذا ما ربطنا ذلك بوظيفة مهمة للإعلام فى الدولة النامية ، ومن بينها مصر ، وهى وظيفة خلق الرغبة فى التغيير والتطوير من أجل تبنى طرق جديدة للتفكير فى حل المشكلات .

أهمية الدراسة

تعد الأفلام السينمائية إحدى وسائل الاتصال الجماهيرى المهمة فى العصر الحديث . وقد ارتبط الفن السينمائى بالخيال الإنسانى من جهة ، وبالتطور التكنولوجى الذى ساد المجتمع من جهة أخرى . وتمتد الجذور البعيدة لفن السينما إلى خاصية نفسية ميزت البشر منذ أن وجدوا ، وهى تلك القدرة على تجاوز الواقع بالحلم وبالتخيل (٤) . والأفلام السينمائية لها قدرة وحساسية عالية فى مجال

المستقبل ، من حيث كونها وسيلة اتصال شديدة التحرر ، يمكن من خلالها مناقشة القضايا المتصلة بالوجود الإنساني ، وهي ، لذلك ، تعد أداة من أدوات التأمل الجرىء للإنسان في الطبيعة والواقع وفي مكانته في الكون ، مستخدمة جميع الإمكانيات المتاحة ، مثل : المونتاج والمؤثرات الضوئية والصوتية ، والنماذج المصغرة والمكبرة ، والإمكانيات المتقدمة في المكياج والحاسبات الآلية ، لتخلق عالما مبهرا ، زخرا بالاختراعات والكشوف المدهشة والمثيرة . ولذلك ليس غريبا أن ترتبط قصص الخيال العلمي بالسينما ، بل ويمكن الزعم أن الجمهور – خاصة المصري – قد تعرف على معظم كبار كتاب قصص الخيال العلمي من خلال أعمالهم التي قدمتها السينما . ومن الأمثلة چول ڤيرن ، وهـ . ج . ويلز ، حيث يرى "رولان لاكورب" [٥] أن چول ڤيرن يحتل مركز الصدارة بعدد رواياته التي اقتسبت للسينما مثل : "عشرون ألف فرسخ تحت البحار" ، و"رحلة إلى منتصف الأرض" ، و"سيد العالم" ، و"الجزيرة الغامضة" . ويليه هـ .ج . ويلز في رواياته "حرب العوالم" ، و"الحياة في المستقبل" ، و"الرجل الخفي" ، و"جزيرة الدكتور مورو" ، و"آلة الزمن" ، وكلها أعمال تم تقديمها عبر شاشة التليفزيون المصري ، وعرضت في دور العرض السينمائي المصري ، وأخيرا في نوادي الڤيديو المنتشرة في مصر .

وحتى يمكن استخلاص الفائدة المرجوة من السينما والأفلام كوسيلة اتصال معاونة في عملية التنشئة الاجتماعية للطفل ، فإنه لابد من التعرف على الإمكانيات المتاحة والأوضاع الراهنة [٦] .

ويحدثنا مؤرخو السينما أن عام ١٩٥٠ قد شهد البدايات الأولى لنوع جديد من السينما الخيالية ، حين ذهب عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى خلق أساطيره الجديدة الممزوجة بالتقدم التكنولوچي ، وظهور فكرة إمكانية دمار العالم

بسلاح القنبلة الذرية ، بالإضافة إلى التطورات الهائلة فى استخدام قوة الدفع الصاروخى ، وإمكانية قهر الفضاء والوصول إلى عوالم أخرى (٧). ويضرب بعض الباحثين المثل على مدى تأثير قصص الخيال العلمى فى الأطفال ، بقصة العالم الألمانى "هيرمان أوبرت" صاحب أول مخطوطة فى علم الفضاء ، ومؤسس ذلك العلم . وهو يروى إنه عندما قرأ قصة چول ڤيرن من "الأرض إلى القمر" ، أثار خياله فى القصة التصوير الفنى والعلمى لعالم الفضاء ، بصواريخه ، وكواكبه ، وقذائفه المتدفقة نحو المجاهل البعيدة . وتساءل هيرمان الصغير : هل يمكن أن يحدث هذا ؟ وأجابته أمه : كل الأعمال الكبيرة تبدأ بالأحلام ، ثم يسعى الناس لتحقيق هذه الأحلام . ومنذ ذلك الوقت أخذ هيرمان يفكر فى المدفع الذى أطلق قذيفة چول ڤيرن نحو القمر بسرعة أحد عشر كيلو مترا فى الثانية ، وظل يفكر فى كيفية التخلص من الجاذبية الأرضية ، وإمكانية صنع هذه القذيفة . وظلت هذه القضية تشغله لمدة ستة عشر عاما ، خرج بعدها على العالم بمخطوطة فى علم الفضاء ، كانت الخطوة الأولى فى إطلاق أول الأقمار الصناعية حول الأرض (٨) .

ومن هنا يمكن النظر إلى أفلام الخيال العلمى ليس فقط كأداة للترفيه والتسلية ، بل أيضا كوسيلة تعرف جمهور الأطفال بمفاهيم متنوعة لاحتمالات العلم المستقبلية ، وللتطور الهائل الذى تسير فيه معظم العلوم . وهذا مما قد يوحى لأطفال اليوم - علماء الغد - بأفكار تتعلق بشتى ميادين العلم التى تناقشها وتعرضها تلك الأفلام ، مثل الطب ، والفيزياء ، والكيمياء ... الخ ، خاصة إذا نظرنا إلى الأمر فى ضوء التدفق المعرفى المذهل الذى واكب التقدم العلمى والتكنولوچى ، وكان له أكبر الأثر على تطور الأفلام السينمائية والتليفزيونية وتقنياتها ، حيث بعد الخيال جزءا أساسيا من الطبيعة الخاصة بالسينما . ففى الأفلام يمكن إبطاء الحركة أو إسراعها ، كما يمكن أن يصبح الناس ظاهرين أو

مختفين ، ويمكن أيضا تغيير حجم الأشياء والناس ، بجعلهم عمالقة أو أقزاما ، وهناك احتمالات لانهائية لاستخدام ذلك الفن الممزوج بالعلم (٩) .

ولذلك فمن المهم التعرف على طبيعة الدور الذى تلعبه أفلام الخيال العلمى فى التأثير فى تفكير الطفل واتجاهه ، من أجل أن يقف الباحثون والدارسون على أسس وقواعد ذلك اللون من الاتصال الجماهيرى ، والتعرف على مدى ملاءمته لطبيعة وظروف الفكر التنموى التحديثى فى مصر . ويرى البعض(٩) أن ذلك النوع من الأفلام والقصص يلهى الشعوب - وبخاصة الصغار - عن مشكلاتها القائمة ، عن طريق الإغراء بغزو كواكب أخرى واستعمارها . وينبه بعض الباحثين فى هذا المجال إلى ضرورة التفرقة بين الأفلام التى تعتمد على قصص تعمل على تنمية أسلوب التفكير العلمى ، معتمدة فى ذلك على الملاحظة والاستنتاج والتجربة والخطأ ، وعلى وضع الفروض وتمحيصها ، حتى يصل بطل الفيلم فى النهاية إلى نتائج إيجابية ناجحة ، وبين الأنواع الأخرى المقدمة للطفل والتى يعمل صانعوها دون منطق أو إطار أو نظام معين ، وتخرج للصغار نوعا من الهذيان الذى لا يمت للعلم بصلة (١٠) . ولا يزال الجدل مستمرا حتى الآن بين المهتمين والباحثين فى إعلام وثقافة الطفل المصرى حول الآثار السلبية للمادة الأجنبية المقدمة للطفل عبر أجهزة السينما والڤيديو والتليفزيون ، ونوعية القيم والمبادئ التى تبثها تلك المادة ، باعتبارها مواد ترفيهية صنعت فى مجتمعات أجنبية تشكل خطورة على الطفل وانتمائه . ويرى فريق آخر أن أفلام الخيال العلمى فى مقدمة ما يثير خيال الطفل ، وينمى قدراته العقلية ، حيث إن أهم قضايا تثقيف الطفل تدور حول البحث عن كيفية تهيئة الفرص للعقل كى يصطنع روابط ويستخرج نتائج من مجرد سماعه حقائق متفرقة ، وبذلك يكون للعقل المقدرة على التقدم نحو المجهول ، مستخدما إنجازات البشرية ومعرفتها السابقة لكسب فكرة جديدة . وقد كشفت لنا

دراسات مختلفة [١١] عن أن كل إنسان لديه قدر من موهبة أو مقدرة "الإبداع" ، التى يمكن تعهدها وتنميتها بالتدريب ، وأن السلوك الإبداعى يتضمن عدة عناصر أهمها : حب الاستطلاع ، والرغبة فى الاكتشاف ، وتقديم إجابات غير تقليدية وغير مألوفة عن التساؤلات المطروحة . ومن هنا تأتى أهمية تقديم رؤية فنية تعتمد على الخيال الذى هو أثمن هبة أعطتها الطبيعة للطفل ، حيث يجعله ذلك يفكر تفكيرا غير تقليدى فى حل المشكلات الغامضة ، ويكسب الطفل القدرة على تجريب أساليب جديدة ، والتعامل بطريقة متميزة مع المشكلات ، وكل ذلك يأتى إذا تم استخدام خصائص الخيال العلمى بصورة جيدة ، عن طريق التعرف على إمكانياتها الذاتية ، والحرص على تقديم أنماط جيدة للسلوك ، والتصرف من خلال أبطال تلك الأفلام ، الذين يشعر الطفل نحوهم بالحب والتقدير والإعجاب[١٢] .

وأفلام الخيال العلمى – من هذا المنطلق – هى شكل من أشكال الحلم الذى يتم تفسير عجائبه عن طريق العلاقات السببية العلمية . والسبب لانجذاب الطفل لذلك النوع من الأفلام هو المتعة أو التسلية . وإذا كانت هناك أسباب أخرى تدفع الطفل لمشاهدة تلك الأفلام ، فإنه ينبغى على الباحث الإعلامى أن يكشف عنها ، ويضعها فى الإطار الملائم ، خاصة وأن ارتباط القصة بالتفكير لدى الطفل تمت مناقشته فى عدة دراسات [١٣] أسفرت عن أن هناك أساليب فى التفكير يسلكها الطفل وتفتقر إلى السلامة ، منها – على سبيل المثال – التفكير الخرافى ، والتفكير التسلطى ، أو التفكير بقبول الآخرين . وقد خلص جان بياچيه إلى أن الأطفال يكونون غير قادرين على التفكير العلى (السببى) حتى سن عشر سنوات . وفى سن الحادية عشرة تبدأ مرحلة العمليات الشكلية formal operations ، وهى تعد بداية التفكير المنطقى ، حتى تصل إلى حالة التوازن فى سن ١٤–١٥ سنة [١٤] . وإذا علمنا أن فيلم الخيال العلمى يعرض الإنسانية من موقع خارج

تلك الإنسانية ، أو على الأقل موقع مختلف ، فإن الطفل فى تلك المرحلة العمرية المهمة من حياته ، حينما يشاهد أفلام الخيال العلمى يمكن أن يحصل على عدة أوجه للحقيقة ، ويكتشف ليس أ فقط بل ب ، وج ، كل ذلك عن طريق اللعب بالواقع المعاش فى صورة فنية تقنية شديدة الإبهار . وهنا يبرز التساؤل : هل ذلك فى صالح الطفل ؟ أم – على العكس من ذلك – يشتت خياله ؟ وهل اللعب بالواقع المعاش والهروب منه ينمى خياله فى الإتجاه العلمى ، أم يفقد الطفل تنظيمه للواقع؟ ومن هنا تبرز مشكلة البحث الحالية . وهى محاولة الإجابة عن التساؤل السابق ، خاصة وأن أغلب أفلام الخيال العلمى لم تصنع أصلا لجمهور الأطفال ، بل صنعت لجذب أكبر عدد من المشاهدين من مختلف الأعمار ، مما جعل البعض(١٥) يحذر من أن تلك الأفلام صنعت لتعبر عن أوضاع مجتمعات تختلف اختلافا كثيرا عن المجتمع المصرى . ولابد من التنبه لما تتضمنه تلك القصص من أخطار ، رغم ما فيها من جاذبية وتشويق (١٦) .

تعريف فيلم الخيال العلمى

يؤكد الباحثون فى مجال السينما على ضرورة التفرقة بين ما يعرف "بسينما الخيال" "fantasy" ، وأفلام الخيال العلمى "science fiction films"، حيث تعد الثانية جزءا من الأولى . ويصطلح البعض على تسميته "الفيلم الخيالى" ، حيث يدور فى عالم يختلف عن عالمنا الفعلى الذى نعيش فيه فى ناحية مهمة واحدة أو أكثر . ولذلك قد يدور الفيلم الخيالى فى عالم آخر ، مثل "عودة الچيداى" ، أو فى عالم مستقبلى تخيلى ، مثل "بليدرانر" ، أو عالم ما من تخيلى ، مثل فيلم "كونان البربرى" . وقد يكون العنصر الخيالى فى فليم ما مجرد شئ واحد غير عادى وسط عالم يبدو كله "واقعيا" ، مثل فيلم "الفك المفترس" ، حيث يدور فى الولايات

المتحدة المعاصرة بكل وقائع الحياة اليومية المألوفة ، إلا أنه فى الحياة الواقعية لا تسبح أسماك القرش البيضاء الهائلة بالقرب من مضيق "لونج أيلاند" ، كما أنها ليست فى الحقيقة بضخامة الفك المفترس . وفى هذا الإطار - تدخل "أفلام المسوخ" ضمن إطار السينما الخيالية ، ولا يهم إن كانت تلك المسوخ واقعية نسبيا ، كما فى فيلم "الطيور" ، أو خيالية تماما ، كما فى فيلم "كيو : الثعبان المجنح" (١٧) .

وتعد ترجمة مصطلح أفلام الخيال العلمى من المشكلات التى تواجه الباحث فى مجال الاتصال الجماهيرى ، حيث تمثل الأفلام التى تدور حول الخيال وعلاقته بالعلم عدة تصنيفات نقدية . إلا أنه يمكن التفرقة بين الخيال أو الفنتازى"fantasy" والتخيل القصصى "fiction" . فالترجمة الدقيقة لكلمة الخيال العلمى تعنى "التخيل القصصى العلمى" ، أو "القصص العلمى" . ويمكن الأخذ بتعريف معجم ويبستر : "الخيال العلمى هو تلك القصص أو الأفلام المملوءة بالخيال ، الذى يقوم على اكتشافات علمية ، أو تغيرات بيئية مفترضة ، ويعالج عادة رحلات الفضاء والحياة على الكواكب الأخرى" (١٨) .

بدايات أفلام الخيال العلمى

تعود إرهاصات ما سمى بعد ذلك بأفلام الخيال العلمى إلى عام ١٩٠٢ ، حينما صنع چورچ ميليه فيلمه "رحلة إلى القمر" ، ثم تلاه بفيلم "رحلة مستحيلة" ، عام ١٩٠٤ . وتعد تلك البدايات الأولى لفيلم الخيال العلمى(١٩) ، ليس فقط من حيث استخدام الأفكار الخيالية المثيرة ، ولكن أيضا استخدام المؤثرات الخاصة بفن وصناعة السينما ، والتى لايزال بعضها يستخدم حتى الآن ، مثل جمع الحركة الحية مع الخلفيات المرسومة ، والتعريض المتكرر ، ومؤثرات الشاشة المنقسمة ،

وتحريك الكوارث الهائلة باستخدام النماذج بدلا من الحقيقة ، وغيرها .

ومن الملاحظ أنه منذ البدايات الأولى لأفلام الخيال العلمى ، تعرضت فكرة "اليوتوبيا" – أو أن العالم سوف يتقدم باضطراد وسوف يصبح مكانا أفضل – لتقلبات كثيرة بسبب أحداث الحربين العالميتين الأولى والثانية ، وما جرى فيهما للبشرية من دمار ساهمت فيه التكنولوچيا ، مما قلل من تفاؤل صناع سينما الخيال العلمى . وتحولت صورة الآلة التى سوف تخلصنا من كافة المشاكل الحياتية ، إلى صورة الآلة التى سوف تستعبدنا جميعا . وكانت السينما الألمانية الرائدة لتلك النظرة ، بسلسلة أفلام أو توريبرت عن "القزم" ، وهو إنسان آلى صناعى ، تم تصنيعه فى المعمل ، ليكون رجلا خارقا ، مثاليا فى السلوك . إلا أنه يتحول إلى رجل شرير ، وسرعان ما يحطم أجزاء جسمه الصناعى عندما يكتشف حقيقته . ويكاد الباحثون فى مجال السينما يجمعون على أن فيلم "متروبوليس" (عام ١٩٢٦) ، هو أول فيلم خيال علمى عظيم [٢٠] . فقد ابتكر مخرج الفيلم معادلات بصرية للكثير من الأفكار المتعلقة بالخيال العلمى : البشر الذين يتحولون إلى أقزام ، بجانب الآلات العملاقة التى لاترحم البشر ، عالم المشاعر الإنسانية فى مقابل عالم التقدم التكنولوچى البارد .

الدراسات السابقة

تعددت مناهج دراسة أفلام الخيال العلمى فى التراث الغربى . فمن الباحثين من اتبع المنهج التاريخى ، ومنهم من اهتم بأهم موضوعات سينما الخيال العلمى ، والبعض الآخر تتبع ظاهرة سينما الخيال العلمى كجزء من السينما الخيالية فى العالم . إلا إنه من المثير للاهتمام أن أفلام الخيال العلمى لم يتم دراستها – من قبل – أو ربطها بجمهور الأطفال ، على الرغم من أن الخيال مصطلح يقترن غالبا

بالطفولة . وعلى الرغم من أن معظم الأفلام التى تم إنتاجها فى فترة الثمانينيات والتسعينيات كانت أفلاما خيالية موجهة للأسرة ، بما فيها من أطفال وشباب ، فإن الأمر اللافت للنظر أن مرحلة الستينيات شهدت نشاطا مكثفا لجيل جديد من المخرجين الشباب فى أوربا ، وعلى الأخص فى فرنسا ، أطلق عليهم "مخرجو الموجة الجديدة" . وكان فرانسواتروفو أبرز رواد تلك الموجة . وتعتبر تجربته الفريدة فى سينما الخيال العلمى فيلم "فهر نهايت ٤٥١" عام ١٩٦٦ ، حيث تعكس رؤية مستقبلية قمعية ، إحدى التجارب المثيرة للجدل .

ويمكن تقسيم الدراسات التى تناولت أفلام الخيال العلمى إلى عدة اتجاهات أهمها :

١ – دراسات اتخذت الاتجاه التاريخى : حيث عنيت بتأريخ تطور قصص الخيال العلمى فى دول غرب وشرق أوربا والولايات المتحدة الأمريكية ، وارتباطها بالسينما العالمية . ويعد چاك ڤان هيرب رائدا لذلك الاتجاه . فقد تتبع ، فى دراسة عن "بانوراما الخيال العلمى" [٢١] ، نشأة وتطور ذلك اللون من الفن ، وخرج بعدة نتائج ، أهمها أن هناك ثلاثة موضوعات أو "تيمات" "thémes" تتحكم فى المسار التاريخى لمعظم قصص الخيال العلمى ، هى : الاستباقية ، واليوتوبيا ، واليوتوبيا المضادة أو النقيضة . ويقصد بالاستباقية تقديم أو إبداع كون خيالى ، إما من معطيات زمانية أو استباقا صرفا للزمن والأحداث ، حيث نرى وضعا تقنيا من خلال رؤية مؤلف ومخرج الفيلم . وأهم روايات ذلك النوع الاستباقى ، من حيث الذيوع والانتشار ، وعدد مرات انتاجها سينمائيا ثم تليفزيونيا ، روايات هـ . ج . ويلز عن "حرب الفضاء" ، ورواية "لاشئ إلا السوبر مان" ، التى تتنبأ أنه ، فى عام ٤٠٠٠ ميلادية ، سيكون العالم كله قد "تأمرك" أى أصبح أمريكيا ، وسوف يتم تدفئة القطبين الشمالى والجنوبى صناعيا . أما "اليوتوبيا" فيقصد بها تلك الأفلام

التى ترسم أفضل صورة للعالم فى المستقبل ، تعبيرا عن التصور المثالى للحضارة . وهى رؤية مالت إليها قصص وأفلام الخيال العلمى فى بداياتها الأولى ، إلا أنه سرعان ما تحولت إلى ما يسمى "باليوتوبيا النقيضة" . وأصبحت تلك السمة الغالبة على أفلام الخيال العلمى طوال فترة السبعينيات وما بعدها ، نتيجة لعدة عوامل ، أهمها انغماس العالم فى حربين عالميتين ، وكارثة القنبلة الذرية ، بالإضافة إلى دخول التليفزيون حياة الناس بكثافة مشاهدة عالية ، وظهور مدرسة علم النفس "الفرويدى"، التى أدت إلى تخيل عالم خال تماما من الإشباع الطبيعى بالنسبة للناس البسطاء[٢٢] .

كما أعد بيترنيكولز دراسة تاريخية تتبعية عن "موسوعة الخيال العلمى"[٢٣] ، صنف فيها أفلام الخيال العلمى تاريخيا ، وأتبعها برؤية نقدية لتلك الأفلام .

وفى إطار هذا الاتجاه التاريخى يمكن وضع دراسة فاروق خورشيد عن "الخيال العلمى فى الأدب الشعبى" [٢٤] حيث يقرر أن هذا القصص عرفته البشرية ، وصحبها عبر مسيرتها الحضارية ، وكانت كل مرحلة من مراحل التطور الحضارى تبتدع قصص خيالها العلمى المبنى على ما حققته فى تلك المرحلة من كشوف علمية . ويضرب المثل على ذلك بحكايات السندباد ، التى قامت على المعارف والمعلومات والملاحظات التى نقلها الجغرافيون العرب والبحارة والتجار والمغامرون ، مما شاهدوه فى رحلاتهم من ظواهر غريبة فى البحر أو فى الجزر النائية .

وتدخل ضمن هذا الاتجاه التاريخى دراسة محمود قاسم عن "الخيال العلمى" [٢٥] التى استعرض فيها نشأة وتطور "الخيال العلمى" ، وخصص فيها فصلا كاملا لسينما الخيال العلمى ، استعرض فيه أهم الأفلام التى اعتمدت على المرحلة الكلاسيكية لأدب الخيال العلمى ، ولفت النظر للفيلم العربى المصرى الوحيد

الذى ينتمى لسينما "الخيال العلمى" ، فيلم "قاهر الزمن" ، للمخرج كمال الشيخ ، عام ١٩٨٧ .

ويرى راجى عنايت[٢٦] أنه يمكن تقسيم الخيال العلمى إلى مرحلتين : المرحلة الأولى هى تلك التى تعالج تحولات الإنسان إلى أشكال أخرى ، وهو الاتجاه الذى سيطر على بدايات قصص الخيال العلمى وأفلامه ، مثل "الرجل المطاط" ، و"الرجل الخفى" . والمرحلة الثانية هى التى حلت فيها الآلة محل الإنسان ، أو ما يسمى بعالم "الروبوتات" . ويعد إسحاق أزيحوف ، الأمريكى الجنسية الروسى المولد ، أبرز رواد تلك المرحلة .

٢ – دراسات قسمت الخيال العلمى إلى مدارس إقليمية . ومن أهمها دراسة چاك ڤان هيرب [٢٧] التى صنف فيها الخيال العلمى إلى ثلاث مدارس : أمريكية ، وفرنسية ، وسوڤيتية . وتبرز المدرسة الأمريكية "ثلاثية المثل الأعلى" : المثل الأعلى الديمقراطى ، والمثل الأعلى الفنى ، والمثل الأعلى التجارى . وقد انتهى فى تلك الدراسة إلى أن المدرسة الأمريكية فى الخيال العلمى قد نجحت ، منذ أكثر من أربعين عاماً ، فى تطوير شكل ومضمون الخيال العلمى سينمائيا وجماهيريا ، بينما شهد ذلك الفن تقلصا أوربيا واضحا . ويرى نيكولز [٢٨] أن الحرب العالمية الأولى كانت سبباً فى ظهور المدرسة الألمانية فى الخيال العلمى ، حين أبدت السينما الألمانية ميكرا شواهد للقلق من تقدم العلم . وكان من أهم الأفلام التى قدمت بعيدا عن هذا الاتجاه سلسلة أفلام "أوتو ريبرت" ، أو القزم ، عام ١٩١٦ . وقد اصطبغت سينما الخيال العلمى الألمانية بنظرة تشاؤمية للمستقبل ، الأمر الذى أدى إلى ما يسمى "بالسينما القوطية" ، التى من أبرز أفلامها "الجوليم" ، الذى يروى قصة الأسطورة اليهودية القديمة عن المسخ عديم الروح الذى يتشكل من الصلصال بواسطة الحاخام الشجاع ، كى يدافع عن

"چيتو براج" حين محاولة إبادته .

٣ - دراسات نقدية لسينما الخيال العلمى . ومنها دراسة نيوكلز [٢٩] عن السينما الخيالية فى العالم ، والتى ضمنها دراسة نقدية لأفلام الخيال العلمى ، وميز بينها وبين أفلام الرعب الخوارقى ، والفنتازيا . وقد انتهى إلى أن نقطة التحول الرئيسية بالنسبة لفيلم الخيال العلمى كانت عام ١٩٦٨ ، حينما ظهر فيلم "أوديسا الفضا ٢٠٠١" ، وفيلم "كوكب القرود" ، وأصبح هناك أعداد غفيرة من مشاهدى فيلم الخيال العلمى ، الذين غالبا ما يكونون مغرمين ببقية النوعيات الخيالية . وقد خرج نيكولز بنتيجة مفادها أن تصنيفات سينما الخيال متداخلة بدرجة كبيرة ، كما أن هناك تداخلا بين أفلام السينما والتليفزيون والڤيديو فى هذه الأيام ، لأن الأفلام المصنوعة خصيصا للتليفزيون تعرض سينمائيا ويعاد توزيعها كأفلام ڤيديو أو العكس . وكل ذلك يرتبط باقتصاد السوق وآلياته .

٤ - دراسات إعلامية ، تنظر لأفلام الخيال العلمى بوصفها جزءا من الثقافة الشعبية الأمريكية "public mass culture"، نتيجة لتغلغل وسائل الاتصال الجماهيرى فى المجتمع . ومن أهمها دراسة إدوارد ويتمور [٣٠] عن وسائل الإعلام الأمريكية ، ومن بينها السينما . وفيها يرجع ظهور أفلام الخيال العلمى ، فى السينما ثم فى التليفزيون بعد ذلك ، إلى تطور ما يسمى بأفلام المغامرات ومسلسلاتها "action, adventure" ، التى بدأ عرضها فى التليفزيون الأمريكى فى الستينيات ، وحققت كثافة مشاهدة عالية ، سرعان ما شجعت على تطويرها لجذب مزيد من الجمهور . ويضرب مثلا على ذلك بظاهرة مسلسل حرب النجوم "Star Trek" التى أذاعتها شبكة الـ N. B. C. الأمريكية منذ عام ١٩٦٩ ، وجذبت ملايين المشاهدين الأمريكيين ، ولازالت تعرض حتى الآن ، ويتم تطويرها ، تلبية لرغبة الجماهير المتزايدة [٣١] .

وفى الجانب الإعلامى العربى توجد بعض الدراسات الإعلامية التى ركزت على السينما والطفل بوجه عام ، ولم تتطرق لنوعية معينة من الأفلام . ومن أهم تلك الدراسات دراسة منى الحديدى عن "سينما الأطفال فى مصر بين الواقع والتطلعات" (٣٢) ، والتي استهدفت توفير البيانات من مصادرها الرسمية عن أفلام الأطفال (سينما – ڤيديو) فى الوطن العربى . وقد توصلت تلك الدراسة لعدة نتائج مهمة ، من بينها عدم توافر الجهات المعنية بإعداد الكوادر الفنية اللازمة لصناعة السينما ، وأن سينما الأطفال تعتمد على الجهات الحكومية فى الإنتاج ، وأن حجم الإنتاج الحالى ونوعياته من حيث الشكل والمضمون مازالت فى حاجة إلى تطوير . كما كان من أهم المشكلات التى تعترض أو تحد من إنتاج أفلام للأطفال فى الوطن العربى سهولة الحصول على الأفلام المستوردة ، وقلة الإمكانيات الفنية المتاحة لإنتاج مثل هذه الأفلام ، بالإضافة إلى عدم وجود أسس عامة للكتابة السينمائية للأطفال . ومن أهم النتائج التى توصلت إليها تلك الدراسة ، ولها صلة بالبحث الحالى ، أن التليفزيون هو الوسيلة الأساسية لعرض أفلام الأطفال – سينما وڤيديو – المحلى منها والمستورد . وأكدت الدراسة على وجود بعض التأثيرات السلبية لاعتماد الدول العربية على الأفلام الأجنبية ، مثل : إيجاد نوع من التقلبات فى السلوك الاجتماعى للأطفال ، والازدواجية والخلط بين القيم والعادات الملائمة وغير الملائمة للمجتمع العربى .

وقد أجرى عاطف العبد (٣٣) دراسة حول "الطفل العربى ووسائل الإعلام وأجهزة الثقافة" ، خصص جزءا منها لسينما الأطفال فى الوطن العربى . وكان من أهم نتائجها أن التليفزيون يأتى فى مقدمة الجهات التى تعرض أفلاما للأطفال ، يليه دور السينما ، وأن كل الدول التى تعرض أفلاما للأطفال تستورد تلك الأفلام من الخارج .

وأجرت كافية رمضان[٣٤] دراسة حول "السينما وأفلام الڤيديو فى الكويت" . وهى دراسة ميدانية ، استهدفت الإجابة عن دور السينما كوكالة من وكالات تثقيف الأطفال . وقد توصلت إلى عدة نتائج ، أهمها أن معظم عينة البحث تقبل على مشاهدة أفلام الكبار ، كما أن أغلب الأفلام التى تعرض على الطفل فى الكويت ليست منتجة خصيصا له ، وإنما هى أفلام أعدت للكبار . واتضح أن الذكور من عينة البحث يفضلون أفلام المغامرات والأفلام البوليسية .

كما أجرى عاطف العبد [٣٥] دراسة ميدانية عن "علاقة الطفل المصرى بوسائل الاتصال" ، كان من أهم نتائجها (التى تم اختيار عينة البحث الحالى على أساسها) أن أسر أطفال الحضر أكثر امتلاكا لأجهزة الڤيديو عن أسر أطفال الريف ، مما يعنى أن مشاهدة الڤيديو أكبر كثافة بين أطفال الحضر منها بين أطفال الريف . كما وجد أيضا أنه لا توجد علاقة بين مشاهدة الڤيديو والصف الدراسى . وتبين أن أهم المواد والفقرات التى يشاهدها الأطفال عبر جهاز الڤيديو هى الأفلام والمسرحيات ، بنسبة ٩٣٫٢٪ . كما تبين له أنه لا توجد فروق دالة إحصائيا بين عينة الأطفال من الذكور والإناث بالنسبة للمشاهدة .

وخلاصة ما سبق أن الدراسات والأبحاث التى تربط بين أفلام الخيال العلمى والطفل لم تحظ باهتمام يذكر من قبل الباحثين ، مما جعل ضروريا طرق هذا المجال البحثى الجدير بالدراسة . ومن هنا كانت الدراسة الحالية ، وهى دراسة استطلاعية تحاول الإجابة عن التساؤلات التالية :

تساؤلات الدراسة

١ – ما هى أهم أفلام الخيال العلمى الموجودة فى نوادى الڤيديو المصرية ؟

٢ – ما هى أهم الموضوعات الأساسية التى تطرحها تلك الأفلام ؟

٣ – من هم جمهور أفلام الخيال العلمى من الأطفال المصريين ؟

٤ – ما هى أهم الاحتياجات التى تلبيها تلك الأفلام لجمهور مشاهديها من الأطفال ؟

٥ – ما مدى ملاءمة تلك الاحتياجات لجمهور الأطفال فى مصر كدولة نامية ؟

منهج الدراسة وأدواتها

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التى تخبرنا عما هو موجود حاليا ، محددة وواصفة للحقائق المتعلقة بالموقف الراهن ، من أجل توضيح جوانبه ، وذلك عن طريق المسح أو الوصف وصفا تفسيريا بدلالة الحقائق المتوفرة [٣٦] . وفى إطار هذا المنهج تم استخدام :

أ – عينة من أفلام الخيال العلمى الموجودة فى بعض نوادى الفيديو بأحياء القاهرة .

ب – عينة من الأطفال المصريين الذكور قوامها ٣٠٠ مفردة ، من رواد نوادى الفيديو المصرية فى المرحلة العمرية ١٤–١٥ سنة .

جـ – صحيفة استقصاء للرأى هدفها التعرف على ما تلبيه مشاهدة أفلام الخيال العلمى من احتياجات لدى عينة الأطفال .

الإجراءات

تم اختيار عينة عشوائية من نوادى تأجير أفلام الفيديو بمدينة القاهرة ، خمسة أحياء هى : الزيتون ، ومصر الجديدة ، وحدائق القبة ، والمعادى ، والسيدة زينب . وقامت الباحثة بعمل حصر لأفلام الخيال العلمى ، حسب التعريف الذى أوردناه فى مقدمة البحث . وتم استبعاد أى فيلم رعب أو خوارق لا ينتمى لنوعية الخيال العلمى المحددة سلفا . وروعى أن يكون الفيلم مترجما ، حتى يحظى بنسبة عالية من مشاهدة الأطفال غير القادرين على التعامل مع اللغة الإنجليزية . كما روعى

اختيار عينة الأحياء بحيث تمثل المستويات الاقتصادية والاجتماعية المتوسطة والعليا .

وأسفرت الإجراءات السابقة عن إعداد قائمة بأفلام الخيال العلمى الموجودة فى عينة البحث مكونة من ثمانية وخمسين فيلما ، هى :

أهم أفلام الخيال العلمى الموجودة فى عينة نوادى الڤيديو المصرية فى خمسة أحياء بمحافظة القاهرة :

الرجل الخفى – متروبوليس – كنج كونج – الأشياء القادمة – فلاش جوردون – دكتور سيكلوبس – الشئ – بك روجرز – هو آتى من الفضاء – حرب العوالم – عشرون ألف فرسخ تحت البحر – هم – الكوكب المحرم – الرجل المنكمش العجيب – رحلة إلى مركز الأرض – آلة الزمن – لكتو نو – ٤٥١ فهر نهايت – الرحلة الخيالية – آنا تزوجت مسخا – كوكب القرود – أوديسا الفضاء "٢٠٠١" – سولاريس – الرجل الذى هبط إلى الأرض – حرب النجوم – الغيبوبة – لقاءات قريبة من النوع الثالث – وحش الفضاء – ماكس المجنون – غزو نابشى القبور – السلالة أندروميدا – الثقب الأسود – مكتسح القمر – رحلة إلى النجوم – الإمبراطورية تغرب ثانية – حالات متغيرة – أندرويد – إى . تى – غزاة أغراب – عاصفة فى المخ – ألعاب حربية – عودة الچيداى – الهروب من كوكب القرود – هو آتى من الفضاء الخارجى – الروبوت البوليس – حدود المدينة – چريملنز – حديقة الديناصورات – العودة إلى المستقبل – دائرة كهربية قصيرة – الشرنقة – ماك وأنا – عملية اتصال – الغزاة – غزاة الفضاء – البطارية غير موجودة – التمساح – المنتصرون "٧٠" .

وللإجابة على التساؤل الثانى بالدراسة ، والخاص ب : ما هى أهم الموضوعات الأساسية التى تطرحها أفلام الخيال العلمى الموجودة بالسوق

المصرى فى عينة نوادى الفيديو فى الأحياء الخمسة ؟ قامت الباحثة بمشاهدة تلك الأفلام على مدى عام كامل . وأعدت قائمة بالموضوعات أو الثيمات الأساسية التى تتكرر فى كل فيلم على حده . ثم صنفت تلك الأفلام إلى مجموعات ، كل مجموعة تنتمى لاتجاه أو موضوع غالب عليها طبقاً لتكرار "الثيمة" الأساسية للفيلم . فموضوع مثل الآلة وسيطرتها على الإنسان فى العصر الحديث ، كان هو الغالب على فيلم مثل "ميترو بوليس" ، بصرف النظر مثلا عن "ثيمات" أخرى أقل ظهورا فى الفيلم ، مثل "ثيمة" المستقبل المظلم . وعلى ذلك قامت الباحثة بتصنيف الأفلام عينة البحث طبقا للموضوعات الأساسية التى تعالجها ، وطبقا لعدد تكرارات الثيمات الأساسية فيها متخذة فى ذلك أسلوب توماس سكاتس ، والذى اتبعه فى تصنيف أفلام هوليوود الكلاسكية مستندا إلى المنهج البنائى ، فى الكشف عن تكرارات موضوعات بعينها فى أفلام السينما الأمريكية [٢٧] . وكانت النتيجة كالتالى :

- احتلت أفلام الحياة بعد انهيار الحضارة ، والمستقبل المظلم ، المرتبة الأولى ، ٢٩ فيلما ، بوزن نسبى مقداره ٥٠٪ تقريبا من مجموع الأفلام .
- جاءت الأفلام التى تعالج موضوع الإنسان وقزميته فى عصر الآلة ، حيث تصبح الآلات هى "بطل العصر" ، فى المرتبة الثانية ، بواقع ١٣ فيلما ، وبوزن نسبى مقداره ٢٢٪ تقريبا .
- واحتل موضوع الحاسبات فائقة القوة والمجنونة جنسيا ، ٧ أفلام ، بوزن نسبى مقداره ١٢٪ .
- وجاء موضوع الكائنات الفضائية المتحورة والأشباه فى المرتبة الرابعة ، بواقع ٦ أفلام ، وبوزن نسبى مقداره ١٠٪ .
- واحتل موضوع القدرات الفعلية فى مواجهة فهم اللغز الأكبر لمسألة المطلق ،

فيلمين ، بوزن نسبى مقداره ٣٪ من مجموع الأفلام .

- وجاء موضوع الأخلاقيات الطبية فى المستقبل فى فيلم واحد ، بنسبة ر١٪ .

وهذا يمكننا من الإجابة عن التساؤلين الأول والثانى للبحث ، والخاصين بأهم أفلام الخيال العلمى الموجودة فى السوق المصرى وأهم موضوعاتها . وللإجابة على التساؤل الثالث للبحث ، والخاص بمن هم جمهور أفلام الخيال العلمى من الأطفال المصريين ، أجرت الباحثة دراسة كشفية أولية على ناديين لتأجير أفلام الڤيديو ، بحدائق القبة ومصر الجديدة . وتم سحب عينة من رواد الناديين الذين يستأجرون أفلام الخيال العلمى ، وهم ٣٠ مفردة . وقد تم اختيارهم بطريقة عشوائية ، واتضح أنهم جميعا من الذكور ، وفى المرحلة العمرية ١٤ - ١٥ سنة . وطبقت الباحثة عليهم استمارة المستوى الاقتصادى الاجتماعى ، واتضح أنهم ينتمون إلى المستويين فوق المتوسط والمرتفع .

وبناء على ذلك قامت الباحثة بإعداد استمارة استبار "interview schedule" ، أى استطلاع رأى بالمقابلة ، استندت فيها إلى تصنيف إدوارد ويتمور[٢٨] بشأن الاحتياجات التى تلبيها مشاهدة الأفراد للتليفزيون . وتم الاحتفاظ بمحاور الاحتياجات الأساسية الأربعة التى أوردها ويتمور ، مع اختصار ودمج الحاجات التى تقع تحت كل احتياج أساسى ، حيث وجدت الباحثة أن قائمة الاحتياجات الفرعية تشمل ٣١ احتياجا ، مما يشكل عبئا على الأطفال ، ولذلك صممت الباحثة اثنى عشر سؤالا تشمل الاحتياجات الأساسية الأربعة ، وتم عرض تلك الأسئلة على أربعة محكمين من أساتذة الإعلام وعلم النفس* ، للتأكد من صدق الأسئلة . وعمل اختبار قبلى لصحفية الاستقصاء على عينة من ثلاثين

* السادة المحكمون هم الأساتذة الدكاترة قدرى حفنى ، ومصرى حنورة ، وسامى عزيز ، ومحمد معوض .

طفلا ، لمعرفة مدى استيعاب الأطفال لأسئلة الاستمارة . وبناء على ذلك تم تعديل بعض الأسئلة وإعادة صياغتها لتكون مفهومة لدى عينة البحث من الأطفال .

وتشمل قائمة الاحتياجات التى بنيت عليها أسئلة استمارة الاستقصاء ما يلـى :

أولا : الحاجة إلى حياة بديلة : ومنها حاجة الفرد للعيش فى حياة أكبر من الحياة الطبيعية ، وحاجته للتجربة العاطفية البديلة ، ورغبته فى تجربة مشاعر الحب والكره دونما عقاب أو شعور بالذنب ، وحاجته لمواجهة المرعب والمخيف فى موقف متحكم فيه ، ورغبته فى تخيل نفسه بطلا ، وفى تجربة المغامرة ، واكتشاف المناطق الخطيرة ، ومعايشة العواطف غير الطيبة ، وحاجته إلى اكتشاف المواقف الجديدة عليه تماما .

ثانيا : الحاجة للهروب : وتشمل حاجة الفرد إلى الهروب من واقع الحياة ، ورغبته فى الترفيه والتسلية عن نفسه ، وحاجته إلى إيجاد مخرجات للدافع الجنسى فى مجالات غير محرمة أو مدانة .

ثالثا : الحاجة الاجتماعية : وتشمل الحاجة إلى مشاركة الآخرين تجاربهم ، والحاجة إلى الشعور بالمعرفة والمعلوماتية ، والرغبة فى الشعور بالتفوق على الانحرافات الاجتماعية ، ورؤية الآخرين يقترفون الأخطاء ، والحاجة إلى مشاهدة أفراد السلطة فى مكانة رفيعة ومكان أدنى .

رابعا : الحاجة الأخلاقية والروحية : وتشمل الحاجة إلى الاعتقاد بأن القيم الأخلاقية والروحية أنفع من القيم المادية ، وحاجة الفرد للاتجاه إلى الله ، والرغبة فى رؤية معاقبة الأشرار ومكافأة الأخيار ، والحاجة إلى اكتشاف المحرمات بدون عقاب ، والتطهر الروحى ، والحاجة إلى رؤية النظام يسود العالم .

وللإجابة عن التساؤل الثالث الذى طرحته الدراسة ، جاءت النتيجة الميدانية

أن معظم جمهور أفلام الخيال العلمى المعروضة للإيجار فى نوادى الفيديو المصرية من الأطفال فى المرحلة العمرية ١٤ - ١٥ سنة ، وينتمون إلى مستوى اقتصادى واجتماعى فوق المتوسط أو مرتفع .

أما التساؤل الرابع الذى طرحته الدراسة عن أهم الاحتياجات التى تلبيها تلك الأفلام للأطفال ، فكانت المادة المتصلة به كالتالى :

- احتلت الاحتياجات الهروبية أعلى نسبة تكرارات فى إجابات الأطفال عينة البحث ، ٢١١ تكرارا ، وبوزن نسبى مقداره ٣ر٧٠٪ .
- جاءت فى المرتبة الثانية مجموعة الاحتياجات لحياة بديلة ، بواقع ٦٢ تكرارا ، وبوزن نسبى مقداره ٧ر٢٠٪ .
- واحتلت الاحتياجات الاجتماعية المرتبة الثالثة ، بمجموع تكرارات ٢٣ تكرارا ، وبوزن نسبى مقداره ٧ر٧٪ .
- جاءت الاحتياجات الأخلاقية والروحية فى آخر القائمة ، بمجموع تكرارات أربع إجابات ، وبوزن نسبى مقداره ٣ر١٪ .

المناقشة والتعليق على نتائج الدراسة

تثير النتيجة الأولى ، المتعلقة بالإجابة عن التساؤل الأول للدراسة ، عن أهم أفلام الخيال العلمى الموجودة فى نوادى الفيديو المصرية ، عدة أمور جديرة بالمناقشة . فمن الملاحظ أن معظم الأفلام التى ظهرت فى عينة الدراسة أفلام أمريكية ، تم إنتاجها لتلائم الجمهور الأمريكى ، وهى موجهة أصلا للكبار ، لتلبى احتياجاتهم فى ظروف مجتمع تتعدد فيه البدائل والخيارات الإعلامية والثقافية ، وهو مجتمع صناعى قائم على الوفرة فى الإنتاج . فإذا تأملنا قائمة الموضوعات أو "الثيمات" الرئيسية التى تعالجها تلك الأفلام ، وجدنا النظرة التشاؤمية مسيطرة على

المستقبل . وأبرز الأمثلة على ذلك فيلم "حرب العوالم" – الذى يحظى بجماهيرية عريضة – يهتم أساسا ببيان هشاشة البنيان النفسى والاجتماعى والدينى للإنسان فى مواجهة غزو مسوخى ، ويؤكد فى النهاية هشاشة الحضارة الغربية ، التى يفترض بكل خيلاء أنها مبنية على الصخر (٣٩) . كما أنه يطرح "تيمة" العلم الذى لا يمكن الوثوق به ويصور العالم كشخص يطلق العنان للأهوال تعم الدنيا ، أو يصبح عاجزا عن التعامل مع الأهوال والأخطار التى يواجهها ، مع تكرار النصيحة بعدم وضع الثقة فى أولئك الرجال ذوى المعاطف البيضاء . والأمثلة على ذلك كثيرة ومتكررة ، من فيلم "فرانكشتين" إلى فيلم "الغيبوبة" . كما نجدها أيضا فى أفلام "المسوخ" أو "التعملق" ، حيث يمثل فيلم "هم" – وهو من أكثر الأفلام تشويقا وإثارة – وجهة النظر القائلة بعجز العلماء أمام طوفان العلم ، المدمر للإنسان والإنسانية معا .

وقد ظهرت "التيمة" السابقة بصورة أشد قسوة – خاصة بعد الحرب الفيتنامية – حيث تم التركيز على ما سمى " برعب الجسد" فى صورة تحولات مقززة للغاية فى أفلام مثل : "تجربة كواترماس" أو "الزاحف غير المحدد" . ويحكى قصة الملاح الفضائى ، الذى يعود من الفضاء الخارجى بعدوى فطرية تنتهى بتحول جسده إلى كتلة ما ، لا تستطيع التواصل مع البشر ، بما فيهم زوجته . وتتكرر نفس "التيمة" فى فيلم "الرجل المنكمش العجيب" ، وفيلم "الذبابة" . أما فيلم "أوديسا الفضاء ٢٠٠١" ، والذى يعتبره كثير من النقاد السينمائيين من أعظم أفلام الخيال العلمى ، فإن "تيمته" الأساسية تعكس وجهة النظر القائلة بأن الإنسانية لازالت فى طور الطفولة ، وأنها جنس بدائى يحتاج كى يتطور إلى معونة من قوى خارجية (٤٠) .

وإذا ربطنا كل ماسبق ذكره بحقيقة أن معظم الأطفال عينة البحث أجابوا

بأن مشاهدتهم لأفلام الخيال العلمى تشبع لديهم الحاجة إلى الهروب من الواقع المعاش ، أمكننا أن نصل إلى نتيجة تشير إلى خطورة تلك الأفلام على تلك المرحلة العمرية . فالاحتمال الأكبر أنها تحدث آثارا غير مرغوب فيها ، شبيهة بتلك التى أوردها تشارلز رايت [٤١] فى نموذجه عن آثار المادة الترفيهية التى تنقل عبر وسائل الإعلام ، وهى تتمثل فى زيادة سلبية الفرد ، وإتاحة الفرصة لظهور الاتجاهات الهروبية ، والهبوط بمستوى الذوق العام .

وإذا نظرنا إلى موضوع أو "تيمة" . الإنسان قزما فى عصر الآلة ، وجدنا أفلاما حظيت باهتمام واسع ، بدءا من "متروبوليس" وحتى فيلم "السلالة أندرميدا" ، تعكس رؤية المستقبل الذى تتقلص فيه المشاعر الإنسانية إلى أدنى حد ، مما كان له الأثر فى النهاية فى إنتاج أفلام عن الحاسبات ، "الكومبيوترز والسوبر كمبيوترز" غريبة الأطوار إلى أقصى درجة ، حتى لتصبح تلك الحاسبات مجنونة جنسيا . وتنعكس تلك "التمية" فى موضوعات أفلام مثل "بذرة الشيطان" ، وساتيرن ٣" التى تعكس موضوعات البويضة المخصبة صناعيا من قبل الحاسب ، والتى تفرخ رضيعا ذا قشور معدنية ، ينطق فى نهاية الفيلم "أنا حى" ، أو "روبوت" يردد نفس المقولة ، وتصبح لديه القدرة على إنجاب روبوتات صغار ، كما فى سلسلة أفلام "رقم خمسة" . ويصل الموضوع إلى ذروته فى أفلام مثل "غزو نابشى القبور" ، و "رحلة إلى النجوم" ، حيث يطرح التساؤل : متى يكون الشخص ليس شخصا ؟ فى تلك الأفلام يتم مزج الرعب مع الفن مع العلم ، فى خلطة مبهرة ، يلهث وراءها المتفرج ، ويبدأ فى الشك فى هويته وهل هو نسخة من كائنات بشرية سابقة ؟ .

ويزداد الأمر خطورة وجدة ، حينما يشاهد الطفل الوضع العكسى فى فيلم مثل "الرجل الذى هبط إلى الأرض" ، حيث تعالج "تيمة" الكائن الفضائى الذى

سرقت هويته . فهو كائن فضائى شبيه بالبشر ، يهبط إلى الأرض لمساعدة مواطنين فى كوكبهم الصحراوى المحتضر . ويبدأ الإخراج فى عمل إسقاطات على موضوع هبوط "أدم" البرئ الذى أكل الثمرة وارتكب الخطيئة الأولى ، فحق عليه النزول للأرض .

وفى كل تلك الأفلام يشكل الجنس وممارساته العجيبة ، وأحيانا المقززة ، "تيمة" تكاد تكون رئيسية . وهذا مما يجعلنا ننبه إلى ضرورة وضع أسس ومعايير لمشاهدة تلك الأفلام .

ومن اللافت للنظر أن قصص الأشباه "أو الأندرويدات" ، التى حفلت بها مجلات الخيال العلمى الأمريكى فى السبعينيات والثمانينيات ، كان لها وجود فى الأفلام عينة البحث . والشبيه هو نسخة متطابقة چينيا مع الشخص تم إنتاجها اصطناعيا . أما الأندرويد فهو مركب اصطناعى صرف من اللحم يشبه الإنسان فى مظهره الخارجى ، وأبرز أفلام ذلك النوع فيلم "بليدرانر" ، وفيلم "الأولاد من البرازيل" . وتدور تيمة الفيلم الأخير الرئيسية حول الطبيب النازى الذى يستقر فى أمريكا الجنوبية ، محتفظا بنسيج خلوى من أدولف هتلر ، محفوظا حيا ، ويقوم بعمل أشباه منه ، ثم يوزع هؤلاء الأطفال "الأشباه هتلر" على أسر مختلفة عبر العالم كله ، وذلك بهدف الحصول على هتلر جديد . ويمكن اعتبار فيلم "حديقة الديناصورات" من ذلك النوع أيضا ، حيث يتم تخليق ديناصورات من بقايا بويضات حية .

أما موضوع "قدرات العقل فى مواجهة فهم اللغز الأكبر للخلق" ، فهو يظهر بكثافة فى أفلام الخيال العلمى فى التسعينيات . ويعد فيلم "حالات متغيرة" من أبرز الأفلام التى تعالج فكرة أن العقل البشرى يحتوى فى داخله كل تاريخ التطور الإنسانى ، وبالتالى فإنه ، بتغيير الوعى الإنسانى ، يمكن تغيير صفاته الچينية ،

وشكل جسمه أيضا . وبطل الفيلم عالم عصرى ، يخضع نفسه لتجربة أكل نبات سحرى ، يمكنه من دخول خزان يجرد الإنسان من عواطفه . ويمر البطل بأوقات يتحول فيها إلى قرد ، ثم تبدأ أجزاء جسمه فى التغير تدريجيا حتى تتحول فى النهاية إلى رواسب طينية أولية . ويكون المنقذ له فى النهاية من هذه الحالة هو حب امرأة وتمسكها به لآخر لحظة .

ومن هنا يمكن طرح التساؤل الآتى : هل هذه الأفلام والأفكار تعد ضرورية لمجتمع نام كمصر ، خاصة وأنه جاء فى المرتبة الثانية من الاحتياجات التى تشبعها تلك الأفلام لدى عينة الأطفال المصريين : الحاجة إلى حياة بديلة ؟ وعلى الرغم من أن ذلك الاحتياج يواجه بكثير من المساندة من قبل علماء الاتصال الجماهيرى فى المجتمع الغربى (٤٢) ، إلا أننا ، فى مجتمع نام كمصر ، لا نملك إلا التحفظ عليه ، خاصة إذا ما ناقشنا الأمر على ضوء مظاهر النمو لتلك المرحلة العمرية الخطيرة فى حياة الإنسان ، والتى يكون من أهم أهدافها اكتساب الطفل اتجاها سليما نحو ذاته ككائن عضوى نام ، الأمر الذى يساعده فى تكوين صوره عن ذاته والآخرين . هذا فضلا عن حاجة الطفل فى تلك المرحلة العمرية إلى تكوين اتجاهات سليمة نحو المؤسسات الاجتماعية المختلفة . وقد ذهب علماء النفس (٤٣) إلى حصر العوامل الأساسية المؤدية إلى نمو الطفل وإشباع احتياجاته فى تلك المرحلة إلى :

١ - حاجته إلى اكتساب معرفة أشمل وفهم أعمق للعالم المادى والاجتماعى المحيط به .

٢ - حاجته إلى تكوين اتجاهات سوية نحو فكرته عن ذاته ، مثل قبول الذات والرضا عنها ، والشعور بأن له قيمة ، وأنه جدير باحترام الآخرين .

٣ - تعلم دور اجتماعى ذكرى أو أنثوى مناسب .

٤ - ترقى الضمير والأخلاق وتكوين مقياس مدرج من القيم .

٥ - تعلم مهارات عقلية ، مثل الملاحظة الموضوعية المنظمة ، والتصنيف ، والمقارنة ، واستخدام المعلومات فى حل المشكلات .

٦ - حاجته إلى تنمية اتجاهات سوية نحو المجموعات الاجتماعية والمنظمات الاجتماعية الأخرى .

ويربط بعض علماء النفس والاتصال[٤٤] بين الاحتياجات الأساسية للأطفال فى الدول النامية ، ووظائف الإعلام ، خاصة المرئى منها . وتأتى فى مقدمة تلك الاحتياجات :

- تنمية الفهم والإدراك للبيئة المحيطة بالطفل ، أى المساهمة فى إرشاده وربطه ببيئته ووطنه .
- حاجة أفراد تلك المجتمعات - خاصة الصغار - إلى تبنى طرق جديدة فى التفكير ، وفى حل المشكلات .
- حاجة الطفل إلى أن تُنقل له صورة للقدوة أو المثل الأعلى ، تلائم قيم ومثل المجتمع ، وتعبر عما تتمناه تلك المجتمعات لنفسها من مظاهر تقدم ورقى .
- حاجة الطفل لوسيلة مجدية ونافعة لشغل وقت فراغه والتسرية عنه .

وإذا تأملنا نتائج الدراسة الميدانية التى أجريت على الأطفال عينة البحث ، وهم غالبا من المستوى الاقتصادى والاجتماعى فوق المتوسط والمرتفع ، الذين سيشكلون فى المستقبل ما يعرف بالصفوة "elite" الثقافية ، فإننا نجد أن هؤلاء الأطفال يشاهدون أفلام الخيال العلمى - الأمريكية الصنع والصياغة - من أجل إشباع حاجتهم للهروب من وقائع الحياة التى يعيشونها ، وهو أمر يمثل خطورة على الطفل المصرى . ومن اللافت للنظر أن الحاجات إلى حياة بديلة ، أكبر من الحياة الطبيعية - بما تتضمنه من الرغبة فى تخيل الطفل نفسه بطلا أو مغامرا

دونما عقاب اجتماعى أو معنوى - جاءت فى المرتبة الثانية فى سلسلة الاحتياجات التى صنفها الأطفال ، وتشبعها تلك الأفلام . وهو أمر يتعارض - إلى حد كبير - مع احتياج الطفل المصرى إلى تكوين اتجاهات سليمة نحو المؤسسات الاجتماعية المختلفة ، وفى المساهمة فى تكوين عادات اجتماعية يرضى عنها المجتمع ، حيث تمثل البطولة والمغامرة فى تلك الأفلام ؛ الخروج والثورة على كافة المؤسسات الاجتماعية والدينية فى المجتمع .

أما الحاجات الاجتماعية ، فقد جاءت فى المرتبة الثالثة من تصنيف الأطفال ، وبنسبة تكرارات ضئيلة . وهذا مما يؤكد أن تلك الأفلام لا تلبى حاجة الطفل للشعور بالمعلوماتية ، ولا بمشاركة الآخرين تجاربهم إلا فى أضيق الحدود ، الأمر الذى يؤكد وجهة النظر القائلة بأن معظم أفلام الخيال العلمى لازالت محشوة "بالعلم الردئ" ، وتصنع أساسا بهدف الربح .

وتأتى فى النهاية الحاجة الروحية والأخلاقية التى يمكن أن تلبيها تلك الأفلام . ورغم أن تلك الحاجة جاءت فى ذيل قائمة الاحتياجات التى تشبعا تلك الأفلام ، إلا أنه يجب مناقشة الأمر من زاوية رؤية المجتمع الأمريكى لتلك الحاجة . وسنضرب مثلين من فيلمين للخيال العلمى تم عرضهما فى مصر جماهيريا فى السينما ، وحظيا باهتمام كبير من الأطفال عينة البحث . الفيلم الأول "لقاءات قريبة من النوع الثالث" ، للمخرج ستيش سبيلبرج ، والذى يعتبره النقاد السينمائيون واحدا من أفضل أربعة أفلام الخيال العلمى ، ويعد سبيلبرج من أفضل مخرجى تلك النوعية من الأفلام [٤٥] . وموضوع الفيلم الرئيسى يكمن فى ذلك الظهور المهيب للسفينة الأم فوق برج الشيطان فى "ويومنج" بالولايات المتحدة الأمريكية ، حيث يبدو المشهد أقرب ما يكون "لعيد غطاس" ثم تصويره فى السينما[٤٦] . والحياة تدب فى لعب الأطفال حين تمر الأطباق الطائرة فوق المنزل ،

ثم تقف جماعة صغيرة من الناس فى انتظار مشاهدة علامة معينة ، مع إلحاح بطل الفيلم فى طلب معونة النور الإلهى ، آملا فى الالتقاء به ، صاعدا إلى السماء محاطا بالنور ، مضحيا بكل المتع الأرضية .

والفيلم الثانى "E.T." الكائن غير الأرضى ، للمخرج نفسه . ويعكس الفيلم رؤية سبيلبرج للطفولة وعالم الكبار ممتزجة بالأساطير والعلم ، فى تكنيك سينمائى شديد الإبهار والمتعة . ويرى بعض نقاد السينما أن ذلك الفيلم يعيد بناء قصة موت وقيام السيد المسيح [٤٧] . وبطل الفيلم عبارة عن كائن فضائى طفل ضائع ، هجرته أسرته لسبب ما ورحلت ، تربطه صداقة بطفل أرضى وحيد يتيم اسمه إيلليوت – مع ملاحظة أول حرف فى الإسم وآخره . وهذا الكائن الفضائى هو صديق الطفولة السرى والسحرى . إلا أنه سرعان ما يتدخل عالم الكبار ، ونرى ذلك من خلال وجهة نظر الصغار . فالكائن الفضائى الصغير كائن ظريف ، قصير ناعس العينين ، فطرى الطباع ، إلا أنه فى النهاية يموت ، لم يقتله أحد ، لكن طبيعة العالم الأرضى من حوله هى التى جعلته يمرض ويموت . لكن فى لحظة النهاية يستيقظ الكائن الفضائى من الموت . وفى مشهد "بهجة القيامة" يعلم الأطفال كيف يحلقون ، وكيف يرتفعون بدراجاتهم إلى السماء ، حتى يتخلصوا من كل كبت فى عالم الكبار . وكل تلك المشاهد صنعت بطريقة شديدة الإبهار والتميز الفنى والتقنى ، حيث مكنت خبرة سبيلبرج التقنية ، وحبه الشديد للعالم الأسطورى من إنجاز أعمال ناجحة تجارية وفنية ، كان آخرها فيلم "حديقة الديناصورات" ، الذى عرض جماهيريا بمصر .

وفى النهاية يمكن أن نخلص إلى أنه لا توجد آثار مؤكدة على أن أفلام الخيال العلمى يمكن أن تسهم فى تكوين التفكير العلمى لدى الطفل المصرى . بل لقد اتضح من الدراسة أن الاحتياج الأول الذى تلبيه تلك الأفلام هو الاحتياج

الهروبى ، أى الاتجاه إلى الهروب من الواقع المعاش . وهذا مما يؤدى إلى تشتيت خيال الطفل فى تلك المرحلة العمرية ، خاصة إذا تم الأمر فى قالب ترفيهى صرف لا يمت لتكوين ارتباطات أو علاقات سببية علمية بأى صلة .

إن أساس التغيير ، وخلق الرغبة فى الإنجاز ، يتم فى المجتمع منذ مرحلة الطفولة ، حيث تسهم الوسائط الثقافية المختلفة فى إعداد الطفل مستقبلا للقابلية للعمل والإنجاز ، بصورة تساعد على تطور المجتمع وتنميته . ومن هنا كانت ضرورة الدعوة إلى العمل ، على أن يستخدم جمهور الأطفال المصرى وسائل الإعلام المختلفة – خاصة المرئى منها – استخداما يلبى احتياجات المجتمع المصرى ، مع تطوير تلك الاحتياجات والوقوف على أسبابها بطريقة علمية سليمة ، بما يلائم طبيعة جمهور الأطفال المصرى وطبيعة المجتمع ككل . وهذا مما يجعلنا نوصى بضرورة وضع البديل أو النموذج الثقافى المحلى الذى يستمد جذوره من الأرض المصرية ، حيث إن تلك الأفلام – على الرغم من عناوينها البراقة – تبدى تساهلا كبيرا فى سبيل إرضاء أذواق جماهيرها العريضة والمتزايدة من أجل تحقيق أكبر الربح لمنتجيها ، مما يحثنا على التحذير من وضع الآمال العريضة على تلك النوعية من الأفلام ، فى أنها أمل المستقبل ، فى غرس أى مضامين علمية أو تفكير علمى لدى الطفل . وربما يكون الوضع مختلفا بالنسبة للأطفال قراء هذا النوع من القصص . لكن من المؤكد علميا أن الفن السينمائى والتليفزيونى الغربى – خاصة الأمريكى – صنع فى جملته من أجل إشباع حاجات تلك المجتمع ، وربما خلق حاجات جديدة لأفراد المجتمع ، بعرض المزيد والمزيد من جرعات العنف والجنس والمغامرات المثيرة بهدف تحقيق أعلى عائد مادى . وهذا يدعونا إلى أن نؤكد فى النهاية على أن الخيال العلمى شئ والثقافة العلمية أو الإعلام العلمى شئ آخر مختلف تماما ، وأن محو الأمية العلمية يتطلب

إشباعا فكريا وجماليا ، يتم إكسابه للطفل عن طريق عرض الموضوعات العلمية الحديثة ، كالهندسة الوراثية وغيرها ، فى قالب مبسط ومشوق للطفل ، وفى إطار مناخ فكرى واجتماعى يهدف أساسا إلى تعليم الطفل ، وتعريفه بآفاق العلم المستقبلية ، فى لغة علمية مبسطة ، وإطار فنى يستغل دوافع الطفل وحاجاته للإبداع والابتكار ، وليس دوافعه للهروب والتسلية .

المراجع

١ – Schatz, Thomas, Hollywood Genres, New York, Random House Inc., 1990. p. 264.

٢ – نيكولز ، بيتر ، السينما الخيالية ، ترجمة مدحت محفوظ ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة الألف كتاب الثانى ، العدد ١٣٦ ، ١٩٩٣ . ص٢٢٧ .

٣ – كالوليس ، فيوتوس ، الأدب وجدليات التحديث ، ترجمة وتقديم محمد حافظ دياب ، مجلة فصول ، المجلد السادس (١٩٨٦) ، العدد الثالث . ص ص ٩٩–١٠٧ .

٤ – حفنى ، قدرى ، سينما الأطفال وعلم النفس ، مجلة الفن الإذاعى ، العدد ١١٦ ، يناير ١٩٨٨ . ص ص ٤٦ – ٥٣ .

٥ – قاسم ، محمود ، الخيال العلمى أدب القرن العشرين ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٢ . ص ٢٦٠ .

٦ – الحديدى ، منى سعيد وعبد المنعم الأشهينى ، سينما الأطفال فى الوطن العربى بين الواقع والتطلعات ، دراسة مقدمة للندوة الأولى لمهرجان القاهرة الدولى الأول لسينما الأطفال ، القاهرة ، المجلس العربى للطفولة والتنمية ، ١٩٩٠ . ص ص ١ – ٤٠ .

٧ – نيكولز ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٩ .

٨ – الشارونى ، يعقوب ، دراسة حول الآثار السلبية لكتب الأطفال المترجمة على القيم التربوية للأطفال العرب ، مجلة ثقافة الطفل ، ١٩٨٦ ، العدد الثانى . ص ١٠ .

٩ – انظر فى هذا المجال :
نيكولز ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٨ – ٩ .
الأزهرى ، إيهاب ، قصص الخيال العلمى ، أعمال الحلقة الدراسية الإقليمية عن الثقافة العلمية فى كتب الأطفال (المنعقدة فى الفترة من ٢٩ نوفمبر –٢ ديسمبر ١٩٨٤) ، القاهرة ، الهيئة

المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥ . ص ص ١٩٤ - ٢١٢ .

١٠- الشاروني ، يعقوب ، دور الخيال العلمي في التمهيد للمستقبل ، بحث مقدم في ندوة الخيال العلمي والمستقبل ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ١٥ أبريل ١٩٩٤ . غير منشور .

١١- الشاروني ، يعقوب ، دراسة حول تنمية الإبداع كهدف من أهداف عقد حماية الطفل المصري ، الحلقة الدراسية الإقليمية لعام ١٩٨٩ عن وثيقة الرئيس مبارك حول عقد حماية الطفل المصري ورعايته (القاهرة من ٢٦ - ٢٨ نوفمبر ١٩٨٩) ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٩ . ص ص ١٠١-١١١ .

١٢- معبد ، إعتماد خلف ، الطفل المصري وصورة البطل ، القاهرة ، دار مايا للنشر ، ١٩٩٢ . ص٩٣ .

١٣- انظر في هذا المجال :

الهيتي ، هادي محمود ، ثقافة الأطفال ، الكويت ، عالم المعرفة ، ١٩٨٨ . ص ١٠٧ .

وأيضا زكي ، محمد عماد ، تحضير الطفل العربي لعام ٢٠٠٠ ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٠ . ص٢٤ .

١٤- Ginsburg, Herbert and Opper, Sylvia, Piaget's Theory of Intellectual Development, New Jersey, Prentice Hall Inc., 1989. pp. 186-167.

١٥- الشاروني ، دراسة حول الآثار السلبية ... ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٨ .

١٦- قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩٥ .

١٧- نيكولز ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢ .

١٨- Webster's New Dictionary, New York, Simon Shuster, 1979. p. 428.

١٩- نيكولز ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤ .

٢٠- المرجع نفسه ، ص ٥٩ .

٢١- Van Herp, Jacques, Panorama de La Science Fiction: Les thémes, Les genres, Les écoles, Les problemes, Paris, Marabout Universite, 1990.

٢٢- نيكولز ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٤ .

٢٣- المرجع نفسه ، ص ٩ .

٢٤- David, Kyle, Science Fiction Hand book: I deas and Drams, New York, Prentice Hall Inc., 1989. pp. 28-29.

٢٥- قاسم ، مرجع سبق ذكره .

٢٦- عنايت ، راجي ، سلسلة أغرب من الخيال ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٨٧ . ص٥ .

٢٧- Van Herp, loc. cit.

٢٨- نيكولز ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥ .

٢٩- المرجع نفسه .

٣٠- Whetmore, Edward Jay, Mediamerica: Form, Content and Consequences of Mass Communication, Belmont, Calif., Wads worth Publishing Company, 1990. pp. 334-236.

٣١- Time Magazine, Vol 144, No 22, Novemler 28, 1994. pp. 50-57.

٣٢- الحديدى ، مرجع سبق ذكره .

٣٣- العبد ، عاطف عدلى وعبد التواب يوسف ، الطفل العربى ووسائل الإعلام وأجهزة الثقافة : دراسة ميدانية ، القاهرة ، المجلس العربى للطفولة والتنمية ، ١٩٨٨ . ص ص ١ - ١٥ .

٣٤- رمضان ، كافيه ، السينما وأفلام الفيديو ، القاهرة ، المجلس العربى للطفولة والتنمية ، ١٩٨٨ . ص ص ١-٣٠ .

٣٥- العبد ، عاطف عدلى ، علاقة الطفل المصرى بوسائل الاتصال : دراسة ميدانية ، مجلة ثقافة الطفل ، العدد الثانى ، ١٩٨٦ . ص ص ١٠١ - ١٦٢ .

٣٦- Bowers, John Waite & John A. Courtright, Communication Research Methods, Dallas; Tex. Scott, Foresman and Company, 1984. p. 70.

٣٧- Schatz, op cit. pp. 260-265. and also Straus, Claude Levi, Myth and Meaning, Toronto, University of Toronto Press, 1989. p. 72.

٣٨- Whetmore, op. cit., p. 178.

٣٩- نيكولز ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٦٢ - ٦٣ .

٤٠- المرجع نفسه ، ص ١١٦ .

٤١- Wright, Charles, A., Functional Analysis in Mass Communication, in Dexter and White (eds.), People, Society and Mass Communication, Glenview Illinios, The Free Press, 1964.

٤٢- De Fleur, Melvin L., and Dennis, Everette E., Understanding Mass Communication, Boston, Houghton Mifflin Company, 1984. and also Whetmore, op. cit.

٤٣- بهادر ، سعدية محمد ، فى علم نفس النمو ، طبعة ثانية ، الكويت ، دار البحوث العلمية للنشر والتوزيع ، ١٩٨١ . ص٢٧٣ .

٤٤- انظر :
لبيب ، الطاهر ، الطفل العربى بين الحاجات والمؤسسات ، المستقبل العربى ، العدد الثانى ، يونيه ١٩٨٧ . ص ص ٨٧ - ١١٧ .

حنورة ، مصرى ، الحاجة إلى القراءة بين أطفال البلدان النامية ، الحلقة الدراسية الإقليمية عن كتب الأطفال فى الدول العربية والنامية ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤ . ص ص ١٢٤ -١٤٧ .

٤٥- نيكولز ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٠ .

٤٦- المرجع نفسه ، ص ١٩١ .

٤٧- المرجع نفسه ، ص ١٩٣ .

Abstract

SCIENCE FICTION FILMS AND THE EGYPTIAN CHILD

Eatimad Khalaf

This study discusses the effects of science fiction films on a sample of Egyptian child audience. It covers the basic rules of these films, the thèmes and the audience needs. The study focuses on how these films fulfil some needs of the Egyptian children and whether this is "proper" or not.

This field study examines how science fiction films fulfils the children needs in four main areas, based on the possible gratification derived from watching television.

Among the major findings of the study are: first, the children watch the science fiction films basically to fulfil the need to be distracted from the realities of life. Secondly, comes the desire to live vicariously, in a world of significance, intensity, and larger-than-life-size people. Third, the need to have shared experiences with others and to feel informed. There is no evidence that those films fulfil the need of spiritual or moral values.

الاستخدام فى القطاع غير النظامى

محيا زيتون*

الغرض من هذا المقال هو تقدير مدى اتفاق الأدبيات الحديثة حول القطاع غير النظامى والشواهد الواقعية بالنسبة لأداء القطاع وقدرته على إيجاد فرص عمل .
ويميز المقال بين قطاعين فرعيين فى القطاع غير المنظم . يتميز أولهما بكثافة العمل ، وتدنى الأجور ، وسهولة الدخول فيه ، والإنتاجية المنخفضة . أما الآخر فيتميز بقلة فرص العمل ، والأجور العالية ، وصعوبة الدخول فيه ، والإنتاجية العالية نسبيا .
وبالنسبة للأقطار العربية يتوقع استمرار نمو القوى العاملة ، فى حين أن القطاع العام والحديث فى مصر سيوفران فرص عمل قليلة ، وبخاصة فى ظروف إعادة التكيف الهيكلى .
وبالمقارنة بالقطاع النظامى ، فإن دخول القطاع غير النظامى أسهل ، نظرا لصغر حجم رأس المال اللازم ، وتدنى المهارة المطلوبة . ولكن هذا لا ينطبق على بعض القطاعات الفرعية .
والسؤال الأصح بالنسبة لقدرة القطاع على خلق فرص العمل لا يتعلق بحجم فرص العمل ، وإنما بما إذا كان نمو العمالة سيكون تطوريا أو تراجعيا .

نشأة المفهوم

ارتبط مفهوم القطاع غير النظامى منذ نشأته بالحضر ، واعتبر ظاهرة مقترنة بارتفاع معدلات التحضر والهجرة من الريف . ويعتمد المفهوم على ازدواجية النشاط الاقتصادى فى دول العالم الثالث وانقسام الاقتصادات فى هذه الدول إلى قطاعين : قطاع نظامى Formal Sector وقطاع غير نظامى Informal Sector .

* أستاذ الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الأزهر (فرع البنات) .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الثانى والثلاثون ، العدد الثالث، سبتمبر ١٩٩٥ .

ومنهج الازدواجية فى تحليل النشاط الاقتصادى كان سائدا فى نظريات التنمية الاقتصادية قبل استخدام مفهوم القطاع النظامى وغير النظامى بزمن طويل . فالنموذج الذى انتشر بعد الحرب العالمية خاصة ذلك الذى قدمه Arthur Lewis كان يقوم على التمييز بين قطاعين للنشاط الاقتصادى فى الدول النامية : قطاع حديث ، وقطاع تقليدى[1] . والقطاع الحديث يشمل الأنشطة ذات الارتباط المباشر بالعالم الخارجى والاستثمارات الأجنبية والتى تستخدم فنا إنتاجيا متقدما . والنشاط الرئيسى فى هذا القطاع هو النشاط الصناعى . ويشتمل القطاع التقليدى على الأنشطة التى كانت سائدة قبل تغلغل نمط الإنتاج الرأسمالى فى اقتصاديات العالم الثالث ، والتى استمرت أيضا فى التواجد بعد دخول هذا النمط الحديث ، وظلت تستخدم أساليب إنتاج تقليدية . والنشاط الرئيسى فى هذا القطاع هو الزراعة .

وفى ظل هذا النموذج للتنمية يعد القطاع الحديث المحور الأساسى فى عملية التنمية ، حيث يفترض أن عمليات التصنيع ستتم فيه على نطاق واسع ومتزايد ، بحيث يمكن استيعاب قوة العمل الفائضة فى القطاع التقليدى ، ومن ثم تحقيق الهدف من التنمية (طبقا لهذا النموذج) وهو نمو الناتج القومى . وبذلك يصبح هذا القطاع قادرا على توفير الموارد اللازمة لتحديث الاقتصاد ككل . أما عملية التوزيع والقضاء على الفقر فلم تكن تمثل هدفا مباشرا لهذا النموذج ، حيث كان يفترض أنها ستتم تلقائيا وعلى نحو تدريجى نتيجة لتساقط منافع النمو على الفئات الفقيرة .

إلا أنه بعد مضى عدة عقود اتضح أن عملية التنمية لم تتم على النحو الذى توقعه هذا النموذج ، كما اتضح أنه إذا كانت الدول النامية قد حققت – أحيانا – معدلا مرتفعا للنمو الاقتصادى ، إلا أن منافع هذا النمو لم تتساقط على الفقراء ،

كما أن التحديث لم يمتد ليشمل الاقتصاد بأكمله ، ولم يستوعب القطاع التقليدى فى القطاع الحديث . ومن ثم بدأ الاهتمام يتحول من التركيز على نمو الناتج القومى إلى النمو مع التوزيع ، وبدأ العديد من الدراسات يتناول أوضاع الفقراء فى الدول النامية . وقد نشأ مفهوم القطاع غير النظامى فى هذا الإطار لدراسة أوضاع فقراء الحضر فى بعض دول العالم الثالث .

فقد لوحظ أنه رغم ارتفاع معدل نمو السكان وزيادة عرض العمل ، فإن معدلات البطالة تكون منخفضة فى المجتمعات التى لا يوجد بها نظام تعويضات البطالة وغيرها من أشكال التأمين الاجتماعى . وقد اتضح أن هذا يرجع إلى محاولة الأفراد توفير أى وسيلة للإعاشة ، سواء أكانت مشروعة أم غير مشروعة . كذلك اتضح أن الكثير من هؤلاء يجدون أعمالا مدرة للدخل فى المشروعات الصغيرة وفى أنشطة لا تشملها الإحصاءات الرسمية . وقد وجه هذا الأمر الانتباه إلى أهمية هذه المشروعات والأنشطة فى توفير مجالات يعمل فيها فقراء الحضر والمهاجرين من الريف الذين يسعون للحصول على فرص عمل فى الحضر . وكانت هذه هى بداية الاهتمام بالقطاع غير النظامى(٢) .

ويعتبر ك . هارت K.Hart أول من أدخل مفهوم القطاع غير النظامى فى دراسته عن الاستخدام فى غانا فى أوائل السبعينيات (٣) . وقد بنى هارت دراسته على بحث ميدانى عن الاستخدام فى الحضر ، وميز بين قطاعين للنشاط الاقتصادى ، أحدهما قطاع غير نظامى يعد امتدادا للقطاع التقليدى لكن خارج النشاط الزراعى ، والآخر هو القطاع النظامى ، وهو ما أطلق عليه فى الماضى القطاع الحديث . وقد اعتبر هارت أن من أهم خصائص العمالة فى القطاع غير النظامى : الوزن النسبى الكبير لفئة المشتغلين لحسابهم self employed والمشروعات الصغيرة ، وكذلك وجود درجة عالية من غياب الحصر الإحصائى

لأنشطة هذا القطاع .

أما الانتشار الواسع لمفهوم ازدواجية النشاط الاقتصادى فى شكل قطاع نظامى وغير نظامى ، فقد تم بعد نشر منظمة العمل الدولية لتقريرها عن الاستخدام فى كينيا عام ١٩٧٣ (٤) . وقد تم تناول هذا المفهوم بعد ذلك فى العديد من الدراسات والتقارير التى أنجز الكثير منها من خلال المنظمة ذاتها . وقد تبين أن أحد الاعتبارات المهمة للتمييز بين القطاعين هو علاقة كل منهما بالحكومة . فالقطاع النظامى معترف به من جانب الحكومة ، ويخضع لإجراءاتها وقوانينها ، ويتمتع بالعديد من المزايا ، مثل سهولة الحصول على الائتمان والنقد الأجنبى . كذلك يستفيد القطاع النظامى من ضعف قوى المنافسة ، نظرا لكبر حجم المنشآت ، علاوة على تطبيق أساليب الحماية المختلفة لمشروعات القطاع .

وقد استخدم التمييز بين القطاع النظامى وغير النظامى أيضا لإضافة أبعاد جديدة لدراسة التفاوت فى الكسب فى سوق العمل بالحضر . فدراسة الكسب من هذا المنطلق تبرز أهمية العوامل الهيكلية فى تفسير التفاوت فى مقابل التفسير القائم على رأس المال البشرى ، وبمعنى آخر فإن التفاوت فى الكسب لا يفسر فقط بالنظر إلى خصائص عرض العمل التى تؤثر فى إنتاجية المشتغل ومستوى تكسبه مثل التعليم والخبرة ، حيث إن هناك عنصرا مهما يجب إضافته من أجل تفسير هذا التفاوت ، ألا وهو موقع المشتغل فى أى من السوقين : النظامى أو غير النظامى . ومرجع ذلك أن الدراسات العملية أسفرت عن انخفاض مستويات الكسب فى سوق العمل غير النظامى بالمقارنة بالمستويات السائدة فى سوق العمل النظامى .

ويفسر د . مازومدار Mazumdar هذه التجزئة فى سوق العمل ولماذا لا تعمل قوى المنافسة وتنقلية العمالة على تساوى مستويات الكسب فى السوقين بأن

التجزئة ترجع إلى وجود قيود على حرية تنقل العمالة (٥) . أضف إلى ذلك أن القطاع النظامي يعد قطاعا محصنا protected ، بمعنى أن مستويات الكسب وظروف العمل فى القطاع تكون غير متاحة للراغبين فى العمل على مستوى سوق العمل الكلى . فمن ناحية هناك الارتباط بين إنتاجية المشتغل ومستوى أجره فى القطاع النظامى ، بحيث إن كل زيادة فى الأجر يصاحبها ارتفاع فى الإنتاجية بمعدل أكبر، ويتحدد الأجر عند المستوى الذى يصبح عنده ارتفاع الأجر غير مصحوب بزيادة أكبر فى الإنتاجية . ويستمر الأجر عند المستوى المرتفع ، حتى على الرغم من وفرة راغبى العمل فى وظائف هذا القطاع . وهكذا تنشأ علاقة طويلة الأجل بين المشتغلين والمنشأة فى القطاع النظامى . ومن ناحية أخرى ، هناك قيود متعددة على الالتحاق بمنشآت القطاع النظامى ، تشمل اشتراطات واختبارات معينة ، نظرا لمحدودية وظائف هذا القطاع .

وعلى العكس من ذلك ، فإن سوق العمل غير النظامى غير محصن unprotected . ومن ثم هناك سهولة فى الالتحاق بوظائف هذا القطاع . حيث لا تتطلب ممارسة النشاط بالقطاع قدرا كبيرا من رأس المال المادى أو البشرى أو قدرات تنظيمية عالية . ويؤدى ذلك إلى ازدياد حدة المنافسة فى هذا القطاع ، سواء على مستوى المشروعات أم على مستوى المشتغلين ، ومن ثم مستويات الكسب .

والاختلاف بين الازدواجية أو الثنائية من خلال منهج التحديث الذى يقوم على التقسيم الثنائى للنشاط الاقتصادى إلى قطاع حديث وقطاع تقليدى ، وبين الازدواجية من خلال المنهج القائم على تقسيم النشاط الاقتصادى إلى قطاع نظامى وغير نظامى ، هو أنه فى ظل المنهج الأول يفترض أن القطاع الحديث سوف يتسع مع استمرار عملية النمو ويستوعب القطاع التقليدى ، وتصبح قوة

العمل خارج قطاع الزراعة تمارس العمل بأجر فى النشاط الإنتاجى الحديث . هذا بينما التقسيم إلى قطاع نظامى وغير نظامى يقوم - على الأقل فى الأجل غير الطويل - على التعايش بين القطاعين ، وعلى أن القطاع غير النظامى ليس قطاعا مؤقتا أو يعبر عن نشاط مرحلى ، كما أن نسبة غير قليلة من المشاركين فى هذا القطاع يتسمون بقدر مرتفع من الكفاة والقدرة على التنظيم واستغلال الموارد المتاحة . ومن ثم بدلا من النظر إلى الأنشطة التقليدية على أنها سمة من سمات التخلف فى دول العالم الثالث ، أصبح ينظر إلى القطاع غير النظامى على أنه قادر على توفير فرص العمل وإنتاج سلع وخدمات خاصة للفقراء من سكان الحضر والمهاجرين من الريف .

وبناء على ذلك فإن وجود قطاع غير نظامى فى الدول النامية يتسم بالديناميكية ، يمكن أن ينعكس فى الأمور التالية :

١ - يمكن للقطاع إنتاج نسبة ملحوظة من السلع الاستهلاكية ، خاصة تلك التى تطلبها الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل . والتوسع فى إنتاج هذه السلع يمكن أن يقلل من التصنيع المعتمد على الاستيراد .

٢ - إن القطاع غير النظامى يمكن أن يصبح مصدرا للسلع الرأسمالية المحلية والتى تنتج فى الورش الصغيرة ، كما أنه يمكن أن يكيف السلع الرأسمالية المستوردة لتلائم احتياجات الإنتاج المحلى .

٣ - إن الإنتاج فى القطاع يتميز بكثافة عمل مرتفعة . ومن ثم فإن نمو هذا القطاع يعنى استيعاب قدر متزايد من قوة العمل ، يمكن من خلاله الحد من مشاكل البطالة فى دول العالم الثالث .

٤ - يقدر القطاع من خلال هيكل غير نظامى للتدريب يتمثل فى نظام الصبية أو التلمذة الصناعية apprenticeship والتدريب من خلال ممارسة الوظيفة

على خلق كوادر مدربة تدريبا عمليا ومتخصصا فى مختلف المجالات التى يشملها نشاط القطاع .

٥ - مصدر رأس المال للقطاع يتمثل - فى الغالب - فى المدخرات الذاتية الفردية أو العائلية ، مما يقلل من المنافسة على الموارد الرأسمالية المحدودة فى الدول النامية .

خصائص القطاع

يمكن تلخيص أهم الخصائص التى يتم وفقا لها تقسيم النشاط الاقتصادى والعمالة إلى قطاع نظامى وقطاع غير نظامى كما فى الجدول رقم (١) . وقد تم تجميع الخصائص من الدراسات المختلفة عن القطاع وتم تصنيفها على النحو المبين فى الجدول لتسهيل المقارنة .

بعض التحفظات حول التقسيم الثنائى

رغم أن تقسيم النشاط الاقتصادى بالحضر إلى قطاع نظامى وقطاع غير نظامى أصبح شائع الاستخدام ، ورغم أن العديد من الدراسات التطبيقية أجريت حول القطاع غير النظامى فى دول العالم الثالث ، فإن هناك بعض التحفظات بالنسبة لهذا التقسيم أظهرتها بعض هذه الدراسات :

أ - إن تقسيم الأنشطة الاقتصادية إلى نظامية وغير نظامية تحكمى فى كثير من الأحيان . فهناك بعض الأنشطة تحمل فى آن واحد خصائص القطاع غير النظامى وبعض خصائص القطاع النظامى ، بحيث يصعب تصنيفها فى أى من القطاعين . ولعل كثرة الخصائص التى يتميز بها القطاع غير النظامى تزيد من صعوبة تعريف القطاع فى الدراسات التطبيقية . فما هى الخصائص التى يمكن أن تستخدم مسبقا لتعريف القطاع ؟ وهل يكتفى

بخاصية واحدة مثل حجم المنشأة أم من الأفضل استخدام أكثر من خاصية ؟ مع العلم أنه كلما زاد عدد المؤشرات المستخدمة لتعريف القطاع كلما كان تحديد خصائصه يتم بشكل تحكمى حتى قبل البدء فى دراسة القطاع.

ب - يميل كثير من الباحثين الذين يستخدمون التصنيف الثنائى للنشاط إلى افتراض أن القطاعين منفصلان ومستقلان عن بعضهما . ولذلك هناك العديد من الدراسات التى أجريت حول القطاع غير النظامى كقطاع قائم بذاته مع تجاهل إمكانات التشابك والتداخل بينه وبين القطاع النظامى .

جدول رقم (١)

خصائص المنشآت وقوة العمل في القطاعين النظامي وغير النظامي

الخاصية	قطاع نظامي	قطاع غير نظامي
أولا : خصائص المنشأة		
موقع المنشأة	ثابت	ثابت أو متنقل أو لا توجد منشأة أصلا (يتم النشاط خارج المنشآت)
حجم المنشأة	كبير	صغير (عادة أقل من ١٠ مشتغلين)
طبيعة النشاط	جميع الأنشطة المشروعة	معظم الأنشطة وتتراوح بين أنشطة مشروعة وغير مشروعة
الملكية / الإدارة	حكومي /عام/خاص . وتنفصل الإدارة عن الملكية أحيانا	خاص / عائلية /شخصية
ثانيا: التنظيم الداخلي للنشاط		
أسلوب الإنتاج	كثيف لرأس المال عادة	كثيف للعمل عادة
الاحتفاظ بسجل للأعمال	يحتفظ بسجلات	لا يحتفظ بسجلات في كثير من الأحيان
أيام وساعات العمل	محددة	متغيرة
ثالثا : العلاقة بالمؤسسات الرسمية		
التسجيل الإحصائي	مسجل في الإحصاءات الرسمية	الكثير من الوحدات غير مسجل
التسجيل الإداري	مسجل إداريا	الكثير غير مسجل إداريا (يزاول النشاط دون ترخيص)
التسهيلات الحكومية	سهولة الحصول على الائتمان والنقد الأجنبي ، توفير الحماية والهياكل الأساسية والعمالة المؤهلة	لا تحصل في الغالب على تسهيلات وتعتمد على المدخرات العائلية والشخصية أو على قروض من هياكل غير رسمية
الالتزامات تجاه الحكومة	تخضع للضرائب والتامينات الاجتماعية وتشريعات العمل	في كثير من الأحيان تكون غير خاضعة لهذه الالتزامات
رابعا : العمالة		
التنظيم العمالي	تنظيم جماعي في الغالب من خلال نقابات العمال	فردي (غير منضم لتنظيمات جماعية)
العلاقة بالعمل	مشتغلون بأجر	نسبة عالية يعملون لحسابهم ، علاوة على عمل عائلي بدون أجر
مدى الاستقرار في العمل	النسبة الغالبة تعمل بشكل دائم من خلال عقود عمل	نسبة كبيرة تعمل على نحو غير دائم ومتقطع وبدون عقود عمل
خصائص رأس المال البشري	مستوى مرتفع عادة من التعليم والتدريب ومعرفة لغة أجنبية أحيانا	مستوى متواضع للتعليم والتدريب يتم من خلال ممارسة الوظيفة
مستوى الكسب	متوسط الكسب مرتفع نسبيا	متوسط الكسب منخفض نسبيا
خامسا : ظروف السوق		
الوضع التنافسي	غير تنافسي	تنافسي
القيود على المنافسة	وفورات الحجم وحقوق الامتياز والتوكيلات	ضعف القيود لضآلة الاستثمار المطلوب عادة
التحاق العمالة بالقطاع	شروط واختبارات معينة قبل الالتحاق بالقطاع	شرط المهارة في حالة بعض الأنشطة فقط

جـ - بينما يكون من السهولة بمكان تقسيم الأنشطة إلى نظامى وغير نظامى على مستوى المشروعات ، فإنه يصعب تطبيقه على مستوى الأفراد أو الأسر . فبعض الأفراد يعملون فى كلا القطاعين فى مراحل مختلفة من دورة حياتهم . والبعض الآخر يعمل فى القطاعين فى أزمنة مختلفة خلال السنة أو حتى خلال اليوم الواحد من خلال تعدد وظائف المشتغل . كذلك قد يعمل بعض أفراد الأسرة فى القطاع النظامى والبعض الآخر فى القطاع غير النظامى . أى أن المشروعات فقط هى التى يمكن تصنيفها بيسر إلى أحد القطاعين ، والخروج من هذا التصنيف للمشروعات بتصنيف على مستوى الأفراد أو الأسر قد ينطوى على قدر غير قليل من الخطأ (٦) .

د - عدم تجانس القطاع غير النظامى ذاته . فرغم أن الفكرة التى كانت سائدة فى بداية تناول موضوع القطاع غير النظامى هو أنه قطاع يتسم بالتجانس ، فإن العديد من الدراسات الحديثة نسبيا تناولت أشكال عدم التجانس داخل القطاع ، مما دعا إلى ظهور اتجاه جديد بتقسيم القطاع غير النظامى ذاته إلى أنشطة أكثر تجانسا ، ونتعرض للمزيد حول ذلك فيما يلى :

عدم التجانس وازدواجية القطاع

هناك مظاهر عديدة لعدم تجانس القطاع غير النظامى . فأنشطته تتفاوت بين أنشطة غير مشروعة ، مثل الاتجار فى البضائع المهربة ، أو تصنيع سلع غير مطابقة للمواصفات ، إلى أنشطة مشروعة وأنشطة أخرى يمكن أن تصبح مشروعة باتباع إجراءات معينة خاصة بالتسجيل ودفع الضرائب والتأمينات . كذلك يتفاوت مكان ممارسة النشاط من الأرصفة أو الأكشاك أو الخيم إلى

منشآت ثابتة يتوافر لها العديد من خصائص الوحدة الإنتاجية . كذلك تتضمن قوة العمل بالقطاع فئات عديدة من المشتغلين بأجر فى المشروعات الصغيرة ، ومن يعملون لحسابهم ، والعمل العائلى بدون أجر ، وأصحاب العمل الذين يستخدمون أجراء . هذا بالإضافة إلى تفاوت مستويات المهارة فى القطاع الذى يشتمل على عمالة غير ماهرة لا تحمل أى خصائص لرأس المال البشرى ، جنبا إلى جنب مع منظمين ذوى قدرات عالية على التنظيم والاستثمار المنتج وتوظيف الموارد .

أما من حيث مستويات الكسب فى القطاع فهى شديدة التفاوت . ورغم أن القطاع عرف منذ البداية بانخفاض مستويات الكسب فيه ، فإن العديد من الدراسات التطبيقية التى أجريت بعد ذلك أظهرت أن انخفاض مستوى الكسب فى المتوسط فى القطاع غير النظامى مقارنة بالقطاع النظامى لا تنفى أن هناك بعض الفئات فى القطاع الأول يكون مستوى تكسبها مماثلا ، أو أعلى بعض الشئ من فئات أخرى فى القطاع الثانى ، وأن هناك تداخلا فى بعض أجزاء منحنى توزيع الكسب فى القطاعين . فتظهر إحدى الدراسات - مثلا - أن ٣٧٪ ممن يعملون لحسابهم فى القطاع غير النظامى يتكسبون مثل أو أكثر من متوسط الكسب فى القطاع النظامى . وفى دراسة عن تنزانيا وجد أن مستويات كسب المشتغلين لحسابهم أكثر تفاوتا عن مستويات الكسب للمشتغلين بأجر . وفى ماليزيا تبين أن من يعملون لحسابهم من الذكور يتكسبون أقل من المشتغلين بأجر فى القطاع النظامى ولكن بفارق طفيف[٧] . والمقارنة مع القطاع النظامى تظهر أيضا فى دراسة أخرى أن من يعملون لحسابهم يحصلون على مستوى كسب مماثل لمستوى الأجور فى القطاع النظامى ، بينما أصحاب العمل فى المشروعات الصغيرة يحصلون على دخول أعلى من هذه الأجور ، إلا أن تكسبهم يقل عن كسب أصحاب العمل فى المنشآت الكبيرة [٨] . وهذا التفاوت فى مستويات

الكسب يعكس تباين أهداف المشاركين فى القطاع من ممارسة النشاط كوسيلة للإعاشة إلى ممارسة النشاط من أجل تحقيق ربح .

ولعل أهم أشكال عدم التجانس داخل القطاع غير النظامى هى تلك المتعلقة بإحدى الخصائص المميزة للقطاع وهى سهولة الالتحاق به . فقد اتضح من بعض الدراسات أنها لا تتحقق على مستوى واحد فى جميع أجزاء القطاع . فرغم ما يتصف به القطاع من ندرة رأس المال ، إلا أنه غير موزع بشكل متكافئ على مختلف الأنشطة . فبعضها مثل الخدمات المنزلية أو التوزيع عن طريق الباعة الجائلين يحتاج إلى قدر ضئيل جدا من رأس المال ، أو لا يحتاج إلى أى رأس مال على الإطلاق ، بينما هناك أنشطة أخرى مثل نشاط سائقى السيارات أو المشروعات التجارية أو الصناعية الصغيرة تتطلب قدرا لا بأس به من رأس المال[٩] . ومن ثم ينبغى تمييز الأنشطة التى تمارس خارج المنشآت عن غيرها ، حيث المنافسة قوية ، وحيث يمكن لأى فرد أن يبيع أى شئ ، أو يعمل فى نشاط غير مشروع ، أو يمارس الاستجداء . وهذا القسم من القطاع هو الذى يستوعب بسهولة المهاجرين من الريف وكذلك المقيمين فى الحضر الذين لا يحملون أى خصائص لرأس المال البشرى . وسهولة الالتحاق هنا تعنى وجود فرص لمن يرغب ممارسة أى نشاط ، ويتكسب أى مقدار من الدخل ، ويعمل على نحو متقطع وبدون أدنى مستويات الحماية . ولكن على الجانب الآخر توجد أيضا الأنشطة التى تتسم بقدر ملحوظ من صعوبات ممارسة النشاط ، مثل الحاجة إلى رأس مال كبير ، أو إلى درجة عالية من المهارة ، أو إلى الالتزام بعلاقات عمل منتظمة إلى حد كبير ، ومع ذلك تتصف أيضا بأنها مشروعات صغيرة تستخدم عملا عائليا وتعمل ساعات أو أياما غير منتظمة ، وقد لا تخضع للتشريعات والإجراءات الحكومية .

وعادة ما تختلف تطلعات من يعمل فى كل من قسمى القطاع غير النظامى. فبعض من يعملون فى الأنشطة التى تتميز بسهولة الالتحاق قد يعتبرون أنفسهم لا يعملون ، بمعنى أنهم غير راضين عن أعمالهم ، ويتطلعون للعمل بالقطاع النظامى ، أو العمل بالجزء الأكثر انتظامامن نفس القطاع . أما من يمارسون الأنشطة التى يتسم الالتحاق بها بصعوبة نسبية ، فإنهم يعملون فى هذه الأنشطة بإرادتهم ، كما أن بعضهم ربما يكونون قد انتقلوا من وظائفهم فى القطاع النظامى للعمل لحسابهم أو كأصحاب عمل فى القطاع غيرالنظامى . وهؤلاء المشتغلون التحقوا بالقطاع اختياريا لأنهم يجدون أن مستوى الكسب أو ظروف العمل بالقطاع يتيح لهم فرصا أكبر لتحقيق الذات . وفى إحدى الدراسات عن ساحل العاج ، وجد أن ٧١٪ من المشروعات تتميز بسهولة ممارسة النشاط ، بينما تتميز ٢٩٪ منها بدرجات مختلفة من الحاجة إلى الاستثمارات الرأسمالية ، ومن ثم ففرص الالتحاق بها محدودة [١٠] .

وبالنظر إلى هذه الطبيعة غير المتجانسة للقطاع فهناك اقتراحات بالتمييز بين شقين داخل القطاع : تقليدى وحديث ، أو غير منتظم أو فضلة risidual ومنتظم ، أو غير نظامى وشبه نظامى . كما اقترح البعض العمل بتقسيم ثلاثى للقطاع : قطاع غير نظامى كنشاط تقليدى ، وقطاع غير نظامى كنشاط شبه تقليدى ، وقطاع غير نظامى كنشاط حديث . وهذا التقسيم ليس زمنيا كما أنه لا يمثل مراحل لتطور النشاط . وهكذا تعددت التسميات لمكونات القطاع غير النظامى ، ولكن المضمون واحد تقريبا ، وهو التعبير عن عدم تجانس أنشطة القطاع وضرورة التمييز بين :

أ - أنشطة غير نظامية بالكامل . وهى التى تتسم بسهولة الالتحاق بها ، وبكثافة عمل بالغة الارتفاع ، وأدوات ومعدات تقليدية ، وبكثرة الأنشطة ذات الطبيعة

الهامشية ، وبأن النشاط يزاول أساسا بهدف الإعاشة ، وأن العمل العائلى هو المصدر الأساسى أو الوحيد لهؤلاء الذين يستخدمون عمالة إضافية .

ب - أنشطة أكثر نظامية ، وتتصف بصعوبة نسبية للالتحاق بها ، وبكثافة عمل مرتفعة ، مع إمكانية استخدام قدر من رأس المال ومعدات وآلات حديثة أحيانا ، كما يتم الاعتماد على العمل العائلى ، ولكن يمكن الاستعانة أيضا بعمالة غير عائلية بأجر . وعموما فإن هدف المشاركين فى هذه الأنشطة هو تحقيق الربح .

القطاع غير النظامى فى بعض المجتمعات العربية

رغم وجود العديد من الدراسات عن القطاع غير النظامى فى دول العالم الثالث إلا أن قلة قليلة منها هى التى تخص المجتمعات العربية ، كما أن هذا القليل يتركز فى عدد محدود من المجتمعات العربية ، وعلى الأخص فى مصر . فقد أجرى حول القطاع غير النظامى بها عدد لا بأس به من الدراسات ، سواء من جانب باحثين مصريين أم أجانب . لهذا فسوف نستعين فى كثير مما يلى بنتائج هذه الدراسات علاوة على ما هو متاح من معلومات أو بيانات عن مجتمعات عربية أخرى لإلقاء الضوء على بعض جوانب هذا القطاع ودوره فى استيعاب العمالة .

والآن بعد أن حددنا فى جزء سابق خصائص القطاع المستمدة من كثير من الدراسات التطبيقية لدول العالم الثالث ، يمكن أن نتعرف الآن على أهم خصائص هذا القطاع فى المجتمعات العربية . والخاصية الأساسية التى سنركز عليها هنا هى مدى سهولة الالتحاق بالقطاع وممارسة أنشطته . فهذه الخاصة تميز القطاع غير النظامى عن القطاع النظامى من ناحية ، كما أنها خاصة متعلقة بمدى قدرته على استيعاب العمالة ، سواء تلك التى تأتى للقطاع اختياريا أم تلك

التى تلجأ إليه لعدم وجود فرص عمل بديلة خارج القطاع . هذا وقد تم اختيار عدد من المؤشرات التى تعكس سهولة ممارسة النشاط ، مع التمييز بين المؤشرات الخاصة بالمشتغلين والمؤشرات الخاصة بأصحاب العمل . كذلك سنتناول بعض الخصائص الأخرى للمشتغلين من حيث مدى توفر الحماية لهم ، وسنقدم عددا من المؤشرات للدلالة عليها .

مدى سهولة الالتحاق بالقطاع غير النظامى للمشتغلين

يمكن تناول هذا الجانب من خلال التعرف على شروط العمل لمنشآت القطاع غير النظامى . فكلما تطلبت الشروط درجة عالية من التعليم والتدريب والمهارة فى العمل كلما قلل ذلك من سهولة ممارسة النشاط بالقطاع . ويوضح الجدول رقم (٢) هذه الشروط [١١] .

جدول رقم (٢)

التوزيع النسبى لمنشآت القطاع غير النظامى وفقا لشروط العمل بالمنشأة

الشروط	مؤهل معين	تخصص معين	مهارات معينة	مواصفات جسمانية	العمل ورديات	العمل ليلا	أخرى	الجملة
حضر	٢ر١	٦ر٣	٤٨ر١	٤ر٥	٢ر٣	٠ر٨	٣٥ر٨	١٠٠ر٠
ريف	١ر٦	٥ر٢	٤٦ر٧	٧ر٤	١ر١	٠ر٤	٣٧ر٥	١٠٠ر٠
مصر	٢ر٠	٦ر١	٤٧ر٩	٥ر٠	٢ر١	٠ر٨	٣٦ر١	١٠٠ر٠

المصدر : محسوب من : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، دراسة عن سوق العمل فى مصر ، القطاع غير المنظم ، القاهرة ، يونيو ١٩٨٥ .

ويتضح من الجدول أن المؤهل التعليمى ليست له أهمية تذكر كشرط لممارسة النشاط ، سواء فى الحضر أو فى الريف . كذلك فإن توفر تخصص معين لا يشترط إلا فى ٦٪ من الحالات ، مما يعنى أن التخصصات المطلوبة للعمل بوحدات القطاع غير محددة . أما أهم الشروط فهى تلك التى تتعلق بتوفر

مهارة معينة . كذلك ترتفع نسبة الشروط الأخرى غير المحددة مما يدل على عدم وحدة الشروط وتباين المنشآت كثيرا بالنسبة لنوعيتها . وبالنسبة للمنشآت التى تشترط توفر مهارة معينة ، فقد تم توزيعها وفقا لمستوى المهارة المطلوب على النحو المبين فى الجدول رقم (٣) .

جدول رقم (٣)

التوزيع النسبى للمنشآت التى تتطلب مهارات معينة وفقا لمستوى المهارة

	مهارات عادية	مهارات خاصة	مهارات مختلفة	لايهم	غير مبين	الجملة
مصـــر	٣١٫٩	٤٦٫٣	٥٫٧	١٥٫٦	٠٫٤	١٠٠٫٠

المصدر : نفس مصدر الجدول رقم (٢) .

وتظهر بيانات الجدول رقم (٣) أن أقل من نصف المنشآت فقط هو الذى يتطلب مهارات خاصة ، بينما نفس النسبة من المنشآت تقريبا تتطلب مهارات عادية ، أو لا تحدد مستوى معينا للمهارة .

وإذا علمنا – علاوة على ماسبق – أن ٨٤٪ من المشتغلين فى القطاع غير النظامى لا يحملون أى مؤهل ، أى أنهم إما أميون أو يعرفون القراءة والكتابة فقط ، لاتضح مدى بساطة الاشتراطات المطلوبة بالنسبة للعاملين لدى منشآت هذا القطاع ، وأن الجانب الأكبر من هذه الشروط يمكن توفرها فى العمل غير الماهر أو فى المهاجرين من الريف . ولكن تبقى ممارسة النشاط فى أية حالة متوقفة بالطبع على مدى توفر فرص العمل فى القطاع .

مدى سهولة الالتحاق بالقطاع غير النظامى للمنظمين

هناك عدد من المؤشرات يمكن استخدامها للدلالة على سهولة ممارسة النشاط

غير النظامى لفئة المنظمين أو أصحاب المشروعات الصغيرة . وهذه المؤشرات تنحصر فى :

مدى بساطة أساليب الإنتاج المستخدمة .

حجم الاستثمارات المطلوب بدء النشاط بها .

مدى استيعاب القطاع لمنظمين حديثى الهجرة .

أولا : أساليب الإنتاج المستخدمة

يمكن التأكد من مدى بساطة أساليب الإنتاج بالنظر إلى طبيعة وسائل الإنتاج المستخدمة . ويظهر الجدول رقم (٤) التوزيع النسبى للمنشآت وفقا لطبيعة هذه الوسائل ، أى ما إذا كانت يدوية أو آلية ...الخ .

جدول رقم (٤)

التوزيع النسبى لمنشآت القطاع غير النظامى فى مصر وفقا لنوعية وسائل الإنتاج

الوسائل المستخدمة	يدوية	نصف آلية	آلية	أخرى	الجملة
مصـــر	٧٣٫٤	١٥٫٤	٦٫٠	٥٫٢	١٠٠٫٠

المصدر : نفس مصدر الجدول رقم (٢) .

وتتضح من بيانات الجدول الكثافة العالية للعمل فى منشآت القطاع ، حيث إن ٧٣٪ منها تستخدم وسائل يدوية ، ونحو ٩٠٪ منها تستخدم وسائل يدوية أو نصف آلية . ورغم انخفاض نسبة المنشآت التى تستخدم وسائل آلية فإنها تدل على وجود عدد محدود من منشآت القطاع يستخدم وسائل كثيفة لرأس المال . كذلك فإن درجة آلية وسائل الإنتاج تختلف بين الحضر والريف وبين أنواع النشاط . فعلى سبيل المثال تصل نسبة استخدام وسائل إنتاج آلية إلى ١٢٪ و٢٠٪ فى النشاط الصناعى فى القاهرة والاسكندرية على الترتيب .

ثانيا : قيمة رأس المال المستثمر فى المشروع

لا شك أن حجم رأس المال المستثمر يعد إحدى المشكلات المهمة التى تواجه المنظمين الراغبين فى إقامة مشروع صغير بالقطاع غير النظامى . ويوضح الجدول رقم (٥) التوزيع النسبى للمنظمين (المشتغلين لحسابهم وأصحاب العمل) وفقا لقيمة رأس المال المستثمر . وتتمثل أهمية هذه البيانات فى أنها تتيح إجراء مقارنة بين القطاع النظامى وغير النظامى فيما يتعلق بحجم رأس المال . ويقتصر الجدول على بيانات الحضر فقط [١٢] .

جدول رقم (٥)

التوزيع النسبى للمنظمين وفقا لقيمة رأس المال المستثمر فى المشروع (نظامى / غير نظامى)

	لايوجد	أقل من ١٠٠ جنيه	١٠٠ –	٥٠٠ –	١٠٠٠ –	٥٠٠٠ –	١٠٠٠٠ فأكثر	الجملة
داخل المنشآت*								
غير نظامى	٩٨ر٠	١٦ر٧	٢٤ر٥	١٨ر٦	٢٢ر٦	١٢ر٨٠	٤ر٩٠	١٠٠ر٠
نظـامـى	٧٩ر٠	–	١ر٦	٢ر٣	١ر٧	١٥ر٩٠	٧٢ر٢٠	١٠٠ر٠
خارج المنشآت								
غير نظامى	١٣ر٤٠	٤١ر٢	٢٨ر٢	١١ر٦	١ر٥	٣٦ر٠	٣٦ر٠	١٠٠ر٠
نظـامـى	–	–	٢٠ر٧	٢٧ر٨	–	٤١ر٣٠	١٠ر٢٠	١٠٠ر٠

* المقصود بداخل المنشآت أن تكون المنشأة ثابتة . أما خارج المنشآت فتعنى عدم وجود منشأة أو وجود منشأة غير ثابتة.

المصدر : سماد كامل رزق ، القطاع الاقتصادى غير المنظم ، التقرير النهائى ، مشروع نظام معلومات العمالة ، القاهرة ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، أكتوبر ١٩٩٢ .

يظهر بوضوح من الجدول رقم (٥) الانخفاض الشديد فى قيمة رأس المال المستثمر فى مشروعات القطاع غير النظامى مقارنة بالقطاع النظامى . وهذا الانخفاض يكون أكثر حدة فى حالة الوحدات الاقتصادية التى تعمل خارج نطاق المنشآت الثابتة ، حيث إن ٨٣٪ من المنظمين فى هذا النوع من المنشآت يقل

رأس المال المستثمر فى مشروعاتهم عن ٥٠٠ جنيه ، كما أن رأس المال المستثمر أقل من ١٠٠٠ جنيه بالنسبة إلى ٩٤٪ منهم . ومع ذلك يجب ملاحظة أن نحو ١٨٪ من أصحاب العمل فى القطاع غير النظامى الذين يمارسون نشاطهم من خلال منشآت ثابتة يصل رأس المال المستثمر من جانبهم إلى ٥٠٠٠ جنيه أو أكثر.

ويمكن إيضاح التباين بين مشروعات القطاع فى استخدام الآلات والمعدات بالإشارة إلى نتائج دراسة أخرى عن المشروعات الصناعية الصغيرة فى محافظتين مصريتين . فقد ثبت وجود درجة عالية من التفاوت بهذا الشأن بين نوعين من المشروعات ضمتهما الدراسة : المشروعات الأسرية ، والمشروعات الصغرى . وتظهر بيانات الجدول رقم (٦) هذا التفاوت [١٣] .

جدول رقم (٦)

تكاليف إحلال الآلات والمعدات فى المشروعات الأسرية والمشروعات الصغرى

نوع المشروع	متوسط عدد المشتغلين	تكلفة إحلال الآلات بالجنيه
المشروعات الأسرية		
الكليم	٢٫٠	٣٧٫٣
القبعات	١٫٠	٤٫٩
السلال	١٫٠	٤٫٧
منتجات الألبان	٠٫٧	١٦٫٩
التطريز	٠٫٨	١٫٧
المشروعات الصغرى		
الألبان	٢٫٢	٦٧٢
التطريز	١٫٦	٨٨٧
الترزية	١٫٩	٣٨٨
ملابس السيدات	١٫٠	٢٦٩
الأحذية	١٫٤	٢٣٢
الأثاث	٢٫٣	٨٣٣
البلاط	٤٫١	٢٨٣٥

المصدر : S.Davies, D. Mead and J. Seale, Small Manufacturing Enterprises in Egypt, Economic Development and Cultural Change, Vol. 40, N° 2, 1992, pp. 381-412.

ثالثا : المنظمين حديثو الهجرة

أحد المؤشرات التى تذكر عادة لبيان سهولة الالتحاق بالقطاع غير النظامى هو أن هذا القطاع يستوعب المهاجرين الجدد . وفى دراسة للقطاع فى منطقة رئيسية بالقاهرة تم توزيع المنظمين المهاجرين وفقا لعدد سنوات إقامتهم بالقاهرة منذ الهجرة . وتظهر هذه البيانات فى الجدول رقم (٧) .

جدول رقم (٧)

التوزيع النسبى للمنظمين المهاجرين وفقا لعدد سنوات الإقامة فى القاهرة

سنوات الهجرة	وحدات ثابتة	وحدات غير ثابتة
أقل من ١٠ سنوات	٧ر٠	٥ر١٨
من ١٠ إلى أقل من ٢٠	٧ر٣	٧ر١٥
من ٢٠ إلى أقل من ٣٠	٣ر١٣	٦ر١٦
٣٠ فأكثر	٢ر٨٢	٣ر٤٩
الجملة	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠

المصدر : Alia ElMahdy, "Employment Conditions in an Urban Informal Setting", L' Egypte Contemporaine, N° 427, Jan. 1992.

ومن الواضح أن الغالبية العظمى من المنظمين (٨٢٪) الذين يديرون منشآت ثابتة كانت مدة إقامتهم بالقاهرة ٣٠ سنة أو أكثر ، وأن المنظمين الذين تقل مدة إقامتهم عن ١٠ سنوات ويديرون منشآت ثابتة يمثلون نسبة هامشية للغاية . إلا أن الوضع يختلف - بعض الشئ - فى حالة المشروعات التى تتم خارج المنشآت ، حيث ترتفع نسبة المنظمين حديثى الهجرة إلى ٥ر١٨٪ . ويدل ذلك على أنه ، بالنسبة للمهاجرين الجدد ، فإنه من الصعوبة بمكان إقامة مشروعات فى القطاع غير النظامى فى شكل منشآت ثابتة ، إلا أنه يمكنهم ممارسة أنشطة خارج المنشآت ، وإن كان ذلك يتم أيضا بنسبة ضئيلة للمهاجرين الجدد نسبيا .

يتضح مما سبق أن القطاع غير النظامى يتسم – بصفة عامة – بسهولة الالتحاق وممارسة النشاط بالنسبة للمنظمين . فوسائل الإنتاج والاحتياجات الاستثمارية بالنسبة لجانب عريض من القطاع فى متناول الأفراد من ذوى القدرات المالية المحدودة . إلا أن دخول المنظمين فى بعض أنشطة القطاع ، وبالذات تلك التى تمارس فى منشآت ثابتة ، قد تواجهه صعوبات تتعلق بارتفاع رأس المال المطلوب ، خاصة فى ظل الأوضاع الجديدة فى الاقتصاد المصرى ، حيث أصبح الحصول على مكان ثابت لممارسة النشاط ينطوى على تكلفة بالغة الارتفاع، ومع ذلك يجب ملاحظة أن حجم الاستثمارات المطلوبة للنشاط غير النظامى فى جميع الأحوال أقل كثيرا عن نظيره المطلوب فى حالة النشاط النظامى .

مدى توفر الحماية للمشتغلين بالقطاع غير النظامى

من المعروف عن القطاع غير النظامى أنه لا يوفر الحماية للمشتغلين فيه . وللتعرف على هذا الجانب يمكن الاستعانة بعدد من المؤشرات :

١ – مدى استقرار المشتغلين فى العمل .

٢ – مدى وجود عقود عمل للمشتغلين .

٣ – مدى خضوع المشتغلين للتأمينات الاجتماعية .

بالنسبة للاستقرار فى العمل تظهر معظم الدراسات التى تمت عن القطاع غير النظامى فى مصر أن نسبة عالية من المشتغلين تعمل بشكل دائم ، وذلك على عكس ما يمكن توقعه وفقا لخصائص القطاع المبينة سابقا . إلا أن المقارنة بين القطاع النظامى والقطاع غير النظامى فى هذا الشأن تبين الارتفاع الملحوظ لنسبة المشتغلين غير الدائمين فى القطاع غير النظامى ، كما يظهر فى الجدول رقم (٨) .

جدول رقم (٨)

التوزيع النسبى للمشتغلين فى القطاع النظامى والقطاع غير النظامى
وفقا لمدى الاستقرار فى العمل

مدى الاستقرار فى العمل	دائم	مؤقت	موسمى	متقطع
غير نظامى	٥٩٫٥	١٫١	٨٫٢	٣١٫٢
نظامى	٧٤٫٧	١١٫٣	٨٫٠	٦٫١

المصدر : مثل الجدول رقم (٥) .

وعلى الرغم من أن نسبة مرتفعة من المشتغلين يعملون على نحو دائم بالقطاع غير النظامى ، فإن هذا لا يمنع من أن نسبة لا بأس بها من منشآت القطاع تواجه احتمال ترك العمالة بها . أما أهم أسباب ترك العمل فهى إما العمل فى الخارج ، أو العمل فى وظيفة أخرى – غالبا – فى نفس القطاع [١٤] .

كذلك فالعمل بشكل دائم لا يعنى أن المشتغلين يتمتعون بالأمان الوظيفى من حيث وجود عقود عمل تضمن حقوقهم لدى أصحاب العمل . ففى دراسة القطاع غير النظامى بمدينة القاهرة وجد أنه من بين ٥٦٠ مشتغلا هناك ١٢٦ فقط ، أى ٢٢٪ يعملون وفقا لعقود مع أصحاب العمل . ويعد ذلك مؤشرا على أن نسبة عالية من المشتغلين فى القطاع قد لا تستطيع الحصول على حقوقها من أصحاب العمل .

أما عن مدى خضوع المشتغلين بالقطاع لأنواع التأمينات المختلفة ، فذلك ما يوضحه الجدول رقم (٩) .

جدول رقم (٩)

التوزيع النسبى للمشتغلين بأجر فى القطاع النظامى والقطاع غير النظامى بمصر
وفقا لمدى الاشتراك فى التأمينات

الاشتراك فى التأمينات	مشترك فى التأمينات الاجتماعية	مشترك فى التأمين الصحى	مشترك فى التأمين الاجتماعى والصحى	غير مشترك بالمرة
القطاع غير النظامى	٦٫٠	٫١	٫٥	٩٣٫٢
القطاع النظامى	٢١٫٠	٫٧	٢١٫٩	٥٦٫٣

المصدر : مثل الجدول رقم (٥) .

ويكشف الجدول عن قصور شديد فى اشتراك المشتغلين بالقطاع غير النظامى فى التأمين الصحى والاجتماعى ، حيث إن قلة قليلة جدا هى التى تشترك فى النوعين من التأمين معا . وبينما تكون النسبة فى القطاع النظامى أعلى كثيرا، إلا أنه حتى فى هذا القطاع هناك عدد غير قليل من المشتغلين لا يخضعون لنظام التأمينات .

بالإضافة إلى كل ما سبق يتضح أيضا أن عدد ساعات العمل للمشتغلين بالقطاع غير النظامى طويلة نسبيا ، حيث يعمل نحو ثلاثة أرباع المشتغلين بالقطاع ثمانى ساعات أو أكثر فى اليوم ، كذلك فإن ربع المشتغلين يعملون لمدة ١٠ ساعات أو أكثر [١٥] . وبصفة عامة يمكن القول إن المشتغلين بالقطاع لا يتمتعون بقدر كاف من الأمان الوظيفى ومن ظروف العمل المناسبة .

الوضع الراهن للاستخدام فى القطاع غير النظامى

كما سبق أن أشرنا فإن السبب وراء زيادة الاهتمام بدراسة القطاع غير النظامى كان هو تزامن ظاهرة ارتفاع معدلات التحضر بسبب زيادة السكان والهجرة من الريف مع ظاهرة انخفاض نسبة البطالة الصريحة . ومن هنا بدأ التعرف على الأنشطة غير النظامية بما تتصف به من مرونة عالية فى استيعاب العمالة . ومن ثم أصبح المحور الرئيسى فى دراسة هذا القطاع هو دوره فى الاستخدام . وسنستعرض فيما يلى بعض البيانات المتاحة عن الوضع الراهن للاستخدام فى القطاع فى مجتمعات العالم الثالث وفى بعض المجتمعات العربية .

نسبة العمالة بالقطاع غير النظامى

يقدر أن القطاع غير النظامى يستوعب نسبة تتراوح بين ٢٥٪ و ٦٥٪ من قوة العمل غير الزراعية فى دول العالم الثالث . وهذا التفاوت الكبير فى النسبة قد يرجع إلى اختلاف مستويات التنمية الاقتصادية فى الدول المختلفة ، حيث تنخفض

نسبة الاستخدام فى القطاع مع ارتفاع مستوى التنمية فى المجتمع .

وفى دراسة لخمس دول من العالم الثالث هى : المغرب ، والفلبين ، وسريلانكا ، وتايلاند ، وبنجلاديش ، تبين أن القطاع له أهمية اقتصادية واجتماعية كبيرة فى جميع هذه الدول . وأظهرت دراسات الحالة أن القطاع يستوعب أكثر من ٥٠٪ من قوة العمل غير الزراعية ، ويساهم بنسبة عالية فى الدخل . ويوضح الجدول رقم (١٠) نصيب القطاع غير النظامى فى قوة العمل غير الزراعية فى بعض المجتمعات العربية ومجتمعات العالم الثالث .

جدول رقم (١٠)

نسبة القطاع غير النظامى فى قوة العمل غير الزراعية

الدولة	السنة	نسبة العمالة فى القطاع	الناتج القومى الإجمالى للفرد بالدولار (١٩٨٠)
دول عربية			
الجزائر	١٩٨٥	٢٥٫٤	١٨٧٠
مصر	١٩٨٦	٤٣٫٠	٥٨٠
المغرب	١٩٨٢	٥٦٫٩	٩٠٠
تونس	١٩٨٠	٣٦٫١	١٣١٠
دول غير عربية			
بوروندى	١٩٧٩	٦٥٫٦	٢٠٠
ساحل العاج	١٩٧٥	٤٨٫١	١١٥٠
السنغال	١٩٧٩/٨٠	٤٠٫٣	٤٥٠
إيران	١٩٨٦	٤٣٫٥	–
باكستان	١٩٧٢	٣٩٫٠	٣٠٠

المصدر : J.Charmes, "A Critical Review of Concepts, Definitions and Studies in the Informal Sector", in D. Turnham, B. Salome and A. Schwarz, (eds.), The Informal Sector Revisit (eds.), Development Center Seminars, OECD, 1990.

ماعدا بيانات مصر ، فهى مأخوذة من H.Handoussa & C. Potter (eds.), Employment and Structural Adjustment, Cairo, The American University in Cairo Press, ILO, 1991.

هذا ومن الضرورى التحفظ بشأن تقديرات معدلات الاستخدام فى القطاع غير النظامى ، سواء فيما يخص بيانات الجدول رقم (١٠) أو أية تقديرات أخرى متاحة . فتعريف القطاع ذاته ومدى شموله يمكن أن يختلف من مجتمع إلى آخر، بل من دراسة لأخرى داخل المجتمع الواحد . كذلك يمكن أن يختلف مصدر البيان من تعداد عام للسكان إلى تعداد منشآت أو مسوح قائمة على دراسات حالة لأقاليم أو مناطق معينة . ومن ناحية أخرى فإن المقارنة بين المجتمعات المختلفة قد يشوبها قدر من الخطأ نظرا لاختلاف الأزمنة التى تم خلالها جمع البيان ، فكما يتضح من الجدول فإن تاريخ جمع البيان يتفاوت فى الدول المختلفة على مدى عقدى السبعينيات والثمانينيات .

ومع ذلك فإن البيانات المذكورة فى الجدول رقم (١٠) يمكن أن تظهر على الأقل اتجاها عاما بشأن أهمية الاستخدام فى القطاع غير النظامى على المستوى القومى للدول المختلفة . ولا يوجد اختلاف واضح بين مجموعة الدول العربية وغير العربية . فداخل المجموعة الأولى هناك تفاوت واضح فى نسبة الاستخدام فى القطاع ، حيث تقترب النسبة من ٦٠٪ للمغرب ، وتنخفض إلى ٢٥٪ فى الجزائر . إلا أن هذا الاختلاف الواسع قد لا يعكس كله اختلافا حقيقيا فى نسبة الاستخدام ، بل قد يرجع أيضا إلى الاختلاف فى درجة شمول البيانات . ففى حالة الجزائر وتونس مثلا لا تشمل البيانات المشتغلين بأجر الموسميين فى قطاع التشييد . أما العلاقة بين نسبة الاستخدام فى القطاع والناتج القومى للفرد من السكان فتبدو غير محددة من البيانات المتاحة .

والأمر الذى يسترعى الانتباه هو أنه على الرغم من أن الاستخدام فى القطاع غير النظامى قد ارتبط بالحضر دائما ، فإن الدراسات الحديثة بدأت فى تناول أوضاع هذا القطاع فى الريف ، وذلك بعد أن اتضح أنه له أهمية كبيرة فى الأنشطة الريفية غير الزراعية [١٦] . وفى حالة مصر مثلا يستوعب الريف أكثر من

٥٠٪ من إجمالى عمالة القطاع وفقا لأحد التقديرات [١٧] .

الاستخدام وفقا للنشاط

يحتوى الجدول رقم (١١) على بيان بشأن المشتغلين بالقطاع غير النظامى موزعين توزيعا نسبيا على الأنشطة الاقتصادية الرئيسية ، وهى أنشطة الإنتاج والتجارة والخدمات .

جدول رقم (١١)

التوزيع النسبى للمشتغلين بالقطاع وفقا للنشاط الاقتصادى

الدولـــة	السنة	الإنتاج	التجارة	الخدمات
دول عربية				
مصر	١٩٨٨	٥١ر٥	٣٥ر٨	٧ر٦
حضر *		٣٩ر٨	٤٦ر٣	١٦ر١
ريف *		٥٨ر٥	٣٦ر٧	٤ر٤
المغرب	١٩٨٢	٥١ر٧	٢٣ر٣	٢٣ر٧
تونس	٨١/١٩٨٠	٥٤ر٧	٢٣ر٨	٢١ر٥
دول غير عربية				
مالى	١٩٧٦	٥٢ر٧	٢٢ر٨	٢٤ر٥
حضر		٣٤ر٣	٣١ر٢	٣٤ر٥
ريف		٧٢ر٤	١٣ر٦	١٤ر٠
باكستان	٧٣/١٩٧٢	٢١ر٦	٣٧ر٤	٣٧ر٩
كولومبيا	١٩٨٤	٢٦ر٧	٣٠ر١	٤٢ر٤
المكسيك	١٩٨٧	٢٣ر٥	٢٧ر٧	٤٨ر٧

المصـدر : مثل الجدول رقم (١٠) ماعدا بيانات مصر ، فهى مأخوذة من : سعاد كامل رزق ، القطاع الاقتصادى غير المنظم ، القاهرة ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، اكتوبر ١٩٩٣ .

* داخل المنشآت فقط .

وما يسترعى الانتباه فى هذه البيانات هو الارتفاع الملحوظ فى نسبة المشتغلين فى الأنشطة الإنتاجية خاصة فى المجتمعات العربية . إذ تزيد نسبة العمالة غير النظامية فى نشاط الإنتاج على ٥٠٪ فى المجتمعات العربية الثلاثة . ونفس النسبة تقريبا تتحقق فى دولة أخرى مثل مالى . أما فى دول أمريكا اللاتينية

فمن الملاحظ أن نسبة الاستخدام تنخفض كثيرا فى النشاط الإنتاجى مقارنة بنظيرتها فى نشاط الخدمات .

وهذا التفاوت فى معدل الاستخدام فى أنشطة الإنتاج وأنشطة الخدمات فيما بين المجتمعات العربية ومجتمعات أمريكا اللاتينية يمكن أن يرجع إلى أن ممارسة النشاط الإنتاجى فى القطاع غير النظامى تنخفض مع ارتفاع معدل التحضر . ويمكن التأكد من ذلك فى حالة مصر ومالى ، حيث تتوافر لكلتا الدولتين بيانات عن الحضر والريف . فترتفع نسبة عمالة القطاع غير النظامى فى قطاع الإنتاج (خاصة الصناعة) فى ريف مصر إلى ٥٩٪ مقارنة بنسبة ٤٠٪ فى الحضر ، هذا بينما ترتفع نسبة المشتغلين فى الخدمات فى الحضر إلى ١٦٪ بالمقارنة بنسبة ٤٪ فى الريف [١٨] . وبيانات الجدول رقم (١١) عن مالى تؤكد نفس النتيجة . فنسبة المشتغلين فى نشاط الإنتاج فى مالى ترتفع إلى ٧٢٪ فى الريف مقارنة بنسبة الحضر ٣٤٪ . ومن ناحية أخرى فإن انخفاض نسبة ممارسة النشاط الإنتاجى فى دول أمريكا اللاتينية وباكستان قد يرجع إلى أن بيانات هذه الدول تشمل المناطق الحضرية فقط [١٩] .

ويمكن أن نخرج مما سبق إذن بأن جانبا كبيرا من نشاط القطاع غير النظامى فى المجتمعات العربية يتركز فى أنشطة إنتاجية خاصة فى الريف ، وبأن أهمية نشاط الخدمات تتجه إلى التزايد مع ارتفاع درجة التحضر .

مستويات الكسب

إن أهمية تناول مستويات الكسب فى القطاع النظامى وغير النظامى تكمن فى ضرورة معرفة إلى أى مدى يمكن أن يعد مستوى الكسب فى القطاع النظامى عاملا جاذبا للمشتغلين فى القطاع غير النظامى بفئاتهم المختلفة ، وسوف تكون هذه المقارنة مقصورة فى حالة القطاع غير النظامى على المشتغلين بأجر فقط ،

مقابل كافة فئات المشتغلين بالقطاع غير النظامى (بأجر/ ولحسابهم/ وأصحاب العمل) . ويرجع ذلك إلى أن مستوى الكسب للمشتغلين لحسابهم (أصحاب المهن الحرة) وأصحاب العمل (أصحاب المشروعات الكبيرة) فى القطاع النظامى مرتفع ارتفاعا كبيرا ، لدرجة أنه لا يوجد أى وجه للمقارنة بينه وبين كسب الفئات المناظرة فى القطاع غير النظامى . ويعطى الجدول رقم (١٢) بعض المؤشرات لمستويات الكسب فى القطاعين .

جدول رقم (١٢)

متوسط الكسب للمشتغلين بصفة دائمة

فى القطاع النظامى والقطاع غير النظامى بحضر مصر

البيـــــان	يعمل بأجر داخل المنشآت (نظامى)	يعمل بأجر خارج المنشآت (غير نظامى)	يعمل لحسابه (غير نظامى)
متوسط الكسب السنوى بالجنيه	١٦٣٥	١٤٤٤	١٤٨١
نسبة الدائمين إلى إجمالى المشتغلين	٦ر٦٨	٩ر٢٧	٣ر٨٤

المصدر : محيا زيتون ، هيكل التكسب فى سوق العمل فى مصر ، التقرير النهائى ، القاهرة ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، يناير ١٩٩٣ .

ويتضح من بيانات هذا الجدول وجود تقارب كبير فى مستوى الكسب لفئتى العمالة داخل القطاع غير النظامى ، مما يدل على أن التفاوت بين من يعمل لحسابه ومن يعمل بأجر داخل هذا القطاع محدود . أما المقارنة مع المشتغلين داخل المنشآت فتظهر أن مستوى الأجر للمشتغلين فى القطاع غير النظامى يقل بنحو ١٠٪ -١٢٪ فقط عن مستوى الكسب بالنسبة للقطاع النظامى . وبمعنى آخر فإن التفاوت فى مستوى الكسب بين القطاعين يكون محدودا إذا كان المشتغل فى كل قطاع يعمل بصفة دائمة . ولكن فى حالة المشتغلين بأجر يجب أن يؤخذ فى الاعتبار أن نسبة المشتغلين بصفة دائمة فى القطاع النظامى أعلى كثيرا من النسبة المقابلة فى القطاع غير النظامى . وإذا علمنا أن مستوى كسب من يعمل

بشكل غير دائم لم يقل كثيرا عن مستوى الكسب لمن يعمل بصفة دائمة ، سنجد أن جانبا كبيرا من انخفاض مستوى الكسب للمشتغلين بأجر فى القطاع غير النظامى لا يرجع إلى الانخفاض فى معدل الأجر بقدر ما يرجع إلى عدم استمرارية العمل على مدار السنة (٢٠) .

وإذا كانت البيانات عن مصر تظهر أن مستوى كسب من يعملون لحسابهم لا يقل كثيرا عن مستوى كسب المشتغلين بأجر فى القطاع النظامى ، فإن البيانات المتاحة عن تونس تعطى أبعادا إضافية للعلاقة بين القطاعين ، حيث متوسط الكسب لفئة المنظمين (من يعملون لحسابهم وأصحاب العمل) ، تزيد بعدة أضعاف عن المتوسط للمشتغلين بأجر فى النشاط الصناعى ، كما تزيد كثيرا على مستوى الحد الأدنى للأجور السائد فى تونس . ويتضح ذلك بالنظر إلى الجدول رقم (١٣) .

جدول رقم (١٣)

مستوى الكسب لفئة المنظمين فى القطاع غير النظامى فى تونس وفقا للنشاط

البيان / النشاط	الإنتاج	التجارة	الخدمات
كمضاعف للحد الأدنى للأجر	٥ر١	٤ر٤	٩ر٨
كمضاعف لمتوسط الأجر فى القطاع الصناعى النظامى	٠ر٣	٦ر٢	٢ر٥

المصدر : مثل الجدول رقم (١٠) .

أما نسبة من يحصلون على أقل من الحد الأدنى للأجور فى القطاع غير النظامى فلا يوجد بيان بشأنها فى الدراسات المتاحة عن المجتمعات العربية . ولكن يمكن أن نأخذ – كمؤشر – الوضع فى بعض البلدان الأفريقية ، وذلك من بيانات الجدول رقم (١٤) .

جدول رقم (١٤)

نسبة من يكسبون أقل من الحد الأدنى للأجر في القطاع غير النظامى لبعض المدن الأفريقية

	بوماكو	كيجالى	لومى	نواكشوط	يواندى
صاحب عمل	٠ر٧	٩ر٦	٥ر١٥	٧ر٨	٨ر٢
عمل ماهر	٢ر١٣	٧ر٢٢	٩ر٣٢	٨ر٧	٨ر١
عمل غير ماهر	١ر٤٣	–	٠ر١٠٠	٢ر٥٤	٧ر٦٦
صبية	٨ر٩٢	٩ر٩٢	٣ر٩٩	٠ر٩٦	٠ر١٠٠

المصدر : مثل الجدول رقم (١٠) .

وكما هو متوقع ، فإن النسبة منخفضة لأصحاب العمل بصفة عامة فى جميع المجتمعات ، بينما يتركز الفقراء أو من يتكسبون أقل من الحد الأدنى للأجر فى فئة العمل غير الماهر ، حيث ترتفع النسبة فى إحدى المدن إلى ١٠٠٪ . وفى حالة الصبية ، من الطبيعى أن ترتفع نسبة من يحصلون على أقل من الحد الأدنى للأجر لتشمل غالبيتهم ، وذلك نظرا لأنهم لا يحصلون – عادة – على أى أجر ، أو يحصلون على أجور رمزية فقط نظير اكتسابهم الخبرة فى العمل .

مما سبق يمكن أن نستنتج أن مستويات الأجور فى القطاع النظامى لا تمثل حافزا أمام من يعملون لحسابهم وأصحاب العمل فى القطاع غير النظامى للتطلع للعمل بأجر فى هذا القطاع . فمن ناحية تظهر المؤشرات القليلة المتاحة أن تكسب أصحاب العمل غير النظاميين أعلى كثيرا من مستوى كسب المشتغلين النظاميين بأجر . كما أن مستوى كسب المشتغلين لحسابهم لا يقل كثيرا عن هؤلاء . ومن ثم قد تقتصر الرغبة فى العمل بالقطاع النظامى على الشريحة الدنيا للمشتغلين لحسابهم الذين يمارسون فى العادة أنشطة هامشية . أما بالنسبة للمشتغلين بأجر فى القطاع غير النظامى ، فهذه هى الفئة التى تظهر البيانات

انخفاض مستوى كسبها وعدم استقرارها في العمل بالمقارنة بالمشتغلين بأجر بالقطاع النظامي . وعلى ذلك فإن شريحة عريضة من هذه الفئة ، خاصة المشتغلين غير المهرة ، يمكن أن تتطلع للعمل بالقطاع النظامي سعيا وراء الاستقرار الوظيفي وتحقيق مستوى أعلى للكسب .

اسباب العمل فى القطاع غير النظامى

إن مدى استقرار المشتغلين بالقطاع غير النظامى ، أو مدى تطلعهم للعمل بالقطاع النظامى ، لا يتوقف فقط على مستويات الكسب فى القطاعين ، ولكنه يتوقف أيضا على الأسباب التى دعت المشتغل لممارسة النشاط غير النظامى أصلا . فكلما كان التحرك لممارسة النشاط بالقطاع اختياريا كلما زاد احتمال استمرار المشتغل فى العمل بالقطاع . أما إذا كان الانتقال اضطراريا لغياب فرص عمل بديلة فى القطاع النظامى ، فحينئذ يرتفع احتمال عدم استمرار المشتغل بالقطاع غير النظامى .

وقد كشفت إحدى الدراسات التى تمت حول تحرك العمالة بين القطاع النظامى والقطاع غير النظامى فى مدينة صفاقس التونسية عن أسباب اختيار أصحاب العمل الصغار لممارسة النشاط غير النظامى . ويظهر التوزيع النسبى لهذه الأسباب فى الجدول رقم (١٥) .

جدول رقم (١٥)

أسباب اختيار أصحاب العمل الصغار ممارسة النشاط غير النظامى

السبب	الفصل من النظامى	دخل أفضل	أوقات عمل مرنة	ليكون مستقلا	عادات عائلية	للادخار أم فرص عمل بديلة	أخرى	المجموع
التوزيع النسبى للاجابات	٩ر٥	١٧ر٥	٤ر٧	٢٤ر٩	٨ر٢	٣٢ر٩	٤ر٦	١٠٠ر٠

المصدر : عبدالفتاح العموصى ، " تحرك اليد العاملة بين القطاعين الرسمى وغير الرسمى فى مدينة صفاقس" ، بحوث اقتصادية عربية ، (مجلة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية) ، خريف ١٩٩٢ .

ويتضح من هذه البيانات أن نسبة مرتفعة من أسباب العمل فى القطاع غير النظامى تتمثل فى الضرورة . إذ تصل نسبة الذين تم فصلهم من مشروعات القطاع النظامى ، والذين لم يجدوا فرصة عمل فى هذا القطاع ، فاضطروا للعمل بالقطاع غير النظامى ، إلى نحو ٤٠٪ . إلا أن هناك نسبة أعلى أقبلت على العمل بالقطاع اختياريا ، وتمثل الذين يرغبون فى العمل بشكل مستقل أو يتطلعون لدخل أعلى أو أوقات مرنة فى العمل . وقد بلغت هذه النسبة ٤٧٪ من جملة المشتغلين . ومن الواضح أن العمل بشكل مستقل الذى يوفره القطاع غير النظامى يعد سببا مهما من أسباب جاذبية هذا القطاع بالنسبة لشريحة كبيرة من المشتغلين .

إمكانات النمو

اتضح لنا مما سبق أن القطاع غير النظامى استوعب فى العديد من مجتمعات العالم الثالث والمجتمعات العربية نسبة كبيرة من العمالة غير الزراعية وذلك خلال العقود القليلة الماضية . إلا أنه فى ظل الأزمة المالية والاقتصادية التى ظهرت بوادرها فى أوائل الثمانينيات ، والتى أعقبها تطبيق سياسات التكيف الهيكلى ، ازداد الاهتمام كثيرا بإمكانات نمو القطاع غير النظامى وإمكانية استيعابه لمزيد

من العمالة ، وذلك للأسباب التالية :

أ - أدى تطبيق سياسات التكيف إلى خفض الإنفاق العام وخصخصة المشروعات العامة ، فضلا عن اتباع سياسات اقتصادية انكماشية بصفة عامة ، إلى انخفاض الطلب على العمالة من جانب القطاع النظامى بما فى ذلك الحكومة والمشروعات العامة . وقد بدأت البطالة السافرة تنمو بصورة ملحوظة فى العديد من المجتمعات العربية .

ب - بالنظر إلى عبء المديونية الذى يواجه العديد من المجتمعات ، علاوة على قدراتها التنموية المحدودة ، فإنه حتى فى ظل سياسات إعادة الجدولة فإن التوقعات بشأن النمو المستقبلى متواضعة ، ومن غير المنتظر زيادة الاستثمارات بمعدلات مرتفعة بشكل يكفى لاستيعاب الزيادة السريعة فى عرض العمل .

جـ - فى ظل الظروف السابقة ينظر إلى الاستخدام فى القطاع غير النظامى كبديل لتعويض هذا الانكماش فى الطلب ، خاصة لما يتميز به القطاع من انخفاض فى معامل رأس المال /العمل ، ومن عدم وجود قيود شديدة للالتحاق به .

د - ارتفعت وبمعدلات عالية أسعار السلع والخدمات التى كانت توفرها المشروعات العامة نتيجة لترك هذه الأسعار تتحدد بقوى السوق ، مع إلغاء الدعم . وترتب على ذلك أن الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل أصبحت أقل قدرة على شراء السلع والخدمات المنتجة بواسطة القطاع النظامى ، خاصة فى ضوء تراجع الأجور الحقيقية لغالبية المشتغلين بأجر . ومن ثم أصبح القطاع غير النظامى هو البديل المطروح لتوفير سلع وخدمات بأسعار فى متناول دخول هذه الفئات .

هـ - تتصف المشروعات الصغيرة وغير النظامية بالمرونة العالية والقدرة على

التكيف مع التقلبات فى أوضاع السوق التى تصاحب سياسات التكيف ، وذلك نظرا لهيكلها غير النظامى ، وعمالتها المتقطعة ، وانخفاض مستوى الأجور ورأس المال الثابت .

هذا وقد ساهمت المؤسسات الدولية فى إطار سعيها لتطبيق ناجح لسياسات التكيف فى تركيز الاهتمام على القطاع غير النظامى ، فخصصت المزيد من الدراسات والدعم للمشروعات الصغيرة .

إلا أن هذا التفاؤل بشأن مستقبل القطاع غير النظامى وإمكانات نموه يقابله من ناحية أخرى وجهات نظر ترى أن إمكانات نمو هذا القطاع وقدرته على الاستخدام فى المستقبل محدودة للاعتبارات التالية :

١ - إن ديناميكية القطاع غير النظامى ترجع - إلى حد كبير - إلى مستوى الطلب الفعال والارتباط بالقطاع الحديث ، والعلاقة بين القطاعين هى أساسا علاقة تكامل ، حيث يكون الإحلال بينهما فى أضيق الحدود . كما أنه فى فترات الانتعاش الاقتصادى تنمو مشروعات القطاع غير النظامى بقوة الدفع المتولدة من القطاع الحديث ، بينما فى فترات الانكماش فإن التوسع يحدث فقط فى الأنشطة غير النظامية الأكثر هامشية [٢١] . كذلك فإن ارتفاع مرونة الكسب الحقيقى لفئة المنظمين وقدرتهم على الاستمرار فى النشاط فى ظل مستويات كسب منخفضة لا يعنى أن القطاع غير النظامى يمكن أن يخلق فرص عمل صناعية كثيرة ، خاصة فى فترات الانكماش الناتجة عن سياسات التكيف الهيكلى .

٢ - محدودية الدور الذى يمكن أن تقوم به مشروعات القطاع غير النظامى فى إحداث تراكم رأسمالى . ذلك أن خلق فرص عمل جديدة يعتمد - إلى حد كبير - على استثمار الفائض الاقتصادى . وإذا كان هذا الفائض صغيرا ، فإن الاستثمار يكون أيضا محدودا ومن ثم فرص العمل [٢٢] . وقد تزداد

حدة هذه المشكلة بالنظر إلى المشكلات التى تواجهها المشروعات الصغيرة خاصة الصناعية منها . فهى فى الغالب لا تسوق إنتاجها مباشرة للسوق ، وإنما يتم ذلك من خلال وسطاء ، مما لا يمكنها من تحديد أسعار منتجاتها . كذلك تواجه هذه المشروعات معوقات فى شراء مستلزمات إنتاجها وفى الحصول على تسهيلات ائتمانية مناسبة .

٣ - إن القطاع غير النظامى مارس فى الماضى مهمته كصمام أمان ضد البطالة فى الحضر ، واستيعاب هذا القطاع لقدر كبير من العمالة فى الماضى لا يعنى أنه يمكن أن يستوعب العمالة بنفس المعدل فى المستقبل . بل إن العكس هو الصحيح ، حيث إن الاكتظاظ الحالى للقطاع بالعمالة مع انخفاض الإنتاجية يعنى أن قدرته على استيعاب المزيد من الأيدى العاملة فى المستقبل قد أصبحت متواضعة .

والسؤال الآن هو : إلى أى مدى يمكن أن تتوفر للقطاع غير النظامى إمكانات النمو والقدرة على استيعاب أعدادا متزايدة من الأيدى العاملة فى ظل الظروف الاقتصادية التى تم عرضها ؟ الواقع أنه من الصعوبة بمكان الإجابة على مثل هذا السؤال فى حالة المجتمعات العربية ، وذلك نظرا للفجوة الراهنة فى المعلومات عن القطاع غير النظامى ، وللغياب شبه الكامل للدراسات التى تتناول ديناميكيته ودوره فى عملية النمو المستقبلى . وتجربة مجتمعات أمريكا اللاتينية يمكن أن تلقى بعض الضوء فى هذا الشأن . فالاستخدام فى القطاع غير النظامى فى ضوء البيانات التاريخية يرتبط - إلى حد كبير - بأوضاع الاقتصاد القومى بأكمله . ففى فترات الانتعاش يتجه الاستخدام فى القطاع النظامى للزيادة ، ومن ثم يتراجع نصيب القطاع غير النظامى أو يزيد بمعدلات منخفضة .

أما فى فترات الركود الاقتصادى فينمو الاستخدام فى القطاع غير النظامى بمعدلات مرتفعة فى حين يتراجع الاستخدام فى القطاع النظامى . ولكن

هناك اعتبارا هاما هنا ، وهو أنه رغم ميل الاستخدام فى القطاع غير النظامى للنمو خلال مرحلة الانكماش ، فإن الأدلة المتاحة تشير إلى أن نمو هذا القطاع كان على حساب انخفاض متوسط الكسب فيه .

وعلى ذلك يمكن القول إن القطاع غير النظامى يمكن أن يكون له دور ما فى استيعاب العمالة خلال فترات الانكماش . ولكن يبقى السؤال التالى : هل سيتخذ هذا النمو نمطا تطوريا evolutionary أم نمطيا تراجعيا involutionary ؟ بمعنى آخر : هل سيتم استيعاب مزيد من العمالة مع الاحتفاظ بمستوى الإنتاجية والدخل فى القطاع ، أم أن هذا الاستيعاب سيتم على حساب مزيد من الانخفاض فى الإنتاجية ومشاركة المشتغلين الجدد للمشتغلين القدامى فى الدخل الكلى للقطاع ؟ ويقودنا هذا التساؤل إلى تساؤل آخر أيضا : هل يعتبر المنظور الكمى للاستخدام (أى قدر العمالة المستوعب فى القطاع) هو المنظور الملائم لتحليل الاستخدام فى القطاع غير النظامى ، خاصة فى حالة الدول النامية التى يجب أن تسعى جاهدة لزيادة إنتاجية المشتغلين ؟ .

فى الواقع أن هناك حاجة شديدة فى المجتمعات العربية ، خاصة فى ظل المتغيرات الاقتصادية الأخيرة ، لإجراء دراسات متعمقة عن القطاع غير النظامى، على أن تتخذ هذه الدراسات منظورا شاملا ولا تتعامل مع القطاع كوحدة قائمة بذاتها . فمن الضرورى دراسة تفاعلات القطاع غير النظامى مع بقية قطاعات الاقتصاد القومى ومعرفة مدى الارتباطات القائمة بينه وبينها وطبيعتها كأساس لرسم السياسات المتعلقة بهذا القطاع بوجه خاص ، وسياسات الاستخدام بوجه عام .

الهوامش والمراجع

١ - A. Lewis, Economic Development with Unlimited Supply of Labour. The Manchester School of Economic and Social Studies, May 1954. pp. 159-146.

٢ - C. Moser " Informal Sector or Petty Commodity Production", World Development, Vol. 6, N° 9/10, 1978.

٣ - K. Hart " Informal Income Opportunities and Urban Employment in Ghana", Sussex, University of Sussex, September 1971.

٤ - International Labour Office, Employment, Incomes and Equality: A Strategy for Increasing Productive Employment in Kenya, Geneva, ILO, 1972.

٥ - D. Mazumdar, The Urban Informal Sector, World Bank Staff, Working Paper N° 211, July 1975. pp. 1-4.

٦ - المرجع نفسه .

٧ - G.S. Feilds. "Labour Market Modelling and the Urban Informal Sector: Theory and Evidence", in : O. Turnham, B. Salome and A. Schawrz (eds.). The Informal Sector Revisited, OECD, 1991, p. 61.

٨ - A. Abogye XK. Gozo. " The Informal Sector: A Critical Appraisal of the Concept", in: ILO, The Challenge of Employment and Basic Needs in Africa, Geneva, ILO, 1986.

٩ - V. E. Tokman, "The Informal Sector in Latin America Fifteen Years Later", in: D.Turnham & others, op. cit., p. 102.

١٠ - J. Thomas, "Synthesis of Comments and Discussions", in: Turnham & thers, op. cit., p. 91.

١١ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، دراسة عن سوق العمل فى مصر ، القطاع غير المنظم ، القاهرة ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، يونيو ١٩٨٥.

١٢ - سعاد كامل رزق ، القطاع الاقتصادى غير المنظم ، التقرير النهائى ، القاهرة ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، أكتوبر ١٩٩٣ ص ٢٢ .

١٣ - S. P. Davies & Others, "Small, Manufacturing Enterprises in Egypt". Economic Development & Cultural Change, Vol. 40, N° 2, 1992. pp. 387-393.

١٤ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، مرجع سبق ذكره .

١٥ - المرجع نفسه .

١٦ – انظر ، مثلا :

I. Livingstone "A Reassessment of Kenya's Rural and Urban Informal Sector", World Development, Vol. 19, N° 6, 1991. pp. 651-669.

١٧ – رزق ، مرجع سبق ذكره .

١٨ – البيانات تنصب على القطاع غير النظامى خارج المنشآت فقط ، حيث إن معظم نشاط الصناعة يتم داخل المنشآت .

١٩ – J. Charmes "A Critical Review of Concepts, Definitions and Studies in the Informal Sector", in: Turnham & Others, op. cit., Table 7, p. 27.

٢٠ – محيا زيتون ، هيكل التكسب فى سوق العمل فى مصر ، التقرير النهائى ، القاهرة ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، يناير ١٩٩٣ ، ص ٢٨ .

٢١ – P.Hugon "The Informal Sector Revisited" , In: Turnham & Others, op. cit.

٢٢ – A. Lyberaki & I. Smyth " Small is Small: The Role and Functions of Small-Scale Industries", in: M. Van Dijk & H. Marcussen, Industrialization in the Third World, London, Frank Cass, 1990. p. 131.

٢٣ – Tokman, op. cit.

Abstract

EMPLOYMENT IN THE INFORMAL SECTOR

Mohaya Zaitoun

The purpose of this paper is to assess the compatibility between the recent literature on the informal sector (IS), and empirical evidence on the working of that sector, and its employment potentiality.

The focus in the first part of the paper is on the following two theoretical issues:

1. The dualism in the formal/informal dichotomy in relation to Lewis' dual sector development model, and the segmented labour market approach.
2. The main characteristics of the sector, and its heterogeneous nature.

This implies the need for a distinction between two informal subsectors: one features high labour intensity, low wage, free entry and low productivity, the other is a high wage, limited entry and relatively

high productivity, subsector.

As far as Arab countries are concerned, labour force growth will continue to accelerate, whereas the modern and the public sector, particularly under conditions of structural readjustment, are likely to create few job opportunities. In such circumstances, the inormal sector is expected to absorb a substantial share of the increase in the labour force.

The issue at stake then is related to the ease of entry. Gathering evidence from the few studies available, it is demonstrated that, in comparison with the formal sector, it is easy to enter IS, for the capital required is usually small, and the skill levels are not high. Nonetheless, there are some segments of the sector where the capital needed to set up a business is not insignificant, and the proprietor of such business has to be a long standing resident of the urban areas, that is, not just a recent immigrant. This finding substantiate the hypothesis related to the sector's heterogeneity.

Finally, the curcial question regarding the sector's employment potentiality, is not how many job opportunities it would create, but rather whether the pattern of employment growth would be evolutionary or involutionary.

قراءة فى دراسات القائم بالاتصال

نجوى الفوال *

يهدف هذا المقال إلى استعراض التراث العربى والأجنبى حول إحدى حلقات العملية الإتصالية التى طال إهمال بحثها ، وهو القائم بالاتصال . ويبدأ المقال بتحديد هذا المفهوم ، ومناقشة المفاهيم المتداخلة معه ، كالمصدر ، وحارس البوابة . ثم ينتقل إلى مناقشة التراث المصرى الذى أجرى حول القائم بالاتصال ، والذى يعد حديث العهد إلى حد بعيد .

كما يناقش المقال البحوث الأجنبية الغربية التى أجريت حول نفس الموضوع ، ويقوم بتصنيفها واستعراض ما انجزته من إضافة للتراث الفكرى فى بحوث الاتصال الجماهيرى .

مقدمة

على العكس من بعض حلقات العملية الاتصالية ، فإن موضوع القائم بالاتصال قد ظل – حتى وقت قريب نسبيا – بعيدا عن اهتمام الباحثين فى الأبعاد الاجتماعية لظاهرة الاتصال الجماهيرى . فمنذ بداية الاهتمام ببحوث الاتصال فى النصف الأول من القرن العشرين ، تركزت الدراسات الاجتماعية بدرجة واضحة على الموضوعات المتصلة بالجمهور المتلقى للرسالة الإعلامية ، جنبا إلى جنب مع تحليل مضمون هذه الرسالة ومحتواها . وعلى الرغم من المكانة البالغة الأهمية التى يشغلها القائم بالاتصال – باعتباره أول حلقات العملية الاتصالية ومنشئها ومحركها الأساسى – فإن البحوث التى تناولته من المنظور الاجتماعى قد ظهرت

* خبير أول ، قسم بحوث الاتصال الجماهيرى والثقافة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الثانى والثلاثون ، العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٩٥ .

فقط بدءا من النصف الثانى من هذا القرن .

ومن الصعب تفسير السبب فى إهمال الباحثين حتى وقت قريب لدراسة ما يحدث داخل المؤسسات الإعلامية ، ودراسة القائمين بالاتصال ، رغم أنه عند تحديد تأثير الرسالة الإعلامية ، فإن القائم بالاتصال لا يقل أهمية عن مضمون الرسالة . وليس معنى ذلك أن الباحثين لم يكتبوا عن أعلام الصحافة – مثلا – من المنظور التاريخى . ولكن ما غاب هنا كان تحليل وسائل الإعلام كمؤسسات لها وظيفة اجتماعية ودور العاملين بها ، والعوامل والظروف التى تؤثر على اختيار مضمون الصحف . وتعتبر دراسة ديفيد مانج هوايت عام ١٩٥١ حول حارس البوابة وانتقاء الأخبار ، بداية الإسهام العلمى فى هذا المجال الهام [١] .

ويمكن القول بأن الإلحاح المستمر من قبل الحكومات والمنظمات الدولية ، وحتى المؤسسات الإعلامية ذاتها ، على قياس ودراسة تأثير وسائل الإعلام وإنتاجها الإعلامى على الجماهير العريضة كان دافعا لم يستطع الباحثون مقاومته . ومن ثم فقد عزفوا عن دراسة القائم بالاتصال الذى يقدم الإنتاج الإعلامى ، رغم أهمية دوره فى تحديد نتائج عملية الاتصال [٢] . وقد يصلح هذا التفسير بالنسبة للوضع فى العالم الغربى ، حيث ارتبطت بحوث الاتصال بالفلسفة العامة للمجتمعات الغربية التى تدور بصفة أساسية حول مفهوم "السوق" الحر أو المفتوح ، والتى تضع المتلقى فى إطار فكرة "المستهلك" الذى تهدف إلى التأثير عليه بترويج الرسالة الإعلامية . ولذلك ، فقد ارتبطت بحوث الاتصال بدراسة العوامل المحركة أو الدافعة لإحداث مثل هذا التأثير ، وقياس مدى تحققه ودرجة الاستجابة له . أما فى المجتمعات التى كانت تسمى "بالعالم الاشتراكى" ، فربما تكون هيمنة الدولة على وسائل الاتصال بكافة أشكالها ، وإحكام سيطرتها على العملية الاتصالية برمتها قد أدت إلى التقليل من أهمية دراسة الدور الذى يمارسه

الفرد – أو القائم بالاتصال – فى صنع وإنتاج المادة الإعلامية ، حيث لا تقيم فلسفة المجتمع وزنا للمبادرات الفردية .

وفيما يختص بالعالم الثالث ، فقد تأثر الكثير من بحوث الاتصال بالمدرسة الغربية ، واندفع وراء محاكاتها فى الاهتمام ببعض الموضوعات وإغفال الأخرى . وقد استمر هذا الوضع لفترة بدأ بعدها تزايد الشعور بالاستياء على ما قد يسمى ببحوث الاتصال على "النمط الأمريكى"[٣] ، نظرا لاختلاف ظروف هذه المجتمعات وما تواجهه من تحديات عن المجتمع الغربى . ولذلك ، فإنه إذا كانت دراسات وبحوث القائم بالاتصال على قدر من الندرة النسبية فى المجتمعات التى تملك تقاليد بحثية راسخة فى العلوم الاجتماعية بصفة عامة ، فإن نقص المعلومات عن القائم بالاتصال يعد أكثر وضوحا فى الدول التى يخطو فيها البحث الاجتماعى خطواته الأولى ، كغالبية دول العالم الثالث [٤] .

وعلى مستوى المجتمع المصرى ، فقد بدأت دراسة القائم بالاتصال باستخدام المنحى التاريخى من حيث التأريخ لأعلام الصحافة المصرية والعربية . وقد ركزت هذه الدراسات على موقف هذه الشخصيات من قضايا عصرها ، والأدوار التى لعبتها فى الحياة الصحفية ، فى حين أهملت الجوانب المتعلقة بالأداء الحرفى المهنى لها ، أو علاقتها بمصادرها أو زملائها والأساليب المتبعة فى العمل والإدارة . كذلك فإن أغلب هذه الدراسات قد بعد فى تناوله للشخصية المؤرخ لها عن إطار الحيدة والموضوعية [٥] .

وبصفة عامة ، يمكن القول بأن بحوث القائم بالاتصال قد أثريت منذ مطلع الستينيات ، نتيجة تضافر عوامل عدة : بعضها يرجع إلى الإسهامات الفكرية لعلم الاجتماع ، وازدهار الاتجاهات النقدية والثقافية داخل المدرسة الغربية لبحوث الاتصال ذاتها ، والبعض الآخر يتصل باهتمام بعض الفروع الأخرى للعلوم

الاجتماعية بالظاهرة الاتصالية - وبخاصة بالمادة الإعلامية وعملية إعدادها - مثل فروع الأنثروبولوجيا الثقافية ، والتاريخ الاجتماعى ، والاقتصاد السياسى [٦] . وقد أدت هذه الإسهامات إلى تنوع مداخل دراسة القائم بالاتصال ووضعه فى إطار تحليل النسق الثقافى ، أو النظام الاجتماعى - بمعناه العام - الذى يتحرك داخله الفرد كقائم بالاتصال .

أما الدراسات المصرية التى اهتمت بتناول القائم بالاتصال من منظور معاصر ، فقد بدأت بالاهتمام الجزئى به فى إطار إحدى القضايا أو الموضوعات ، ولخدمة أهداف بحثية لا تجعله محورا أساسيا للدراسة ، كما أن غالبية هذه الدراسات قد اتجهت إلى التناول النظرى ، وبعدت عن مجال البحوث الميدانية ، رغم أهمية الأخيرة فى الاقتراب العلمى من الظاهرة الاتصالية بحلقاتها المختلفة [٧] . ومن ثم ، فإن البحوث التى وضعت القائم بالاتصال فى بؤرة اهتمامها فى إطار إمبريقى تعد محدودة العدد وحديثة العهد فى مصر إلى حد كبير .

ونتيجة لغياب الاهتمام بدراسات القائم بالاتصال ، فقد كان من الحتمى أن يشوب المفهوم ذاته قدر من الخلط وعدم التحديد الذى أدى إلى غموضه لفترة طويلة . لذلك فإنه قبل أن نتطرق إلى النظر فى الدراسات والبحوث التى تناولت القائم بالاتصال ، ينبغى بداية تحديد هذا المفهوم .

فى مفهوم القائم بالاتصال*

اختلف تعريف القائم بالاتصال من باحث لآخر تبعا لاختلاف منظور تناول موضوع الدراسة ، وتبعا للمعيار الذى تبناه الباحث فى تعريف ذلك المفهوم . فقد

* أعد مادة هذا الجزء عبد السلام نوير ، الباحث ، قسم الاتصال الجماهيرى والثقافة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، وعضو هيئة البحث .

اتجهت بعض الدراسات إلى تعريف القائم بالاتصال من منظور القدرة على التأثير فى المتلقى ، فعرفته بأنه يشمل من لديهم القدرة على التأثير بشكل أو آخر فى الأفكار والآراء [٨] فى حين اتجهت دراسات أخرى لتعريف القائمين بالاتصال من منظور الدور فى عملية الاتصال ، فعرفتهم بأنهم : "الأشخاص الذين يتولون إدارة وتسيير العملية الاتصالية ، وعلى ضوء ما يتمتعون به من قدرات وكفاءة فى الأداء يتحدد مصير عملية الاتصال برمتها" [٩] . أو أن القائم بالاتصال هو : أى شخص أو فريق منظم يرتبط مباشرة بنقل المعلومات من فرد لآخر عبر الوسيلة الإعلامية ، أو له علاقة بتسيير أو مراقبة نشر الرسائل إلى الجمهور عبر الوسائل الإعلامية[١٠] . كذلك حددت دراسة أخرى مفهوم القائمين بالاتصال بأنهم "الذين يؤدون دورا فعالا ومباشرا فى إنتاج الرسالة الإعلامية" [١١] .

وقد أكد بعض الباحثين على أن الرسالة الاتصالية ليست نتاجا لعمل فردى ، وإنما هى نتاج لنظام اتصالى شديد التعقيد ، يتحكم فيه عدد كبير من الأفراد . فعالم الاتصال الجماهيرى اليوم يتميز بالتعقيد الصناعى الهائل ، ويتطلب درجة عالية من التخصص ، وينطوى على قدر كبير من التنافس . ومع ذلك فإن هذا التعقيد والحجم الهائل للمؤسسات الاتصالية لا يمكنه أن يقلل من إسهام العديد من المتخصصين العاملين بها كقائمين بالاتصال . فالأفراد لا يزالون يديرون العملية الاتصالية . ومن ثم ، فالقائم بالاتصال إنما هو مزيج من نفوذ وتأثير الفرد فى الفريق [١٢] .

وقد اشتملت التعريفات السابقة – على تعددها واختلاف توجهاتها – على عدد من الخصائص المرتبطة بمفهوم القائم بالاتصال ، وهى :

١ – إن القائم بالاتصال قد يكون فردا أو فريقا منظما أو مؤسسة . وتشير الدراسات الحديثة فى مجال الاتصال إلى السمة الجماعية له .

٢ - إن القائم بالاتصال يرتبط مباشرة بإنتاج وصياغة أو صنع الرسالة الإعلامية .

٣ - إن القائم بالاتصال يعد مسئولا مسئولية مباشرة ومؤسسية عن إسهامه فى صياغة وإنتاج الرسالة الإعلامية .

وقبل صياغة التعريف الإجرائى للقائم بالاتصال كما يتبناه هذا البحث الذى نحن بصدده ، يتعين أولا التفرقة بينه وبين المفاهيم المتداخلة معه ، والتى استعملت إلى درجة المرادفة فى بعض بحوث الإعلام : ومنها مفهوم المصدر source ، ومفهوم حارس البوابة gatekeeper .

أ - عبر العديد من الدراسات عن القائم بالاتصال باعتباره "مصدر" الرسالة الاتصالية ، أو العملية الاتصالية ككل . وقد استخدم هذا المصطلح كمرادف لمفهوم القائم بالاتصال : على اعتبار أن "لكل اتصال إنسانى مصدرا ، قد يكون شخصا أو مجموعة من الأشخاص لهم غرض محدد من الاتصال ، يقومون بترجمته فى شكل لغة أو كود" [١٣] . وقد تم النظر إلى القائم بالاتصال فى بعض البحوث باعتباره "أحد أطراف العملية الاتصالية المكونة من المصدر - الرسالة - الوسيلة - المتلقى - رجع الصدى ، فهو مصدر عملية الاتصال والمؤثر فيها" [١٤] . وقد نحا عدد من بحوث الاتصال هذا المنحى فى عدم التفرقة بين مفهوم المصدر ومفهوم القائم بالاتصال [١٥] .

وقد تأثرت هذه الدراسات بما ساد المرحلة الأولى من بحوث الاتصال من حيث الإفراط فى العمومية ، ذلك أن مفهوم المصدر هو أوسع كثيرا من مفهوم القائم بالاتصال ، حيث قد يكون القائم بالاتصال فردا أو فريقا مصدرا للرسالة الإعلامية دون أن ينسحب ذلك إلى اعتبار المصدر

مرادفا للقائم بالاتصال . ومرد ذلك إلى معيار المباشرة فى الارتباط بصياغة وإنتاج الرسالة الاتصالية . فالمصدر - وهو المؤسسة التى تعمل فى مجال الاتصال - يمارس دوره من خلال أفراد أو فرق منظمة يوكل إليهم بتلك المهمة ، وهم من يعتبرون القائمين بالاتصال الحقيقيين ، نظرا لكونهم أصغر وحدة يمكن أن ينطبق عليها هذا الوصف .

ب - حارس البوابة : استعمل اصطلاح حارس البوابة لأول مرة من قبل عالم النفس كيرت ليفين للدلالة على الأشخاص أو الجماعات الذين يتحكمون فى سير المواد الإخبارية فى قناة الاتصال [١٦] . ولم يلبث المفهوم أن تطور ليصير نظرية مؤداها أن الرسالة الاتصالية تمر بعدة مراحل ، وهى تنتقل من المصدر حتى تصل إلى المتلقى ، وأن حراسة البوابة تعنى السيطرة على مكان استراتيجى فى سلسلة الاتصال ، بحيث يصير لحارس البوابة سلطة اتخاذ القرار فيما سيمر من خلال بوابته ، وكيف سيمر حتى يصل إلى الوسيلة ، ومنها إلى المتلقى [١٧] .

وقد نظر البعض إلى حراس البوابات باعتبارهم الأشخاص الذين يشغلون مواقع تحريرية عالية المستوى فى الإعلام الجماهيرى ، ويمارسون درجة عالية من التحكم فى سياسة أو مضمون ذلك الإعلام [١٨] ولكن حراس البوابات ليسوا بالضرورة شاغلى مواقع قيادية ، فهم يوجدون على طول السلسلة الاتصالية ، ويمارسون أشكالا مختلفة من التأثير على شكل ومضمون الرسالة الاتصالية [١٩] . وقد أدى توصيف حارس البوابة على هذا النحو إلى تداخل كبير بينه وبين مفهوم القائم بالاتصال ، من حيث الإسهام فى التأثير على شكل ومضمون الرسالة الاتصالية ، ولذلك فإن عددا من الدراسات لم تر فرقا بينهما [٢٠] .

غير أنه بالرجوع إلى خصائص القائم بالاتصال موضع الاتفاق ، تبدو ثمة

فروق هامة بينه وبين حارس البوابة .

١ - فمن حيث درجة المباشرة فى صياغة وإنتاج الرسالة الإعلامية يسهم القائم بالاتصال فيهما بشكل مباشر وإبداعى إلى حد ما ، على حين يبدو دور حارس البوابة غير مباشر من خلال قراره بتحرير الرسالة أو تعديلها أو حتى حذفها .

٢ - ومن حيث المسئولية عن الدور ، نجد أن مسئولية القائم بالاتصال هى عن إسهامه المباشر فى صياغة وإنتاج الرسالة ، بينما تكون مسئولية حارس البوابة عن قراره بحذف مادة معينة أو بتمريرها .

وقد يمارس القائم بالاتصال دور حارس البوابة ، غير أن المحك الرئيسى فى توصيفه يظل هو مدى الإسهام المباشر فى صنع الرسالة الاتصالية ومسئوليته المباشرة عنها .

وبناء على ما سبق ، فإنه يمكن تعريف القائم بالاتصال إجرائيا بأنه أى فرد داخل فريق عمل ينتمى لإحدى المؤسسات ، ويضطلع بمسئولية ما فى صنع وإنتاج الرسالة الاتصالية ، ويكون دوره فى هذا دورا مباشرا ، من خلال الحلقات المختلفة لعملية صنع الرسالة الاتصالية ، بدءا من وضع الفكرة أو السياسة العامة ، ومراحل الصياغة المختلفة لها ، وانتهاء بإخراجها وتقديمها للجمهور المتلقى بهدف التأثير عليه .

وطبقا لهذا التعريف ، فإن أى دراسة على القائم بالاتصال - فى أى مجال من مجالات الإعلام - يجب أن تضع فى اعتبارها تناولها له من زاوية تعبيره عن فريق ذى علاقة ما بالمؤسسة الإعلامية التى ينتمى إليها . وبقول آخر ، فإن تناول القائم بالاتصال بالبحث لابد وألا يغفل دراسة العلاقة القائمة بينه وبين المؤسسة التى يمثلها ، وألا يتم النظر إليه كفرد مبتور الصلة بالمناخ أو المحيط الاجتماعى

الذى يتحرك داخله ويمارس فيه عمله .

قراءة فى الدراسات السابقة

سبقت الإشارة إلى الندرة النسبية للبحوث والدراسات التى اتخذت من القائم بالاتصال محورا لها - سواء على المستوى المحلى أو العالمى - بالمقارنة ببحوث الجمهور أو الرسالة الإعلامية ، وذلك حتى وقت قريب نسبيا .

وفى بداية الاهتمام بهذه الحلقة الهامة من حلقات العملية الاتصالية ظهرت بعض الدراسات النظرية التى حاولت أن تعرف مفهوم القائم بالاتصال وتوضح علاقته بالمجتمع ، والعوامل المؤثرة على أدائه داخل المؤسسة التى ينتمى إليها أو خارجها [٢١] . ومع تطور الشعور بأهمية الدور الذى يمارسه القائم بالاتصال فى إنجاح العملية الاتصالية تطورت الدراسات التى وضعته فى مجال اهتمامها المباشر ، وتعددت المداخل والزوايا التى اقتربت من خلالها من هذا الموضوع ، كما تنوعت الأساليب والأدوات البحثية الإمبريقية المستخدمة فى دراسته ، وخاصة على مستوى الدراسات والبحوث الأجنبية ، وهو ما سيتضح من خلال العرض التالى:

أولا: الدراسات العربية

إذا كانت الدراسات الرائدة عن القائم بالاتصال فى مصر اهتمت بالسير الذاتية لبعض الشخصيات الصحفية - كما سبق ذكره - فإنه مع تزايد الوعى بأهمية هذه الحلقة من حلقات العملية الاتصالية ، اتجهت البحوث حول القائم بالاتصال إلى دراسته ميدانيا . وقد بدأ الاهتمام بتناوله لا كهدف رئيسى من البحث ، وإنما فى إطار دراسة موضوع بعينه فى الظاهرة الإعلامية يستكشف كافة جوانبها ومنها القائم بالاتصال . وحتى بداية التسعينيات لم تظهر فى مصر دراسة تضع القائم بالاتصال فى بؤرة اهتمامها .

ومن أمثلة البحوث التى ركزت على فئات معينة من القائمين بالاتصال فى إطار الاهتمام بموضوع أو مشكلة بحثية محددة ، البحث الذى أجرى على القائمين بالاتصال فى برامج التحقيقات التليفزيونية [٢٢] ، وذلك ضمن دراسة عن التحقيق فى التليفزيون المصرى . وقد ضم مجتمع البحث ١٢٥ مفردة من مقدمى ومصورى ومخرجى كل البرامج التى قد تستخدم شكل التحقيق فى دورة تليفزيونية كاملة . وهدف البحث إلى التعرف على أساليب العمل فى مراحل الإنتاج المختلفة والمشاكل والمعوقات والضغوط التى تواجه القائم بالاتصال ، بالإضافة إلى مدى تأهيله وتدريبه ، ومقترحاته للارتفاع بمستوى التحقيق التليفزيونى . وقد أظهرت نتائج البحث بروز دور المخرج كقائد للعمل فى هذا المجال . وتمثلت أهم العقبات فى الافتقار إلى تنظيم العمل ، والبعد عن الحقيقة فى تصريحات المسئولين والجمهور ، وعدم ملاءمة الأجور للجهد المبذول . كذلك تبين أن أكثر الضغوط التى يتعرض القائم بالاتصال لها فى مجال التحقيق هى القيود الرقابية وقيامها بحذف أو إلغاء التحقيقات التى تتميز بالجرأة والصراحة .

كذلك اهتمت دراسة أخرى عن برامج المنوعات فى الإذاعة المصرية بتناول القائم بالاتصال فى هذا المجال[٢٣] ، وذلك من حيث مدى تأهيله وتدريبه ، وآرائه فيما يقدم من برامج للمنوعات ، والمشكلات التى يتعرض لها فى مجال عمله . وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها : عدم الاعتماد على المهارة الفردية أو الكفاءة كشروط للالتحاق بهذه النوعية من البرامج ، وافتقارها إلى عدة تخصصات فنية فى مجال الإعداد والتأليف ، وإلقاء هذه المهام على عاتق المقدم ، مما يؤدى إلى ضعف مستوى ما يقدم منها فى الإذاعة . كما تبين أن سمة التشابه فى موضوعات برامج المنوعات وتكرارها من أبرز عيوبها فى نظر القائمين فيها بالاتصال .

وفى إطار دراسة بعض البرامج النوعية فى الإذاعة المصرية ، تناولت إحدى الدراسات برامج الأطفال فى الإذاعة كأداة لتثقيف الطفل المصرى [٢٤] ، وفى هذا الإطار اشتملت الدراسة على بحث العاملين فى مراقبة برامج الأطفال فى كل من إذاعات البرنامج العام ، والشرق الأوسط ، والشعب ، وصوت العرب ، وإن كانت قد قصرت هؤلاء العاملين على مقدمى البرامج فقط (٧مقدمين) ، كما ضمت عينتها الكتاب المتعاملين مع هذه البرامج فى الإذاعات السابق ذكرها (١٣ كاتبا) . وقد خلصت الدراسة فى هذه الجزئية إلى افتقار هذه البرامج إلى المتخصصين فى الإعداد ، كما أظهرت قلة اهتمام العينة بعملية التخطيط والتقويم لهذه النوعية من البرامج ، ومعاناة أغلبيتها من الصعوبات التى هى فى أغلبها مادية .

وقد حظى القائمون بالاتصال فى الإعلام الخاص بالمرأة فى وسائل الإعلام المصرية باهتمام دراستين . اهتمت الدراسة الأولى باختبار مدى اهتمام الصحافة المصرية بقضايا المرأة خلال العقد العالمى لها (١٩٧٥ - ١٩٨٥) [٢٥] ، وتضمنت جزئية خاصة بالقائمين بالاتصال فى هذا المجال فى كل من صحيفة الأهرام ومجلتى حواء وآخر ساعة ، وذلك بهدف التعرف على نوعيتهم ، ومدى وعيهم بقضايا المرأة وتأثير السياسة التحريرية على معالجتها من وجهة نظرهم . وقد انتهت الدراسة إلى اعتقاد أغلبية أفراد العينة بأن الصحافة المصرية لا تولى اهتماما جديا بقضايا المرأة ، بالإضافة إلى تأثير السياسة التحريرية على القائم بالاتصال من حيث تحديد موضوعات معينة تفرض عليه ، مما يحد من تعبيره عن رؤيته الخاصة لأهم قضايا المرأة التى يجب أن تعالجها الصحف المصرية .

أما الدراسة الثانية التى اهتمت بالمرأة المصرية فى وسائل الإعلام ، فقد كان مجالها الدراما السينمائية والتليفزيونية [٢٦] ، واشتملت على دراسة للكاتبات

المساهمات فى تلك الدراما ، وذلك بهدف التعرف على مجالات اهتمامهن وأسلوبهن فى طرح القضايا والمشكلات ، إلى جانب إلقاء الضوء على الظروف التى تعمل من خلالها الكاتبة المصرية ، ورأيها فى صورة المرأة المقدمة فى السينما والتليفزيون . وقد خرجت الدراسة بعدة نتائج ، من أهمها ضعف تأثير نوعية الدراسة على الاتجاه نحو التأليف لدى الكاتبات بعكس الموهبة والعمل فى المجال الفنى ، وعدم رضا أغلبيتهن عما يقدم لهن من أعمال ، ورفضهن للقول بوجود سينما للمرأة ، واهتمامهن بتصحيح مفاهيم خاصة بالمرأة وتقديم صورة إيجابية لها .

وتضمنت دراسة حول دور الصحافة فى تغيير القيم الاجتماعية (٢٧) بحثا ميدانيا على القائمين بالاتصال ، وذلك للتعرف على خلفيتهم الاجتماعية والثقافية ، وتصورهم لدورهم وللضغوط التى يعملون فى إطارها ، والتى تؤثر فى أدائهم ومدى تفاعلهم مع جمهورهم . واستعان الباحث بالمقابلة المكثفة مع ٤٢ صحفيا من الصحف القومية . وخلص إلى أن الغالبية من أصول ريفية ، ومع ذلك يتجه أغلبيتهم إلى الانفصال عن هذه الأصول ، وعدم اقتناعهم بجدوى ما يقومون به من أعمال ، واعتقادهم بعدم ثقة الجمهور فى الصحف التى يعملون بها . كذلك يستنتج الباحث من دراسته تعرض القائمين بالاتصال فى العينة لضغوط مؤسسية صارمة تعوق أدائهم لعملهم . كما أن معلوماتهم عن الجمهور الذى يتوجهون إليه غير محددة أو واضحة . وتبين أن غالبية العينة قد التحقت بالعمل الصحفى من خلال المعارف والأقارب ، كما أنهم لم يتلقوا أية دورات تدريبية .

وقد اقتربت دراستان من موضوع البحث الذى نحن بصدده ، فتناولت إحداهما دراسة القائم بالاتصال ضمن دراسة البرامج الدينية فى التليفزيون المصرى ودورها فى التثقيف الدينى للشباب (٢٨) . وتهدف الدراسة إلى كشف

الغموض عن دور البرامج الدينية فى التليفزيون المصرى فى عملية التثقيف الإسلامى للشباب الجامعى ، وإلى أى حد يمكن اعتبار التليفزيون وسيلة تثقيف . واهتمت الدراسة بالتعرف على من يتحكمون فى المضمون الدينى وآرائهم واتجاهاتهم ، وانعكاس هذه الجوانب على إعداد الرسائل الإعلامية ، إلى جانب التعرف على مشكلات العمل وكيفية التغلب عليها . وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج ، منها ضعف التأهيل المهنى للقائم بالاتصال ، وضعف مشاركته فى عملية التخطيط ، وتعرضه لضغوط عديدة منها مشكلات العمل ، وضعف الإمكانات الفنية ، وعدم ملاءمة مستوى الدخل للجهد المبذول .

أما الدراسة الثانية عن القائم بالاتصال فى البرامج الدينية ، فقد كانت ضمن بحث تقويم البرامج الدينية فى الإذاعة والتليفزيون (٢٩) ، وذلك بهدف التعرف على وجهة نظر العاملين بالبرامج الدينية فى تلك البرامج . وقد اتسمت هذه الدراسة بمحدودية مجالها وتساؤلاتها ، التى تركزت حول الفقرات الرئيسية لتلك البرامج ، ومدى مناسبة موعد تقديمها ، ومدى كفاية الوقت المحدد والميزانية المخصصة لها ، والعقبات العملية التى تعترض تطوير برامجهم ، بالإضافة إلى مقترحات العينة لتطوير هذه البرامج . وإلى جانب الملاحظات السابقة ، فإن هذا البحث قد افتقر إلى الاستناد للأسس العلمية فى إعداد الاستبيان وصياغة أسئلته ، بحيث جاء بعضها موحيا ، بالإضافة إلى الاقتصار على تحديد الرأى دون التعمق فى أسباب اتخاذ هذا الرأى ، التى قد تفيد فى إعطاء البحث أبعادا أكثر عمقا ومصداقية .

والملاحظ على غالبية الدراسات العربية السابقة أن دراستها للقائم بالاتصال كجزئية محدودة ضمن دراستها لإحدى القضايا المتعلقة بالاتصال الجماهيرى ، أو لأحد مظاهر الإعلام النوعى ، قد ترك أثره على مدى التعمق فى الاقتراب

العلمى من هذه الحلقة من حلقات العملية الاتصالية . وقد ظهر هذا واضحا فى الحجم المحدود لعينات معظم تلك البحوث ، وعدم اتباع أغلبها للأساليب العلمية الدقيقة فى سحبها ، هذا بالإضافة إلى محدودية ما تسعى إلى الإجابة عليه من تساؤلات . وبقول آخر ، فإن إدراج دراسة القائم بالاتصال فى تتبع الحلقات الاتصالية لظاهرة إعلامية ما ، أو لنوعية معينة من البرامج ، قد انعكس على مدى ثراء البيانات التى وصلت إليها هذه الدراسات فيما يتعلق بواقع القائم بالاتصال وعلاقته بالسياق الاجتماعى المحيط به فى أدائه لعمله ، ومدى شمولها وعمقها فى تحليل تلك البيانات .

وفيما يتعلق بالدراسات والبحوث العربية التى وضعت القائم بالاتصال فى بؤرة اهتمامها واقتربت من دراسته ميدانيا ، فقد اقتصرت على دراستين مصريتين ظهرتا منذ بداية التسعينيات فقط ، وهما :

دراسة عن القائمين بالاتصال فى مصر وقضايا التنمية [٢٠] ، وتمتاز بشمول العينة التى تناولتها من القائمين بالاتصال فى الصحافة والإذاعة والتليفزيون ، إلى جانب الدقة المنهجية فى إعداد الدراسة من حيث الالتزام بقواعد الأسلوب الإحصائى فى سحب العينة وتقنين أداة الدراسة . وإن كانت الدراسة قد ضمنت نتائج العينة العمدية من قيادات العمل الصحفى والإذاعى والتليفزيونى ضمن نتائج العينة العشوائية الطبقية ، مما أثر فى النتائج العامة للبحث نظرا لارتفاع مستوى دخل هذه القيادات وطول فترة خبرتها بالعمل الإعلامى وتقدمها فى العمر . وكان الفصل بينهما أجدى من حيث توفير قاعدة للمقارنة تثرى البحث . ومع ذلك فإن هذه الدراسة تعد الدراسة المصرية الوحيدة التى استخدمت أساليب قياس نفس – اجتماعية ، حيث طبقت مقياس التوجه المهنى ضمن أداة البحث ، وهو ما سيأتى تفصيله فيما بعد . وقد خلصت الدراسة إلى عدد من

النتائج الهامة ، منها تعرض القائم بالاتصال فى الإعلام المصرى لعدد من الضغوط من مصادر متعددة ، منها السلطة والرؤساء والجمهور والإمكانات المتاحة . كما أن الدراسة أثبتت تبدل المثل والمعايير التى بدأ القائمون بالاتصال بها العمل بعد الخبرة العملية ، كالإخلاص فى العمل والصدق والأمانة ، وحلت محلها مثل أخرى أكثر فعالية ، كالعلاقات الشخصية وإرضاء الرؤساء ، كما أثبتت الدراسة العلاقة العكسية بين التوجه المهنى والرضا عن الأبعاد المهنية للوظيفة .

أما بالنسبة للدراسة الثانية التى سلطت الضوء على القائم بالاتصال ، فقد تناولته فى إطار المؤسسات الصحفية المصرية المختلفة [٣١] ، ومع ذلك فقد اتسمت عينتها بالشمول ، حيث اعتمدت على عينة عشوائية متعددة المراحل تمثل المؤسسات الصحفية القومية والحزبية ، بالإضافة إلى وكالة أنباء الشرق الأوسط . وتمثل الهدف من هذه الدراسة فى التعرف على الخريطة الاجتماعية والمهنية للصحفيين المصريين من خلال الاقتراب العلمى من العمل الصحفى فى مصر وظروف ممارسته ، ومعايير تقييم الأداء المهنى والعلاقات بين الصحفى ورؤسائه ، وزملائه ومصادره ، ومدى الحماية النقابية له ، وعلاقته بجمهوره إلى جانب المعوقات والصعوبات التى تحول دون ممارسة الصحفى لمهامه والتمتع بحقوقه المهنية .

وقد خرجت هذه الدراسة بعدد من النتائج الهامة ، منها رؤية أغلبية الصحفيين لمهنتهم كموهبة تصقل بالدراسة بالإضافة إلى مجموعة من المهارات المكتسبة بالممارسة والتدريب العملى . كذلك اتضح عدم وجود ارتباط بين مؤهلات الصحفيين وطبيعة عملهم . كما تبين أن معايير تقييم الأداء الصحفى تعتمد على فكرة السبق الصحفى ، وغلبة المعايير الذاتية والشخصية المتعلقة بالصلة

بالرؤساء . كما كشفت النتائج عن أن علاقة الصحفى بقرائه تتسم بالانطباعية الذاتية والعشوائية ، ولا تعتمد على البحوث أو الجهود العلمية فى التعرف على القراء بقدر ما تعتمد على رسائل القراء . كذلك تبين أن حوالى نصف العينة لا تكتفى بعملها فى الصحف المعينة بها ، وإنما تقوم بعمل إضافى ، خاصة فى مكاتب الصحف العربية ، وذلك لأسباب اقتصادية غالبا .

ويتضح من استعراض الدراسات المصرية السابقة عن القائم بالاتصال أنه برغم تطورها من التركيز على الشخصيات التاريخية فى مجال الصحافة إلى تناول القائم بالاتصال فى إطار العملية الاتصالية ، فإن الاهتمام الفعلى بدراسته لم يبدأ إلا حديثا جدا ، وعلى وجه التحديد منذ التسعينيات ، حيث بدأت البحوث على القائم بالاتصال تسلط عليه الضوء بشكل أكثر عمقا وأكثر تدقيقا من ناحية المنهج وحجم العينات وأسلوب اختيارها وسحبها . ومن ناحية أخرى فقد اتسمت هذه الدراسات بشمول وتنوع محاورها وتساؤلاتها التى طرحت على القائم بالاتصال لتغطية كافة الجوانب المتعلقة بدوره فى عملية الاتصال الجماهيرى .

ثانيا: الدراسات الأجنبية

على العكس من الدراسات المصرية ، فإن بحوث القائم بالاتصال على المستوى العالمى قد بدأت فى الظهور فى ساحة الدراسات الاجتماعية مع بدايات النصف الثانى من القرن العشرين ، وذلك بالتركيز فى البداية على حراس البوابة gatekeepers ، حيث توالت الدراسات النظرية والميدانية التى حصرت مفهوم القائم بالاتصال فى نطاق هذا الدور الضيق . ولكن مع تطور بحوث الاتصال الجماهيرى ، ومن ثم تطور مفاهيمه ، بدأ مفهوم القائم بالاتصال يفرض نفسه باعتباره ركنا هاما من أركان العملية الاتصالية . فظهر العديد من الكتابات

النظرية عن المفهوم فى هذا الإطار ، كما توالت الدراسات والبحوث - منذ منتصف الستينيات تقريبا - التى حاولت الاقتراب العلمى الميدانى منه بدراسة الخصائص الاجتماعية والديموجرافية فى قطاعاته المختلفة ، إلى جانب الظروف المؤسسية والمجتمعية المحيطة بأدائه لعمله .

ومن استعراض البحوث الميدانية الغربية عن القائم بالاتصال ، يتضح توزيعها على عدد من المحاور ، وفقا للهدف الرئيسى لكل منها :

١ - بحوث ترمى إلى رصد واقع القائم بالاتصال فى قطاعات إعلامية بعينها ، أو ما يسمى برسم بروفيل profile لهؤلاء القائمين بالاتصال .

٢ - البحوث التى سعت إلى تحديد اتجاه القائم بالاتصال نحو مهنته .

٣ - بحوث قياس مدى الرضا عن العمل بين فئات القائمين بالاتصال المختلفة .

٤ - بحوث حول العوامل المؤثرة على أداء القائم بالاتصال لدوره ووظيفته فى العملية الاتصالية ، وعلاقاته المختلفة .

وفيما يلى عرض مختصر لأهم الدراسات والبحوث فى المحاور السابقة :

١ - بحوث رصد واقع القائم بالاتصال : وقد اهتمت بعض هذه البحوث برسم صورة عامة لبعض قطاعات من القائمين بالاتصال ، بينما اهتم البعض الآخر بالمقارنة بين قطاع الصحافة وقطاعات الإعلام المسموع والمرئى فى الخصائص المميزة لهؤلاء القائمين بالاتصال .

فقد أجرى أحد الباحثين دراسة على عينة قوامها ٩٤ محررا من ٣ دول بأمريكا اللاتينية (الأرجنتين ، والمكسيك ، وبوليفيا) من العاملين بالصحافة والإذاعة [٣٢] . وقد اشتمل البحث على رصد البيانات الديموجرافية ، وكيفية الحصول على الوظيفة ، ومزاياها فى نظر القائمين بالاتصال ، ومدى رضاهم

الوظيفى ، بالإضافة إلى أهم المعوقات التى تعترضهم ، وقد استعانت الدراسة باستمارة طبقت عن طريق الاستبار وتضمنت أحد المقاييس النفسية لقياس الرضا الوظيفى . وقد خلص البحث إلى أن محررى أمريكا اللاتينية قد حصلوا على درجة عالية من التعليم ، ويعدون أنفسهم من الطبقة الوسطى ، وهم بصفة عامة سعداء فى عملهم . إلا أنهم من ناحية أخرى قد يتغاضون عن الأخلاقيات المهنية من أجل العائد الاقتصادى . كما أنهم يعملون فى أكثر من وظيفة ، بعضها فى مؤسسات متعارضة المصالح . كذلك فإنه من الصعب وصفهم بالمهنية professionalism ، إذ تم تغليب الجوانب غير المهنية فى وظيفتهم على الجوانب المهنية لها ضمن أسباب الحصول على الوظيفة . أما عن عوائق تطوير الإعلام – من وجهة نظرهم – فقد اتضح أن لكل دولة خصوصيتها . ففى الأرجنتين يمثل نقص الموارد الاقتصادية السبب الأول ، وفى المكسيك تمثلت أهم العوائق فى نقص التدريب المهنى والفنى .

وسعت دراسة أخرى لتحقيق نفس الأهداف لعمل "بروفيل" للصحفيين والمحررين فى التليفزيون فى مدينتين أمريكيتين"[٣٣] . وتم تطبيق استبيان على عينة حجمها ٩٣ مبحوثا . وخرجت الدراسة بوجود فروق بين القائمين بالاتصال فى المؤسستين ، فى العمر والتعليم ودرجة الانتماء للمؤسسة ، حيث أظهر محررو التليفزيون درجة أعلى من الثقة التى يولونها للإدارة . إلا أن غالبية العينة شعرت بالقيود المفروضة عليهم والتى تحد من قدراتهم . كما تبين حصول أغلبية هؤلاء المحررين على درجات جامعية ، وارتفاع مستوى دخولهم ، وهو الأمر الذى يعنى عدم تمثيلهم للقطاع العام من الجمهور الذى يقومون بخدمته فى كل من مدينتى مينيابوليس وسانت بول .

وقام باحثون آخرون بمحاولة رصد الفروق بين المحررين العاملين

بالمؤسسات الصحفية (من صحف ومجلات ووكالات أنباء) وبين أقرانهم بالإذاعة والتليفزيون [٢٤] . وإلى جانب البيانات التى اهتمت بجمعها الدراستان السابقتان لتحديد المستوى الاجتماعى الاقتصادى للمبحوثين ودرجة انتمائهم للعمل والمؤسسة ، فإن هذا البحث قد اهتم أيضا بدراسة علاقة أفراد عينته بالجمهور الذى يتوجهون إليه . واعتمد فى جمع بياناته على الاستبار من خلال التليفون مع عينة قوامها ٧٠٣ من محررى هذه المؤسسات القومية ، تم اختيارهم بالأسلوب العشوائى المنتظم من قوائم العاملين بها . وقد خلص البحث إلى التشابه الشديد بين محررى التليفزيون وأقرانهم بالصحافة من حيث عدد العاملين بهيئة التحرير والانتماء الحزبى وإدراكهم للأدوار والأخلاقيات الصحفية ، ومن حيث أيضا مستوى التعليم وأنماط القراءة المهنية ، بينما ظهرت الاختلافات بين محررى كل من الإذاعة والتليفزيون فى المؤشرات السابقة ، مما يدحض الفرض القائل بالتقارب بين القائمين بالاتصال فى الإعلام المسموع والمرئى عنه بينهم فى الإعلام المطبوع .

وسلطت دراسة رابعة الضوء على رؤساء التحرير العاملين بصحف ومجلات الأحد بالولايات المتحدة [٢٥] ، وذلك للكشف عن خلفياتهم الديموجرافية ، ومدركاتهم عن وظائفهم والصحف التى يحررونها ، وما يرونه كهدف وكمستقبل لها . وقد استعانت الدراسة باستبيان يتضمن مقياسا للاتجاه نحو العمل ، تم تطبيقه عن طريق البريد على عينة من ٥١ شخصا . وخلصت الدراسة إلى أن غالبية العينة يشعرون بالرضا عن عملهم ، وأن هذا العمل له مستقبل ، حيث إنه مع اتجاه الصحافة إلى المزيد من التخصص تظل هناك دائما حاجة إلى مجلات ذات طابع عام ، تغطى مجالا واسعا من الاهتمامات ، وعلى الأخص الاهتمامات المحلية ، وهو ما يتوافر فى المجلات الملحقة بصحف يوم الأحد .

وتتشابه المحاور العامة التى دارت حولها البحوث السابقة ، والتى تسهم فى إعطاء صورة عامة عن القائم بالاتصال فى الدول التى أجريت بها . فإلى جانب الاهتمام بالبيانات الديموجرافية والخصائص الاجتماعية لهذه الفئة ، فإن ملامح الصورة قد اشتملت أيضا على إدراك حدود الدور والوظيفة التى يمارسونها ، وعلاقتهم بالمؤسسة التى يخدمونها ، بالإضافة إلى مدى رضاهم عن العمل ، وعلاقتهم بالجمهور المستهدف .

٢ - وإلى جانب البحوث التى اهتمت برسم صورة عامة عن القائمين بالاتصال ، فإن الدراسات الأجنبية قد ضمت - أيضا - بحوثا نوعية أولت اهتمامها لدراسة جانب من جوانب هذه الصورة والقاء المزيد من الضوء عليه . ومن هذه البحوث ما تم إجراؤه لقياس مدى الرضا عن العمل بين القائمين بالاتصال .

ولقد جذب مفهوم الرضا عن العمل - بصفة عامة - انتباه الكثير من الباحثين لدراسته ، ويرجع ذلك إلى الدور الذى يلعبه الرضا عن العمل فى تحسين الأداء ، سواء على المستوى الكمى أو الكيفى ، بالإضافة إلى استثارته لدافعية واهتمام الفرد بالعمل . ولقد تطورت الدراسات والبحوث التى اهتمت بقياس هذا الموضوع فى إطار الدراسات الخاصة بعلم النفس ، ثم ما لبثت بحوث الاتصال الجماهيرى - وبخاصة بحوث القائم بالاتصال - أن اهتمت بوضع هذا المحور تحت الاختبار ، كأحد العوامل الرئيسية المؤثرة على دورة سلسلة العملية الاتصالية .

ومن هذه البحوث بحث تم تطبيقه على الصحفيات الأمريكيات ، بهدف قياس مدى الرضا عن العمل بينهن [٣٦] ، وتحديد العوامل المرتبطة بمستوياته المختلفة . وقد ضمت العينة ٢٣٩ من العاملات بالصحافة - كمحررات أو

كاتبات – وطبق عليهن بالبريد استبار مكون من أربعة أجزاء ، يقيس الاتجاه نحو المظاهر الداخلية والخارجية للعمل ، ونحو الفرق فى معاملة الجنسين فى المؤسسة ، والبيانات الأساسية لهن ، ووضعهن الوظيفى . وخلصت الدراسة إلى أن المظاهر الداخلية للعمل أكثر أهمية فى تحديد الرضا عن العمل بوجه عام ، كما أن ادراك الفرق فى المعاملة بين الجنسين يؤثر بالسالب على مدى هذا الرضا .

كذلك فإن من الفئات النوعية التى اهتم الباحثون بقياس مدى رضاها عن العمل كانت فئة الصحفيين السود فى الولايات المتحدة[٣٧] ، وذلك بهدف تحديد مدى الإشباع الوظيفى لدى هذه الفئة ، والمتغيرات المرتبطة به . وتم التطبيق على عينة من ٤٢٢ صحفيا من الجنسين . وقد أظهرت النتائج ارتفاع مستوى الدخل بين الصحفيين السود ، وأن أغلبهم يشعر بالرضا عن العمل ، كما ظهر أن من أهم العوامل التى تزيد من هذا الرضا أو الإشباع الوظيفى هو الإحساس بأهمية الدور الذى تقوم به المؤسسة فى الإعلام ونقل المعرفة ، إلى جانب رجع الصدى لأعمالهم من جانب الرؤساء ، كما يرتبط الرضا عن العمل بمدى السلطة الممنوحة لهم فى مجال التعيين أو الفصل . كما أنه لا يمكن تجاهل أثر سياق العمل والمناخ العام السائد له .

وقد تطرقت بحوث الرضا عن العمل على القائم بالاتصال إلى دراسة عوامل بعينها وتأثيرها على مدى هذا الرضا . ومن هذه البحوث ما أجرى على تأثير سلوك القادة على الرضا عن العمل بين محررى الأخبار بالتليفزيون المحلى فى الغرب الأوسط بالولايات المتحدة [٣٨] . وقد طبق على عينة عشوائية قوامها ١٧١ محررا استبار مكون من عدد من المقاييس النفسية لقياس الرضا عن العمل ، ووصف سلوك القائد أو الرئيس ، وتحديد أهداف وسائل الإعلام وما تم إنجازه

منها . وقد خرج البحث بنتائج أكدت أهمية سلوك الرؤساء وعلاقتهم بمرءوسيهم في إيجاد نوع من الاتفاق العام على أولويات العمل بين العاملين ، وأثر ذلك على زيادة درجة الرضا عن العمل لديهم .

كذلك ركزت دراسة أخرى على العلاقة بين الرضا عن العمل وبين تغير السياسة فى غرفة الأخبار . إذ تم بحث هذه العلاقة فى عينة قوامها ٤٢٩ محررا فى ١٢ جريدة يومية بالولايات المتحدة [٣٩] . واستخدم فى البحث استبار يتضمن مقياسا نفسيا لقياس الرضا عن العمل ، وعدد آخر من البنود التى تقيس إدراك الصحفيين للسياسات المتبعة فى غرفة الأخبار . وقد أظهرت النتائج أن التغيرات التى تطرأ على السياسة المتبعة فى غرفة الأخبار تؤثر على مدى الرضا عن العمل بوجه عام ، خاصة حينما يدرك الصحفيون أن أثر هذه المتغيرات على مدى الرضا عن العمل ليس واحدا فى جميع الأحوال . فمثلا ، هناك بعض التغييرات التى تتصل بالصحافة كتجارة - كالتأكيد على متطلبات السوق والتغيير فى الإدارة - التى لا تؤثر فى خفض درجة الرضا . فى حين أن بعض هذه التغييرات - مثل تغيير مضمون الأخبار والتأكيد على الربح وخفض عدد العاملين - تقترن بانخفاض الرضا عن العمل . كذلك كشفت الدراسة عن العلاقة بين إدراك الصحفى لنوعية الجريدة ومدى رضاه عن العمل ، وبينت تأثير نوع ملكية الصحيفة وهيكلها على درجة هذا الرضا .

وتشير الدراسات السابقة إلى أهمية محور الرضا عن العمل فى بحوث القائم بالاتصال ، حيث تم تخصيص عدد من البحوث لقياسه ، بالإضافة إلى تضمينه كأحد أبعاد الصورة العامة للقائمين بالاتصال فى مجتمع ما ، كما رأينا من قبل . ويمكن القول بأن بحوث الرضا عن العمل لدى القائم بالاتصال تعد أحد الإسهامات الرئيسية من جانب بحوث علم النفس فى مجال بحوث الاتصال ،

سواء من حيث الموضوع ، أو من حيث الأساليب والأدوات البحثية التى استخدمت فى تلك البحوث .

٣ - ولعل المحور الذى تركزت حوله البحوث الأجنبية عن القائم بالاتصال هو المحور الخاص بدراسة علاقته بالمهنة التى يزاولها ، وذلك مع تطور النظرة إلى الإعلام كوظيفة اجتماعية وخدمة عامة إلى جانب كونها مهنة متخصصة ، بعد أن كان ينظر إليها - وعلى الأخص فى مجال الصحافة - كحرفة تعتمد على الموهبة وإتقان الفنون المتعلقة بها .

وفى البداية ظهرت بعض البحوث التى اهتمت برصد ووصف مدى مهنية القائم بالاتصال باستخدام أساليب الإحصاء الوصفى . وتناولتها محاور عدة متصلة بهذا البعد ، مثل مدى التأهيل الإعلامى والاشتراك فى منظمات مهنية ، وإدراك المهنة والدوافع الوظيفية ومدى الرغبة فى الاستمرار فيها . وقد شكلت هذه الدراسات الأساس الذى انبنت عليه البحوث التى استخدمت الإحصاء التحليلى بتطبيق المقاييس النفسية على عينات مختلفة من القائمين بالاتصال لقياس مدى توجههم المهنى ، والتى ظهرت فى منتصف الستينيات فى مركز أبحاث الاتصال الجماهيرى بجامعة ويسكونسن بالولايات المتحدة . وقد بدأت هذه السلسلة من الأبحاث بالبحث الذى أجراه ماكلويد وهولى Mcleod & Howly على عينة من صحفيى جريدة ميلووكى عام ١٩٦٤ ، باستخدام مقياس للتوجه المهنى مكون من ٢٤ بندا . وقد مثلت هذه الدراسة إسهاما منهجيا ونظريا كبيرا . واستعان بمقياس التوجه المهنى عدد آخر من البحوث بعد تخفيض بنوده إلى ٢١ بندا منها ١١ بندا متعلقا بالمهنة ، وعشرة بنود غير متصلة بالمهنة . وتشير هذه البنود إلى المميزات المرغوبة فى المهنة ، وعلى المبحوث أن يحدد درجة أهمية كل بند من هذه البنود ، إلى جانب مدى توافرها فى الوظيفة التى يشغلها . وتدور البنود المتعلقة

بالمهنة حول معايير أساسية للتوجه المهنى تتمثل فى الخبرة والاستقلال والالتزام والمسئولية . أما البنود العشرة الأخرى فتتصل بالمكانة الاجتماعية والمكاسب الشخصية والظروف المحيطة بأداء الوظيفة .

وقد تم تطبيق مقياس التوجه المهنى على عينات مختلفة من القائمين بالاتصال فى عديد من دول العالم الثالث فى أمريكا اللاتينية ، والشرق الأوسط ، إلى جانب تطبيقه على عينات مقارنة فى الدول الغربية . وقد أفادت هذه الدراسات فى المقارنة بين أوضاع القائمين بالاتصال فى العالم المتقدم والعالم النامى ، مع وضع السياق الاجتماعى والثقافى الموجود بكل منهما فى الاعتبار [٤٠] .

وإلى جانب البحوث التى ركزت اهتمامها على التوجهات المهنية للقائم بالاتصال ، فإنه فى إطار دراسة العلاقة مع المهنة أجريت عدة بحوث تتعلق بكيفية إدراك القائم بالاتصال لوظيفته .

فقد أجرت إحدى الباحثات بحثا على رؤساء تحرير الصحف اليومية الأمريكية وإدراكهم للوظائف الإخبارية لوسائل الإعلام [٤١] . وضمت عينة البحث ١١١ رئيسا للتحرير ، وتم سحبها بالأسلوب العشوائى الطبقى من قائمة الكتاب السنوى للمحررين . وقد طبق عليهم مقياس للاتجاه بطريقة "ليكرت" حول ١٦ وظيفة محتملة للصحف . وضمت هذه العبارات ما يحدد نوعية المحرر بين تقليدى أو مجدد أو مفسر للمادة الخبرية ، بالإضافة إلى تحديد الصحفى المناوئ للحكومة أو الخصم لها ، ومدى الاهتمام من جانبه بالمجتمع المحلى . وقد أسفر التحليل العاملى للنتائج عن وجود ستة أنماط من رؤساء تحرير الصحف اليومية : النمط الأول من يهتم بالوصول إلى القراء وبأرقام التوزيع ، والنمط الثانى هو الصحفى المفسر الذى يهتم بالوظائف التحليلية والتحقيقية للصحافة . والثالث يتمثل فى الصحفى المعادى أو المناوئ للحكومة adversary والذى يتشكك دائما فى

تصريحات رجال الأعمال ورجال الحكومة . والأنماط الثلاثة الأخرى تتصل بالنمط التقليدى traditionalist من المحررين . فهناك النمط التقليدى المحلل الذى يجمع بين الوظائف التقليدية والميل نحو التحليل ، والتقليدى الذى يهتم بالمتطلبات الحرفية لتقديم المعلومات وبسرعة إذاعتها ، ثم التقليدى الذى يضع القراء فى بؤرة اهتمامه a reader - oriented . ومن ثم ، فإن هذا البحث قد أكد على نمطين أساسيين من أنماط رؤساء التحرير ، وهما : المحرر المناوئ للحكومة والمحرر المفسر للأنباء ، بينما ضعفت صورة الصحفى الذى يرى الوظيفة الخبرية للصحافة كمرآة عاكسة للواقع .

وقد حاولت بحوث أخرى قياس إدراك الوظيفة لدى بعض القطاعات النوعية من الصحفيين . فقد أجرى أحد الباحثين دراسة على عينة (٦٨ مبحوثا) من كتاب صفحة الرياضة فى الصحف الأمريكية [٤٢] ، وطبق عليهم أيضا مقياس "ليكرت" للاتجاه نحو مهنتهم وكيف يرون أنفسهم أو إدراكهم لذواتهم . وقد ضم المقياس بنودا حول مدى الدقة فى العمل ، وردود فعل الجمهور وآداب المهنة وضغوط العمل والموهبة وأسلوب التحرير . وقد خرج البحث بأن محررى الرياضة فى الجنوب الغربى للولايات المتحدة لديهم اتجاهات إيجابية نحو وظيفتهم التى تنمى الإبداع وتزكى التنافس ، كما أنهم فخورون بموهبتهم بالمقارنة بمحررى الأخبار فى نفس الصحف .

كذلك أجرى بحث آخر عن إدراك المحررين الدينيين لوظائفهم [٤٣] ، وذلك بهدف التعرف على خلفيتهم الديموجرافية ومدركاتهم عن وظيفتهم ومحتوى ما يحررون وعن أداء غيرهم من المحررين الدينيين . وقد ضمت العينة ٨٧ محررا دينيا فى صحف الولايات المتحدة . وطبق عليهم استبيان يضم مقياسا للاتجاهات نحو الأبعاد السابقة . وباستخدام التحليل العاملى خرج البحث بوجود ثلاثة أنماط

من المحررين الدينيين : الأول ، هو نمط المحرر المحايد neutral reporter الذى يعد أكثر انتماء لوظيفته ، ولا يشعر بوجود قيود على عمله من الكنيسة ، ويعتقد فى ضرورة بقائها بعيدا عن التأثير على المادة الإعلامية الدينية . أما النمط الثانى فأسماهم الباحث بالإنسانيين أو النسبيين humanists or relativists وهم الذين يفرقون بين عملهم فى الإعلام الدينى ونشاطهم داخل الجماعة الدينية التى ينتمون إليها ، بعكس النمط الثالث الذى أسماهم "بالتقليديين" traditionlists أو "ذوى العقيدة" believers الذين يعتقدون فى أهمية الدين فى الحياة المعاصرة ، وهؤلاء لا يشعرون بالرضا تجاه وظيفتهم بوجه عام .

وتدل الدراسات والبحوث التى أجريت حول علاقة القائم بالاتصال بمهنته على أهمية هذا المحور فى الدراسات التى تناولت هذه الحلقة الاتصالية تناولا إمبريقيا . وقد اتسمت هذه البحوث – إلى جانب كمها الكبير – بمحاولات التطوير المنهجى وإدخال المقاييس النفس – اجتماعية فى دراستها بالاستعانة بأساليب الإحصاء التحليلى . ومن ثم ، فإنه بتطور هذه المقاييس أمكن إجراء المقارنة بين تطبيقاتها على مستوى الدول المتقدمة والنامية لإثراء المقارنة عبر الثقافات فى مجال بحوث الاتصال الجماهيرى .

٤ – وإلى جانب المجالات السابقة التى طرقتها بحوث القائم بالاتصال ، فإن بعض هذه البحوث قد ركز اهتمامه على العوامل المؤثرة على أدائه لدوره فى العملية الاتصالية ، وعلاقاته المختلفة بمصادره وجمهوره .

فقد ركز أحد البحوث على العوامل المختلفة المؤثرة على اختيار حراس البوابات للأخبار الأجنبية فى الصحف الأمريكية [٤٤] . وقد طبق استبار بالبريد على عينة قومية من ٥٤٠ من الصحف اليومية تم سحبها من بين رؤساء تحرير هذه الصحف أو من ينوبون عنهم . وقد ضمت الأداة مقياسا لقياس أهمية ١٢

عاملا يتوقع وجود تأثير لها على عملية الاختيار ، تراوحت بين مدى صلة الحدث بالولايات المتحدة ، وتوقيته واهتمامات الجمهور به والأبعاد الإنسانية المختلفة له . وإلى جانب ذلك ضم الاستبار بيانات الخلفية الدراسية والعلاقات المختلفة للمبحوث ، كما ضم بيانات حول الصحيفة اليومية ومدى اهتمامها بالأخبار الخارجية . وأظهرت النتائج وجود مجموعة من العوامل التى تتحكم فى اختيار الخبر الخارجى ، حيث تفوقت العوامل الخاصة بتهديد الحدث لأمن الولايات المتحدة أو السلام العالمى ودرجة اهتمام القارئ ، بالإضافة إلى مدى وجود خسائر فى الأرواح . إلا أن البحث قد أظهر وجود مساحة ضيقة فى حرية انتقاء الأخبار تتاح أمام حراس البوابات فى الصحف محل الدراسة ، وكذلك تأثر أخبار الدول بمدى تقدمها الاقتصادى ، حيث لا تحظى أخبار العالم الثالث باهتمام وسائل الإعلام فى العالم المتقدم .

واهتم باحث آخر باختبار العوامل المؤثرة على اختيار القصة الخبرية ولكن بالتطبيق على محطات الإذاعة فى ست ولايات أمريكية [٤٥] ، تم اختيارها بناء على متغير حجم السوق الإعلامى بحيث تمثل الأحجام المختلفة له . وضمت العينة ٣٢ من حراس البوابات بهذه المحطات . وقد قام الباحث بنوع من الملاحظة بالمشاركة بوجوده بغرفة الأخبار مع محررى العينة أثناء الإعداد لنشرة الأخبار ملاحظا كل قصة خبرية متاحة وما يذاع منها . وقد تم تحليل العناصر الخبرية التى يتم قبولها من جانب حارس البوابة ، وتلك التى يتم رفضها وقياس مدى تكرار كل منها . وقد خرج الباحث بنتائج حول ملامح حراس البوابات من حيث العمر وسنوات الخبرة والتعليم وعلاقتها بمدى اتساع السوق الإعلامى الذى يعملون به . كما خرج بأن أكثر العناصر الخبرية التى تفرض نفسها على حارس البوابة فى العينة كان عامل "الصراع" ، ويماثله عامل "شهرة" محور الحدث ، خاصة إذا ما اقترنا

بعاملى "القرب" و "الحداثة" . وبناء على ذلك فإنه لا يوجد عامل وحيد بعينه يؤثر أكثر من غيره وإنما اقتران العوامل وتفاعلها هو الذى يحدد مدى أهمية الخبر ويدفع بإذاعته إلى الجمهور .

وتناول بحث آخر الضغوط فى قنوات الأخبار بالنسبة لحراس البوابات فى الصحف الأمريكية (٤٦) ، ومدى تأثر سلوكهم بظروف المجتمع وموقفهم من القضايا التى تتناولها الأخبار ، وباتجاهات الناشر نحو تلك القضايا . وقد سعى البحث إلى قياس هذا السلوك من خلال التغطية الإخبارية لقضية محددة وهى قضية الرعاية الطبية للمسنين ، واستعان لذلك بأساليب بحثية متعددة ، منها تحليل مضمون الصحف نحو تلك القضية ، إلى جانب مقياس للاتجاهات والمدركات حول الرعاية الطبية طبق على عينة من ١٧ من حراس البوابات فى الصحف المسائية بولاية كنتاكى . وقد خرج البحث بنتائج حول ضعف العلاقة بين الرأى العام المتوقع إزاء القضية وسلوك حارس البوابة ، بينما كان اتجاه الناشر هو العامل الحاسم فى التأثير داخل القناة الإخبارية .

ومن بين العوامل المؤثرة على سلوك القائم بالاتصال فى عمله ، اهتمت دراسة أخرى بالقيم الأخلاقية للصحفيين فى الصحف اليومية الأمريكية ، وكيفية اكتسابها والعوامل المؤثرة فيها (٤٧) . وقد طبقت استمارة استبيان بالبريد على ٤٠٩ مبحوثين . وإلى جانب البيانات الأساسية للمبحوثين ، اشتملت أداة البحث على ثمانية عوامل تتصل بمصادر القيم الأخلاقية المهنية ، يقوم المبحوثون بترتيبها من حيث الأهمية . وخرج البحث بتأكيد أن قيم طاقم التحرير تتأثر بجو غرفة الأخبار ومناقشات الزملاء ، فالخبرة اليومية والملاحظة لظروف العمل وآراء الزملاء – خاصة الأكثر خبرة – تسهم بشكل واضح فى تشكيل القيم الأخلاقية المهنية قد يفوق تأثير التنشئة الأسرية فى هذا المجال .

وقد قام باحثان غربيان بدراسة على حراس البوابات المصريين فى النصف الثانى من السبعينيات ، للتعرف على عاداتهم الإعلامية [٤٨] ، عن طريق إجراء استبار مع ٢٥ من القيادات الإعلامية المصرية فى الإذاعة والتليفزيون والصحف الصادرة من القاهرة . وأوضحت النتائج أن حراس البوابات المصريين كثيفو التعرض لوسائل الإعلام المختلفة ، كما أنهم يتعرضون بانتظام للإعلام الغربى من صحف ومحطات إذاعة أجنبية . وبالنسبة للأخيرة فضلت الغالبية محطة الإذاعة البريطانية BBC على صوت أمريكا لموضوعيتها ودقتها . كما اتضح أن وسائل الإعلام الأجنبية هى من المصادر الأساسية فى العمل ، بينما تعتبر الصحف والإذاعة المصرية مصادر إضافية للمعلومات وخاصة المحلية . وقد أوضح البحث أن حراس البوابة المصريين يتأثرون بوسائل الإعلام الغربية ، ويبدو هذا الأثر فيما يطبع أو يبث فى مصر من أخبار وموضوعات .

كذلك ، فقد كان من بين العوامل المؤثرة على أداء القائم بالاتصال – والتى اهتمت بعض الدراسات الإمبريقية بتناولها – العلاقة بينه وبين الجمهور الذى يتوجه إليه برسالته الاتصالية . ومن هذه البحوث بحث أجرى عن إدراك الصحفيين لجمهورهم فى كل من بريطانيا وألمانيا الغربية وقتئذ [٤٩] . وقد تم تطبيق استبيان يتضمن مقياسا للاتجاهات حول إدراك الصحفى لدوره فى المجتمع ولدور الصحافة بوجه عام ، وادراكه لجمهوره ، وتم تطبيقه على عينة من ٤٥٠ صحفيا بريطانيا و٤٠٥ صحفيين ألمانيين . وخلص البحث إلى تميز الصحفيين فى المجتمع الديمقراطى عن جمهورهم نتيجة لاختلاف نسق القيم والاتجاهات السياسية ، ومن ثم فهم جماعة أو فئة اجتماعية ذات رأى خاص تتسم بدرجة عالية من التجانس ، مما يسهم فى زيادة الفجوة مع الجمهور . وقد قارن البحث بين الصحفيين الألمان والبريطانيين من حيث مسئولياتهم تجاه

الجمهور . فبينما يرى الألمان أنفسهم كعناصر سياسية نشطة فى إطار الديمقراطية وتشكيل الرأى العام ، فإن الصحفيين البريطانيين قد أعطوا الأولوية لوظيفة إمداد الجمهور بالمعلومات . فى حين اتفقت العينتان على أن جمهورهما غير مساو لهما ثقافيا وسياسيا .

كما اهتم بحث آخر بعلاقة الصحفى بجمهوره فى إطار ممارساته الإعلامية التى ضمت أيضا علاقته بزملائه (٥٠) . وقد تم إجراء هذا البحث فى إطار مشروع للجمعية الأمريكية لمحررى الصحف حول مقروئية الصحف الأمريكية التابعة لها ، بالإضافة إلى ٨٣ صحيفة أخرى . ويتناول البحث الذى نحن بصدده نتائج الأجزاء الخاصة بالممارسات الإعلامية للصحفيين . وقد ضمت العينة عينتين فرعيتين : الأولى شملت ٤٨٩ صحفيا من صحف الجمعية ، والأخرى تكونت من ١١١٨ صحفيا من الصحف الأخرى تمثل الولايات المتحدة تمثيلا جغرافيا شاملا . وتم تطبيق استبيان يضم مقاييس للاتجاه حول العلاقة مع الجمهور ومع الزملاء وبيئة العمل الصحفى . وخرج البحث بأن أغلبية الصحفيين فى العينتين لهم اتصالات قوية مع الجمهور ، ويعتقدون بأهمية التفاعل مع المجتمع المحلى . كما أن الأغلبية أيضا لها علاقات ممتدة مع زملائهم . ومع ذلك فإنهم أقروا بعدم كفاية ما لديهم من اتصالات بالجمهور نتيجة متطلبات العمل ، واستعاض آخرون بالعلاقة مع زملاء المهنة عن علاقتهم بالجمهور العام . وحدد البحث العوامل المؤثرة فى مدى عزلة الصحفى عن مجتمعه فى عامل السن والخبرة والتقدم المهنى والموقع الوظيفى .

وفى إطار العوامل المؤثرة على أداء القائم بالاتصال – أيضا – ، تناول باحثان ألمانيان بالدراسة مفهوم "الموضوعية" وكيفية إدراكه بين محررى الأخبار فى وسائل الإعلام فى أربع دول غربية ، وهى : الولايات المتحدة ، وبريطانيا ،

وألمانيا ، وإيطاليا [٥١] . وضمت العينة ٦٠٠ من محررى الأخبار فى الصحافة والإذاعة والتليفزيون ، وقد طبق عليهم استبيان واحد - بلغات مختلفة - عن طريق البريد . وأسفر البحث عن الأهمية التى يعطيها المحررون فى العالم الغربى للموضوعية كقيمة مهنية ، وإن كانت هناك فروق بسيطة بين البلدان المختلفة . ففى الولايات المتحدة وبريطانيا يؤكد المحررون فى مفهوم الموضوعية على وظيفة الإعلام الإخبارى كموصل بين جماعات النفوذ وبين العامة ، بينما فى أوربا يرتبط المفهوم بالحصول على الحقائق صعبة المنال ونقل حقيقة ما يحدث على المسرح السياسى . كذلك تأثرت أهمية مفهوم الموضوعية لدى المحررين - فى كل البلدان - باختلاف فهمهم له ومدى تقليديته . كما تأثرت أهمية الموضوعية سلبا فى ألمانيا بمدى حداثة السن وبالميل نحو اليسار كعقيدة . كذلك ارتبط مفهوم الموضوعية باتجاه المبحوثين نحو الدور المفترض للأخبار ووظيفتها إما كمدافع عن المجتمع أو كانعكاس شامل لكل ما فيه . وأكد البحث على تأثير مدى فهم الموضوعية وأهميتها بين محررى الأخبار على فهم وإدراك الجمهور للواقع . فالجمهور الأمريكى يستقبل رؤى متعددة للواقع تمثل وجهة نظر جماعات النفوذ والمصالح المختلفة ، فى حين يستقبل المواطن الأوروبى صورة أكثر شمولا وعمقا فى التحليل لما يجرى من أحداث .

ومن استعراض بحوث القائم بالاتصال التى أجريت حول العوامل المؤثرة فى أدائه ، يتضح أن أغلبها قد حصر نطاقه فى العوامل المؤثرة فى أدائه للوظيفة الإخبارية ، ومن ثم فقد ضاق مفهوم القائم بالاتصال إلى إحدى فئاته وهى حراس البوابة .

وبصفة عامة ، فإن حصيلة البحوث والدراسات الأجنبية التى أجريت حول القائم بالاتصال تشير إلى الاهتمام النسبى لمجتمع البحث الاجتماعى بهذه الفئة ،

التى يشكل عملها حلقة هامة من حلقات العملية الاتصالية ، وذلك مقارنة بالبحوث العربية . ومن ناحية أخرى ، فقد تنوعت مجالات هذه البحوث فتناولت الأبعاد المختلفة المتصلة بالقائم بالاتصال وممارسته لمهنته فى المحيط الاتصالى والمجتمعى الذى يعمل فى إطاره . ومن ناحية ثالثة ، فإن غالبية هذه البحوث قد استخدمت إمكانات الإحصاء التحليلى فى تحليل الظواهر والأبعاد المدروسة ودراسة الارتباطات بينها ، كما لجأ بعضها إلى مقارنة أوضاع القائم بالاتصال فيما بين بلدان المجتمع الغربى ، ووسع البعض الآخر من نطاق هذه المقارنة لتمتد عبر الثقافات المختلفة بالمقارنة بين تلك الأوضاع فى كل من العالم الغربى والعالم الثالث .

ومما لا شك فيه أن تلك البحوث والدراسات الأجنبية قد أمدت الباحثين فى مجال الاتصال الجماهيرى بخلفية واسعة عن أحد المكونات الرئيسية فى عملية الاتصال الجماهيرى ، وأثرت – بالتالى – مجالا من مجالات الدراسات الإعلامية كان حتى وقت قريب يعانى من ضعف الاهتمام ، ومن ثم من افتقار إلى المعلومات الأساسية التى تسهم فى عملية التراكم المعرفى فى العلوم الإنسانية .

المراجع

١ - رشتى ، جيهان : *الأسس العلمية لنظريات الإعلام* . القاهرة . دار الفكر العربى ، ١٩٧٨ ، ص ص ٢٩٣ - ٢٩٤ .

٢ - أغا ، ألفت حسين ، *القائمون بالاتصال وقضايا التنمية ، دراسة ميدانية لعينة من القائمين بالاتصال فى المجتمع المصرى* . رسالة دكتوراه ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٥ .

٣ - *المرجع نفسه* ، ص جـ .

٤ - Menanteau-Horta, D., Professionalism of Journalism in Sentiago de Chilé, *Journalism Quarterly,* Vol. 44, No. 4(1967), pp. 715-724.

٥ - عبد الرحمن ، عواطف ، وآخرون : *القائم بالاتصال فى الصحافة المصرية* . القاهرة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ص ٥٠ - ٥٤ .

٦ - Ettema, James, et al ., Professional Mass Commnunication, in Berger & Chaffee, *Handbook of Comnunication Science.* U. S., Sage Pnblications, Ltd., 1987, p. 747.

٧ - عبد الرحمن ، عواطف ، مرجع سابق ، ص ص ٥٢ - ٥٣ .

٨ - عبد المجيد ، ليلى : *سياسات الاتصال فى العالم الثالث* ، القاهرة ، دار الطباعى العربى ، ١٩٨٦ ، ص ٢٣ .

٩ - عبد النبى ، عبد الفتاح : *القدرة على الاتصال والتنمية الريفية : دراسة تحليلية ومشاهدة واقعية،* فى سالم ، نادية وآخرون : *ندوة الإعلام والمشاركة فى التنمية* . القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩٣ ، ص ١٢٦ .

١٠ - البيومى ، عادل : *البرامج الدينية فى التليفزيون المصرى ودورها فى التثقيف الدينى للشباب* ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٧ .

١١ - أغا ، ألفت ، مرجع سابق ، ص ٧١ .

١٢ - Hiebert, R. et al., *An Introduction to Modern Commumication.* New York, Longman, 1989, pp. 422-3.

١٣ - Talaat, Shahinaz, *Communication Process and Effect.* Cairo, The Anglo Egyptian Bookshop, 1983. p. 9.

١٤ - الفلاحى ، حسين على حسن : *برامج الأطفال فى تليفزيون الجمهورية العربية اليمنية : دراسة تطبيقية* . رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير من معهد الطفولة ، جامعة عين شمس ، ١٩٩١ ، ص ١٨٧ .

١٥ - انظر ، كمثال على هذه الدراسات :

علم الدين ، محمود : *مصداقية الاتصال* ، القاهرة ، دار الوزان للطباعة والنشر ، ١٩٨٩ ، ص ١٨ . وأيضا : أبو عامود محمد السيد : *الاتصال بالجماهير وصنع القرار السياسى فى مصر فى الفترة من ٧٠ – ١٩٨١* . رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ص . ٣٨ – ٤١ .

١٦ – بيتر ، چون : *الاتصال الجماهيرى* ، ترجمة عمر الخطيب ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٧ ، ص ٣٥ .

١٧ – عزت ، محمد فريد محمود : *قاموس المصطلحات الإعلامية* . جدة ، دار الشروق ، ١٩٨٤ ، ص ١٤٩ .

كذلك انظر : رشتى ، چيهان : *الإعلام ونظرياته فى العصر الحديث* . القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٧١ . ص ص ٤٦٧ – ٤٧٣ .

١٨ – Boyed, D., et al, Media Habits & Egyptian Gatekeepers, *The Gazzette*, Vol. 25, No. 2, 1979, pp. 106-13.

١٩ – Schramm, Wilbur, *Mass Communication*. Chicago University of Illinois Press, 1972, pp. 176-7.

٢٠ – Bass, Abraham, Refining the Gatekeeper Concept : a U. N. Radio Case Study, *Journalism Quarterly*, Vol. 46, No. 1, 1969, p. 69.

٢١ – انظر ، كأمثلة على هذه الدراسات النظرية الأجنبية :

Andereoti, V. & Stephen, W., Effects of Media Communicator and Message Position on Attitude Change, *Public Opinion Quarterly*, Spring 1978, pp. 59-70.

Parsons, M. B., A Political Profile of Newspaper Editors, *Journalism Quarterly*, Vol. 53, No. 4, 1976, pp. 700-705.

Wilson, David, *The Communicators and Society*. New York, Pergamon Press, 1968.

Merril, J. C. and Lowerstein, R., *Media Messages and Men: New Prespectives in Communication*. New York, David Mckay Company, Inc., 1971.

Heibert, R. E., et al, op cit.

Agee, Warren, et al., *Main Cunrents in Mass Communication*. 2nd. Edition, New York, Harper & Row, 1986, pp. 20-33.

Bass, op. cit., pp. 69-72.

Ettema, et al., op. cit., pp. 747-749.

أما الدراسات العربية النظرية حول هذا المحور فقد تضمنت :

رشتى ، چيهان : *الإعلام ونظرياته فى العصر الحديث*، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٧١ .

وأيضا الأسس العلمية لنظريات الإعلام ، مرجع سابق .

وكذلك ، أبو العيون ، أحمد ، ناهد : *تقويم التجربة المصرية فى الإعداد الأكاديمى والتدريب*

المهنى للصحفيين رسالة دكتوراه ، قسم الصحافة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٨ .
وأيضا عبد المجيد ، ليلى : مرجع سابق . كذلك عبده ، محمود يوسف : *دور قادة الرأى الدينيين فى معالجة قضايا الشباب*، رسالة دكتوراه ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧ .

٢٢ – طبالة ، عفاف عبد الجواد ، *التحقيق فى التليفزيون المصرى* ، رسالة ماجستير ، قسم الإذاعة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧ .

٢٣ – لطفى ، هويدا محمد ، *برامج المنوعات فى الإذاعة الصوتية* : دراسة مقارنة عن البرنامج العام والشرق الأوسط . رسالة ماجستير ، قسم الإذاعة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧ .

٢٤ – رزق ، سامية ، *ترشيد برامج الأطفال فى الإذاعة المسموعة كأداة لتثقيف الطفل المصرى : دراسة تطبيقية تحليلية* . رسالة دكتوراه ، قسم الإذاعة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٤ .

٢٥ – عطية ، چيهان إلهامى ، *الصحافة المصرية وقضايا المرأة العربية خلال العقد العالمى للمرأة (١٩٧٥ – ١٩٨٥)* . رسالة ماجستير ، قسم الإذاعة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ .

٢٦ – السمرى ، هبه الله بهجت : *الأعمال الدرامية السينمائية والتليفزيونية للكاتبات المصريات : دراسة تحليلية وميدانية* ، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه ، قسم الإذاعة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٩١ .

٢٧ – عبد النبى ، عبد الفتاح : *دور الصحافة فى تغيير القيم الاجتماعية* . رسالة دكتوراه ، قسم الصحافة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧ .

٢٨ – البيومى ، مرجع سابق .

٢٩ – المراقبة العامة والبحوث والإحصاء ، باتحاد الإذاعة والتليفزيون : بحث *تقييم البرامج الدينية فى الإذاعة والتليفزيون* . القاهرة ، ديسمبر ، ١٩٧٩ ، ص ص ١٠٩ – ١٢٤ .

٣٠ – أغا ، ألفت : مرجع سابق .

٣١ – عبد الرحمن ، عواطف ، وآخرون : مرجع سابق .

٣٢ – Day, Laurence, The Latin American Journalist; a Tentative Profile, *Journalisn Quarterly*, Vol. 45, No. 3, 1968, pp. 509-15.

٣٣ – Ismach, A. H. & Dennis, E., A Profie of Newspaper and Television Reporters in A Metropolitan Setting, *Journalisn Quarterly*, Vol. 55, No. 4, 1978, pp. 739-43.

٣٤ – Weaver, D., et al., U. S. Television, Radio and Newspaper Journalists, *Journalism Quarterly*, Vol. 63, No. 4, 1986, pp. 683-92.

٣٥ – Ranly, Don, A Look at Editors : Content and Future of the Sunday Newspaper Magazine, *Journalism Quarterly*, Vol. 58, No. 2, 1981, pp. 279-85.

٣٦ – Barrett, G. H., Job Satisfaction Among Newspapers' Women, *Journalism Quarterly*, Vol. 61, No. 3, 1984, pp. 593-9.

٣٧ – Bramlett, Solomon, Predictors of Job Satisfaction Among Black Journalists, *Journalism Quarterly*, Vol. 68, No. 3, 1991, pp. 703-12.

٣٨ – Powers, Angela, The Effect of Leadership Behaviour on Job Satisfaction and Goal Agreement and Attainment in Local T. V News, ***Journalism Quarterly***, Vol. 68, No. 4. 1991, pp. 772-80.

٣٩ – Stam, K. & Underwood, D., The Relationship of Job Satisfaction to Newsroom Policy Changes, *Journalism Quarterly*, Vol. 70, No. 3, 1993, pp. 528-43.

٤٠ – نظرا للأهمية المنهجية والنظرية التى تمثلها بحوث التوجه المهنى لدى القائم بالاتصال ، فقد تم إعداد تقرير فرعى يتضمن حصرا شاملا لكل البحوث التى استخدمت هذا المفهوم واقتربت من دراسته ميدانيا . للنظر بالتفصيل فى تلك البحوث وإسهاماتها ، انظر :

كمال ، آمال : "التوجه المهنى لدى القائم بالاتصال" ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الثلاثون ، مايو سبتمبر ١٩٩٣ ، ص ص ٧٧ – ١٠١ .

٤١ – Bridges, J., Daily Newspaper Managing Editors' Perception of News-Media Functions, *Journalisn Quarterly*, Vol. 68, No. 4, 1991, pp. 719-28.

٤٢ – Mc Cleneghan, J. S., Sportswiters Talk About Themselves: An Attitude Study, *Journalism Quarterly*, Vol. 67, No. 1, 1990, pp. 114-8.

٤٣ – Ranly, Don, How Religion Editors of Newspapers View Their Jobs and Religion, *Journalism Quarterly*, Vol. 56, No. 4, 1979, pp. 244-9.

٤٤ – Chang, T. &Lee I., Factors Affecting Gatekeepers' Selection of Foreign News : A National Survey of Newspapers Editors, *Journalism Quarterly*, Vol . 69, No. 3, 1992, pp. 554-61.

٤٥ – Buckalew, J. K., The Local Radio News Editors, as a Gatekeeper, *Journal of Broadcasting*, Vol. 18, No. 2, 1974, pp. 211-21.

٤٦ – Donhew, L., Newspapers' Gatekeepers and Forces in The News Channel, *Public Opinion Quarterly* , Vol. 31, No. 1, 1967, pp. 61-8.

٤٧ – Enderes, F. F., Influences on the Ethical Socialization of U. S. Newspaper Journalists, *Newspaper Research Journal*, Vol. 6, No. 3, 1985, pp. 47-56.

٤٨ – Boyd, D., op. cit., pp. 106-13.

٤٩ – Donsbach, W., Journalists' Conceptions of Their Audience; Comparative Indicators for the Way British and German Journalists Define Their Relations to the Public, *The Gazette*, No. 32, 1983, pp. 19-36.

٥٠ – Burgoon, J., et al., Commumication Practices of Journalists: Interaction with Public, Other Journalists, *Journalism Quarterly*, Vol. 64, No. 1, 1987, pp. 125-32.

٥١ – Donsbach, W. & Klett, B., How Journalists in Four Countries Define a Key Term of their Profession, *The Gazatte*, No. 51, 1993, pp. 53-83.

Abstract

A READING IN THE LITERATURE ON THE COMMUNICATOR

Nagwa El Fawal

The aim of this article is to review both the Egyptian and western researches and studies concerning an important member in the process of mass communication: the communicaton It begins by defining the concept, and clarifing the differences existing with other related concepts, such as the "source" and the "gatekeeper". The article discusses the Egyptian literature in the subject, which is very recent if compared to foreign interest in it. The article also classifies the western literature to several sub-divisions, that studies and researches clustered around, such as: the communicator's profile in many clutures and sectors, his attitude towards his profession, the limits of his job satisfaction, and factors affecting his performance and relations. In other words, the article examines both Egyptian and western studies' contribution in the field of mass communication research, concerning the communicator.

المجتمع المدنى :
تجربة مصر

عزت حجازى*

نقطة التركيز فى هذا المقال هى مدى ملاءمة مفهوم المجتمع المدنى لتحليل الأوضاع فى مصر . ويبدأ المقال بإستعراض موجز لظهور وتطور فكرة وظاهرة المجتمع المدنى فى أوروبا الغربية . وفى محاولة لتحليل أوضاع ما يمكن أن يسمى المجتمع المدنى فى مصر ، نقترح أربع مراحل : الإرهاصات ، والنشأة الحقيقية ، والتطور المعاصر ، والصراع على السيطرة عليه .

ويعتمد التحليل على عدد من الدراسات الأمبيريقية للتدليل على أنه لم يظهر فى مصر – حتى الآن – مجتمع مدنى بالمعنى الدقيق .

مقدمة

يقصد بالمجتمع المدنى civil society مجموع المنظمات والجمعيات والروابط ، وما إليها ، الشعبية (غير الرسمية) التى ينضم الناس إليها باختيارهم ، وينشطون من خلالها لتحقيق أغراض اقتصادية وسياسية وثقافية ، فئوية أو عامة ، ويفعلون ذلك مستقلين عن الدولة وربما فى مقابلها .

ولهذه الطبيعة المركبة للمجتمع المدنى وتعدد وظائفه ، تطرح مفاهيم كثيرة كبدائل له أو لما يتفرع منه أو يدخل فيه من تكوينات . يعده البعض القطاع الثالث ، بعد الدولة – القطاع الحكومى – ، والقطاع الخاص ، ويطلق عليه آخرون القطاع

* أستاذ علم الاجتماع ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الثانى والثلاثون ، العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٩٥ .

الأهلى ، باعتباره تجسيدا لمبادرات شعبية - غير حكومية ، ويسميه البعض قطاع المنظمات التى لا تهدف إلى الربح ، ويركز آخرون على الطبيعة التطوعية للعضوية فيه والعمل من خلاله [1] .

وفى رأينا أن المفهوم الأشمل فى التغطية والأدق فى التعبير عن الظاهرة هو "المجتمع المدنى" ، وهو الأصل والأكثر ترددا فى التحليلات السوسيولوچية . وهذا ما سنأخذ به فى هذه الورقة . ويهم أن نشير إلى أنه ، على العكس من المفهوم الشائع "القطاع الأهلى" ، يضم المجتمع المدنى كل المنظمات والجمعيات ، وما إليها ، التى تنشأ وتنشط فى المجال "الشعبى" ، بما فيها الأحزاب السياسية ، والجمعيات والاتحادات المهنية ، وغيرها .

ويتردد مفهوم المجتمع المدنى ، ومفاهيم بديلة له وأخرى ترتبط به ، فى الخطاب العلمى وبعض وسائل الاتصال الجماهيرى بكثرة واضحة منذ أوائل الثمانينيات ، وصار أمره ملحوظا الواضح فى التسعينيات . وقد صاحب هذا ، وربما دفع إليه ، النمو الكبير غير المسبوق فى منظمات المجتمع المدنى ، والتوسع الملحوظ فى أنشطته وفاعليته ، والبحث عن آليات يمكن أن تساعد فى تجاوز أزمة تعثر العمل العام وأزمة المجتمع بعامة . وما يجرى فى هذا المجال لا يحدث بالصدفة ولا كبدعة عارضة ، وإنما هو استجابة لتحولات اجتماعية اقتصادية وسياسية مهمة ، ومطالب محلية ملحة ، وضغوط إقليمية ودولية من الصعب أن تقاوم .

وعلى الرغم من أهمية الظروف الدافعة للتعرض لمفهوم المجتمع المدنى ، وخطورة المهمة التى يخطط لتوظيفه فى إنجازها ، فإن استخدامه فى مصر مازال ينطوى على شئ من الغموض ، كما إن مشروع توظيفه فيه كثير من جوانب القصور . وفى حين أن التراث العالمى فى الموضوع غنى ومتنوع ، فإن الدراسات

الأكاديمية باللغة العربية حوله مازالت قليلة [٢] .

ونطرح فى هذه الورقة رأيا فيما ينطوى عليه الموضوع من قضايا ، ورؤية لإمكانات نشأة وفاعلية مجتمع مدنى فى مصر .

اولا : نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدنى[٣]

ظهر مفهوم المجتمع المدنى فى مرحلة التحول من "النظام القديم" إلى "النظام الجديد" فى أوربا الغربية . وكان "النظام القديم" يقوم على سيطرة الكنيسة وأمراء الإقطاع فى نظام حكم تيوقراطى وأوتوقراطى ، يستند إلى الحق المقدس للملوك فى الحكم باعتبارهم خلفاء الله على الأرض ، مما ترتب عليه أن كانت سلطتهم مقدسة مطلقة ، لا يجوز الخروج عليها ، ولا حتى رفض الانصياع لها . وكان هذا يعنى عدم وجود فرص لظهور تكوينات أو قوى اجتماعية خارج جهازى الدولة والكنيسة .

أما "النظام الجديد" ، الذى تحقق بالثورات الأوروبية الكبرى ، وأبرزها الثورة الفرنسية (١٧٨٩) ، فقد حلت فيه البورجوازية ، الطبقة الصاعدة الجديدة ، محل رجال الدين وأمراء الإقطاع . وكان من أبرز ملامحه أنه رأسمالى يقوم على حرية العمل والتجارة ، وديمقراطى يستند إلى التسليم بحقوق الإنسان والتعددية السياسية وتداول السلطة من طريق الانتخاب ، وقبول الدولة باعتبارها أداة متابعة تنفيذ "العقد الاجتماعى" بين القوى الاجتماعية المختلفة ، أو بين أجهزة تمثيل هذه القوى ، وهى ما عرف باسم "المجتمع المدنى" .

ولكن الفكر الأوروبى الغربى ليس على اتفاق تام بشأن المجتمع المدنى والدولة . فالمثاليون من الفلاسفة وعلماء الاجتماع ، ومن إليهم ، ينظرون إلى الدولة باعتبارها طرفا محايدا ، أو حكما ، بين القوى الاجتماعية المختلفة . ووظيفة الدولة

فى نظرهم هى متابعة تنفيذ "العقد الاجتماعى" ، أو إلزام القوى الاجتماعية المختلفة بما يقضي به ، والمحاسبة على ذلك . أما المجتمع المدنى فهو - بحسب رأيهم - وجود اجتماعي منفصل عن الدولة بعيد عن إرادتها وتأثيرها ، ينشأ ويتطور لتمثيل القوى الاجتماعية المختلفة ، أو بعضها على الأقل ، فى مقابل الدولة . وعلى الرغم من تباين موقعها فى البناء الاجتماعى ، فإن الدولة والمجتمع المدنى ليسا نقيضين بالضرورة ، وإنما هما كيانان متكاملان ، وإن كانا متصارعين أحيانا .

وفى بدايات ظهوره ، لم يكن مفهوم المجتمع المدنى يعنى الانفصال عن الدولة ، بل يمكن القول إنه لم يكن هناك تمييز حاد بينهما . فالدولة نشأت لإنهاء حالة "الوضع الطبيعى" التى سادت منذ وجد الإنسان على الأرض ، وممارسة السيادة الكاملة وغير القابلة للتفويض على شئون المجتمع .

ولكن إذا كان فلاسفة العقد الاجتماعى ، وجون لوك بصفة خاصة ، حريصين على التأكيد على العلاقة بين المجتمع المدنى والدولة ، فقد كانوا حريصين بالقدر نفسه على فصل المجتمع المدنى عن الكنيسة ، وإنهاء هيمنة الكنسى - المقدس ، التى استمرت لقرون ، حتى نهاية العصور الوسطى الأوربية .

وربما كان أنطونيو جرامشى آخر وأهم الفلاسفة البارزين الذين عنوا بتحليل ومناقشة مفهوم المجتمع المدنى ، قبل أن ينتقل الاهتمام به إلى المشتغلين بالعلوم الاجتماعية . والمجتمع المدنى فى نظر جرامشى - الذى كان فكره تطويرا لا يخلو من الإبداع للفكر الماركسى - هو مجموع التنظيمات المختلفة فى "البنية الفوقية" ، التى تحقق هيمنة الدولة ، أو الطبقات التى تمثلها ، على المجتمع ، عن طريق الثقافة . ويتم السيطرة للدولة - أو القوى التى تمثلها فى التحليل الأخير - بفعل الأجهزة الأيديولوجية للدولة من جهة ، وأجهزة الدولة ذاتها ومؤسسات

المجتمع المدنى المختلفة ، من جهة أخرى . فالمجتمع المدنى هو مجال التنافس الأيديولوچى ، وليس مجال التنافس الاقتصادى كما تصور هيجل وماركس . وفى رأى جرامشى إنه لا سبيل إلى مقاومة وإنهاء هيمنة الدولة إلا بجهود جادة "للهيمنة المضادة" من قبل البروليتاريا ، ومن خلال مؤسسات المجتمع المدنى الخاصة بها (وبهذا يكون لبعض عناصر البنية الفوقية – القانون – دور حاسم فى تطوير البنية التحتية – الأساسية) .

وبعد جرامشى انتقل الاهتمام بمفهوم المجتمع المدنى إلى المشتغلين بالعلوم الاجتماعية – والعلوم السياسية وعلم الاجتماع بصفة خاصة . ومع هذا الانتقال ، تخلص المفهوم من كثير من أبعاده الفلسفية والأيديولوچية ، وأصبح – فى تحديد إجرائى بسيط – يعنى المنظمات والمؤسسات والأجهزة ، وما إليها ، التى ينتظم فيها الأفراد باختيارهم ، ويستطيعون من خلالها تحقيق النفع الخاص والعام من جهة ، وممارسة درجة من المشاركة السياسية من جهة أخرى .

وربما كان تصور المجتمع المدنى الأقرب إلى الفهم المعاصر له هو ذلك الذى ورد عند ألكسيس دى توكفيل . فهو يبدى إعجابا شديدا بقدرة الأميريكيين الفائقة على الانتظام ، باختيارهم ، فى جمعيات أو مؤسسات طوعية ، تتميز بطاقات هائلة وقدرة كبيرة على الإنجاز . وتمثل هذه الجمعيات – فى نظره – بديلا ثالثا أفضل من تسلط الإقطاعيين على الحياة العامة ، أو تدخل جهاز الدولة فيها . وكان دى توكفيل مقتنعا بأن أية استراتيچية سليمة للتقدم يجب أن تقوم على مبادرة مؤسسات المجتمع المدنى ، التى يلزم أن تنفذ إلى كل جانب من جوانب الحياة فى المجتمع : الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية ، والثقافية ، وغيرها . وإذا كان لا يذهب إلى حد المناداة بإلغاء الدولة أو حتى إضعافها ، فإنه يرى أن تكون مؤسسات المجتمع المدنى "عين المجتمع الواعية الساهرة" ، التى تتابع أداء جهاز

الدولة وتصححه ، فضلا عن تحقيق مصالح أعضائها .

ثانيا: ظروف نشأة وتطور المجتمع المدنى[٤]

قد يكون من المفيد أن نستكمل العرض السابق - الموجز بالضرورة - لدلالات مفهوم "المجتمع المدنى" بالإشارة إلى بعض الظروف والقضايا التى تتعلق بنشأته وتطوره .

فمن ناحية أولى يرتبط مفهوم المجتمع المدنى بظهور الدولة الحديثة فى أوربا الغربية ، أو منطقة الحضارة الأوربية الغربية بتعبير أدق ، وهى رأسمالية ديموقراطية . أى أن المفهوم يرتبط بقيم ومفاهيم بارزة ، مثل : حقوق الإنسان ، والديموقراطية ، والتعددية ، والصراع الاجتماعى ، والتمثيل ، والانتخاب ، والتنظيم ، وغيرها . وعلى الرغم من أن هذه ليست شرطا ضروريا لظهور المجتمع المدنى ، فإن من العسير أن يظهر مجتمع مدنى ويزدهر فى مجتمع محروم منها . وبالطبع لا يكفى أن يكون هناك بعض الترتيبات والمؤسسات التى ترتبط بها ، وإنما يلزم أن تكون تلك المثل مناخا وأسلوب حياة .

ومن ناحية ثانية إن صياغة مفهوم المجتمع المدنى وتحديد دلالاته ، اتجها من البداية إلى الفصل الحاسم بينه وبين "الدينى - المقدس . فقد تمت صياغة "العقد الاجتماعى" و"المجتمع المدنى" داخل المجتمع وبين أفراده ، وتم تأسيس السلطة بمعيار "إنسانى - أرضى - دنيوى ، لا إلهى - سماوى - مقدس . وهذا يثير إشكالية ما يدخل ضمن مفهوم المجتمع المدنى وما لا يدخل فيه . فإذا كان العرف قد جرى على اعتبار حركات مثل الحركة النسائية ، والحركات العمالية ، والحركات الطلابية ، وما إليها ، جزءا من المجتمع المدنى ، فما هو الموقف بالنسبة للحركات الدينية ؟ على الرغم من وجاهة الاعتبارات التى تدفع البعض إلى

الإصرار على أن تكون هذه الحركات جزءا من المجتمع المدنى ، فإن المنطق الذى يقوم عليه هذا المجتمع ، والضوابط التى يلتزم بها ، والأهداف التى يسعى لتحقيقها ، والأساليب المقبولة لذلك ، تجعل من غير الممكن اعتبار الحركات الدينية جزءا منه .

وماذا عن الحركات الجديدة ؟ وهى التى تنطلق من نقطة قطيعة ، أو شبه قطيعة ، مع ما هو موجود من قيم وتقاليد وممارسات وغيرها ، (ومن أمثلتها جماعات حماية البيئة ، وهى التى يطلق عليها "جماعات الخضر" ، وحركات الحقوق المدنية فى الأنظمة العنصرية (الولايات المتحدة الأمريكية ، وجنوب أفريقيا حتى أوائل التسعينيات ، وإسرائيل ، بصفة خاصة) ، وغيرها . فى تقديرنا أن وجودها – مع افتراض التزامها بالأسس التى يقوم المجتمع المدنى عليها – قد يكون ضروريا ، أو على الأقل مفيدا ، "لتجديد دم" المجتمع المدنى ، وتنشيطه للتخلص من تقاليد وأوضاع قديمة تجاوزها التغير الاجتماعى ، وطرح رؤى وتصورات جديدة ، وارتياد آفاق لم يهتم غيرهم بارتيادها من قبل .

ومن ناحية ثالثة إنه بحسب آخر تصورات المجتمع المدنى ، فإنه يشكل تكوينا اجتماعيا يمثل الأفراد فى مواجهة الدولة ، من أهم وظائفه محاولة تحقيق مصالحهم ، والحيلولة دون وصول الدولة مرحلة الهيمنة . ولكن القول بتمايز المجتمع المدنى من الدولة لا يصح أن يعنى استقلال الواحد عن الآخر ، فهما يتبادلان التأثير والتأثر بصور كثيرة ، وفى جوانب مهمة . فكثير من منظمات ومؤسسات وأجهزة المجتمع المدنى يخضع فى نشأته ونشاطه لضوابط وقواعد من جهة الدولة : فى التشريع ، والتمويل ، والتأثير عن طريق تداول المعلومات وتشكيل الرأى ، وما إلى ذلك . وإذا كانت سطوة الدولة التقليدية وبطشها قد اختفيا أوكادا أن يختفيا ، فإن هيمنة الدولة الحديثة – من طريق وسائل الاتصال وتداول

المعلومات ، وغيرها – لا تقل أهمية وخطورة . هذا من جهة . ومن جهة أخرى ، فإن بعضا من تكوينات المجتمع المدنى تعين مجال الحركة للدولة ، وتؤثر فى صياغة السياسة العامة واتخاذ القرار . وفى مقدمة هذه التكوينات الأحزاب السياسية ، والنقابات المهنية والعمالية ، وغيرها . وهذا مما يجعل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى علاقة إشكالية معقدة .

وأخيرا إن المجتمع المدنى ، فى تجربة أوربا الغربية والدول الرأسمالية المتقدمة بعامة ، قد مر بمراحل تغير عديدة ، منذ إرهاصاته الأولى فى بداية العصر الحديث إلى صوره المتطورة المعاصرة . وكان ذلك استجابة للتغير الاجتماعى والحضارى لتلك المجتمعات . وهذا يعنى أن محاولة إقامة مجتمع مدنى من النوع الذى ظهر فى منطقة الحضارة الأوربية الغربية فى سياق مغاير للسياق التى نشأ وتطور فيه تمثل مطلبا بالغ الصعوبة .

ثالثا : نشأة وتطور المجتمع المدنى فى مصر(*)

يمكن أن نميز أربع مراحل فى مسيرة المجتمع المدنى فى مصر ، منذ نشأته فى العشرينيات من القرن التاسع عشر حتى الآن . وتختلف تجليات المجتمع المدنى فى مجالات النشاط المختلفة وكفاءته وتأثيره من مرحلة لأخرى ، باختلاف عدة ظروف أو عوامل ، فى مقدمتها :

١ – حجم سكان مصر وتركيبهم (من حيث الجنسية ، والتعليم ، والوعى ، بصفة خاصة) .

٢ – توجهات الدولة وممارساتها ، وبخاصة بالنسبة لحجم دورها فى العمل العام (فى مجالات الإنتاج والخدمات) ، ومدى تشجيعها للمشاركة الشعبية والمبادرات الخاصة ، وحجم هامش الحرية المتاح للمواطنين ، وما إلى ذلك .

٣ – الضغوط الإقليمية والدولية ، وبخاصة ما يأتى منها من القوى المهيمنة والمؤثرة فى شبكة العلاقات الدولية ، والدول والأجهزة التى تقدم القروض والمساعدات .

والمراحل الأربع فى مسيرة المجتمع المدنى فى مصر هى [٦] :

١ – مرحلة الإرهاصات (العشرينيات من القرن التاسع عشر حتى ١٩٢٣) .
٢ – مرحلة النشأة الحقيقية (١٩٢٣–١٩٥٢) .
٣ – مرحلة الانكسار (١٩٥٢ – منتصف السبعينيات) .
٤ – مرحلة النمو المقيد (منتصف السبعينيات حتى الآن) .

المرحلة الأولى : الإرهاصات - العشرينيات من القرن التاسع عشر حتى ١٩٢٣

ارتبطت نشأة المجتمع المدنى فى مصر بقيام الدولة الحديثة فى عهد محمد على (١٨٠٤–١٨٤٨) ، بعد الحملة الفرنسية على البلاد (١٧٩٨–١٨٠١) . ولكن لما كان المشروع التحديثى لمحمد على قد خطط له ونفذ بمبادرة واحتكار الدولة ، أو الوالى وصفوة مستشاريه بعبارة أدق ، فلم يكن واردا أن ينشأ مجتمع مدنى قوى (ومع ذلك فقد نشأت أولى منظمات المجتمع المدنى فى مصر فى عهده – وهى الجمعية اليونانية ، فى الإسكندرية ١٨٢١) .

وبعد إجهاض المشروع التحديثى لمحمد على ، والغزو الأوروبى الغربى لمصر – فى شكل جاليات ، ورجال أعمال ، ورءوس أموال ، وغيرها – ثم الاحتلال العسكرى للبلاد ، بدأت تظهر وتنمو تكوينات مما يدخل فى المجتمع المدنى . وكان فى مقدمتها :

– الجمعية الإسلامية .
– الجمعيات المسيحية (مناظرة للجمعيات الإسلامية) .

- روابط الجاليات الأجنبية .
- الجمعيات المهنية .
- الاتحادات العمالية .
- جماعات المصالح الأجنبية .
- الأحزاب السياسية (فى مرحلة متأخرة) .

وترتيبا على هذا يمكن أن نقول إنه كان من أبرز العوامل ، أو الظروف ، الدافعة لظهور المجتمع المدنى فى مصر :

١ - اعتبارات الدفاع عن الهوية القومية (وفى مقدمة مقوماتها الجوانب الإسلامية والمسيحية) فى مواجهة الغزو الأجنبى .

٢ - ضرورات تمثيل الأقليات الأجنبية ، ورعاية مصالحها .

٣ - إفرازات التمايز الاجتماعى المتزايد ، نتيجة للتقدم فى بناء الدولة الحديثة .

المرحلة الثانية : مرحلة النشأة الحقيقية ١٩٢٣ - ١٩٥٢

ظل المجتمع المدنى فى مصر منذ العشرينيات من القرن التاسع عشر ، ولعقود عديدة ، ينمو ببطء واضح ، سواء فى منظماته ومجالات نشاطه وفاعليته . وفى سنة ١٩٢٣ صدر أول دستور للبلاد ، وبدأ ما أطلق عليه "المرحلة الليبرالية" فى تاريخ مصر الحديث ، وهى المرحلة التى استمرت حتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، حين قامت الثورة ، وبدأت مرحلة جديدة فى تاريخ مصر (سنتكلم عنها فى فقرات لاحقة) .

وشهدت المرحلة الليبرالية نموا متسارعا فى منظمات المجتمع المدنى ، وأنشطته وكفاءته وتأثيره ، حتى صار يقترب من محاكاة نظيره فى مجتمعات نشأته الأولى فى منطقة الحضارة الأوربية الغربية .

وكان من أهم الظروف المؤثرة فى هذا الصدد :

١ - ترسخ النظام الرأسمالى ، بما يتضمنه ذلك من الاعتماد على آليات السوق والاعتداد بالمبادرات الفردية والجماعية ، والإيمان بالديموقراطية وممارستها، والعمل بالتعددية السياسية ، وحق التمثيل والانتخاب ، وغيرها .

٢ - كفالة الدستور لحق إنشاء منظمات المجتمع المدنى ، والانضمام إليها ، والعمل من خلالها .

٣ - زيادة التمايز الاجتماعى ، بتجلياته المختلفة : الاقتصادية ، والسياسية ، والطبقية ، وغيرها .

٤ - تنامى الوعى الاجتماعى ، وزيادة المشاركة فى النشاط العام ، نتيجة لمناخ الحرية من جهة ، وارتفاع معدلات التعليم من جهة ثانية ، وزيادة الانفتاح على التأثير الأوربى الغربى من جهة ثالثة .

المرحلة الثالثة : مرحلة الانكسار - ١٩٥٢ حتى منتصف السبعينيات

هى مرحلة نظام "رأسمالية الدولة" ، الذى غلب بعد ترسخ سلطة ثورة يوليو ١٩٥٢ . وقد شهدت هذه المرحلة نزعة مركزية قوية فى التخطيط للعمل العام وممارسته ، بحيث لم يكن هناك غير مجال ضيق جدا للمشاركة الشعبية والمبادرات التطوعية .

وبدأت ضربات ثورة يوليو للمجتمع المدنى بإلغاء دستور ١٩٢٣ ، وإنهاء التعددية الحزبية ، وحل معظم الاتحادات العمالية والنقابات المهنية ، وإفراغ ما سمح له بالاستمرار أو النشأة منها من أى مضمون حقيقى . ووصل الأمر إلى حد إشراف الدولة - من خلال الموالين لها أو حتى بعض كبار موظفيها - على منظمات المجتمع المدنى المهمة ، وتسيير شئونها .

ومما حقق السيطرة الفعلية للدولة على المجتمع المدنى ، أو أهم منظماته ، حل الوقف الأهلى فى سنة ١٩٥٢ ، وبيع أراضيه ، مما حرم كثيرا من منظمات المجتمع المدنى من مصادر تمويل مستقلة مهمة ، ووضعها تحت رحمة الدولة . إلا إن أخطر إجراءات سلطة ثورة يوليو ١٩٥٢ فى مجال إجهاض محاولة قيام مجتمع مدنى قوى ومؤثر ، كان إصدار القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ .

وكان من أهم ما استحدثه فى شأن المجتمع المدنى :

١ – اشتراط شهر المنظمة لدى الدولة لتكون قانونية .

٢ – مراقبة الدولة لنشاط المنظمات ، ويتمثل ذلك فى حق الجهة الإدارية المسئولة فى الاطلاع على سجلات المنظمة ، ومراقبة ميزانيتها ، وفحص أعمالها ، والتدخل فى قراراتها حتى إلغائها .

٣ – حق الجهة الإدارية فى حل المنظمة ، أو إدماجها فى غيرها ، وما إلى ذلك .

وبهذا القانون ، وغيره ، مارست الدولة "الوصاية الأبوية" على مختلف منظمات المجتمع المدنى ، مما أدى إلى ما عدته أمانى قنديل انكساره ، وذلك باختفاء بعض منظماته (مثل الأحزاب السياسية ، والاتحادات الطلابية ، وغيرها) ، وإفراغ ما سمح بوجوده أو إنشائه منها من أى مضمون حقيقى . فاقتصر نشاط النقابات المهنية ، والاتحادات العمالية ، وغيرها ، على تأييد السلطة ، وأنشطة اجتماعية تافهة ليست من مهامها الأساسية (مثل بيع السلع بالتقسيط ، وتنظيم رحلات الحج والعمرة ، وخدمات الاصطياف ، وما إلى ذلك) ولهذا ، فعلى الرغم من نمو عدد منظمات المجتمع المدنى ، فإنها كانت بدون فاعلية حقيقية .

بالتحول من نظام رأسمالية الدولة ، الذى غلب فى الفترة ١٩٥٢ حتى منتصف السبعينيات ، والبدء فى إعادة هيكلة النظام الاقتصادى -- والنظام بعامة – بحيث يكون رأسماليا ، لم يكن ممكنا الاستمرار فى احتكار الدولة للعمل العام .

١ – وتحقيقا لما عد تعددية سياسية ، أنشأت – نعم أنشأت – الدولة ثلاثة منابر للرأى : يمين ، ووسط ، ويسار ، سمح لها بإصدار صحف ، وخوض انتخابات التمثيل النيابى . (وفى مرحلة لاحقة – اختارت المنابر لأنفسها أسماء أخرى ، وتمرد بعضها على وصاية الدولة ، واختار موقع معارضتها ، وتأسست معها أحزاب أخرى) .

٢ – واستغلالا لتراخى قبضة الدولة على بعض منظمات المجتمع المدنى ، نشأت منظمات رجال الأعمال من مختلف الأنواع . وبضغوط خارجية قوية ، وقبول الدولة ، صارت هذه المنظمات ذات تأثير حقيقى فى صياغة السياسة العامة للبلاد واتخاذ قرارات تنفيذها .

٣ – وفى محاولة لضرب اليسار ، شجعت الدولة الجماعات الإسلامية ، إذ تصورت أن تلك الجماعات يمكن أن تكون يدها فى تشكيل المجتمع المدنى وتشغيله على هواها . وأخذت الجمعيات الإسلامية تنمو بمعدلات كبيرة ، حتى إنها تكاد تبلغ الآن حوالى خمسى إجمالى منظمات المجتمع المدنى (٥ر٣٨٪) .

وفضلا عن هذا ، استطاعت العناصر الإسلامية (أو نشطاء الحركة الإسلامية) اختراق كثير من منظمات المجتمع المدنى المرموقة – نقابات الأطباء ، والمحامين ، والمهندسين ، وغيرها – بل والسيطرة على بعضها وتوجيهها لخدمة قضية الحركة الإسلامية . وساعد على هذا ضعف الأداء الحكومى ، وتبعثر القوى الأخرى .

وفيما عدا هذه الترتيبات والإجراءات ، ظلت قبضة الدولة على منظمات المجتمع المدنى قوية مؤثرة . وعلى الرغم من أن الدولة لم تمنع نمو منظمات المجتمع المدنى ، فإنها حرصت على ألا تسمح لها بأن تكون فاعلة ومؤثرة . ولهذا فقد استمرت تتعامل معها بما يقضى به القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ (وقد أشرنا إلى مضمون أهم مواده فى فقرة سابقة) .

وبعد أن تقلص دور الدولة ، بالعدول عن سياسة التدخل ، سواء فى مجالات الإنتاج والخدمات ، والاتجاه إلى تشجيع المشاركة الشعبية والجهود الذاتية ، تجد الدولة نفسها فى مأزق . فهى ، من جهة ، مضطرة إلى قبول فكرة العمل العام من خلال منظمات تطوعية وبفضل المبادرات الشعبية . وكان مما دفعها إلى ذلك التكاليف الباهظة والمعاناة بغير حدود التى ترتبت على الحرب مع إسرائيل ، والكوارث الطبيعية : الزلازل والسيول ، وغيرها . هذا فضلا عن الأخطار الحقيقية التى تهدد بتخريب البيئة ، والتى لا قبل للدولة حتى باحتوائها (وإن كانت غير بريئة من المسئولية عنها) . ولهذا لا تمانع الدولة فى إنشاء منظمات مثل جمعيات رجال الأعمال ، ومنظمات رعاية الطفولة والأمومة ، والمرأة ، وما إليها . ولكنها ، من جهة أخرى ، تحرص على تفادى وجود مجتمع مدنى قوى ، ينازعها المشروعية فى ممارسة العمل العام ، ويشاركها فى القوة والسلطة . ولهذا فهى تحرص على ألا يتجاوز نشاط المنظمات غير الحكومية مجال الرعاية الاجتماعية ، بما يعنيه ذلك من الابتعاد عن السياسة . ومن هنا فقد أبقت على القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، وأصدرت قوانين استثنائية كثيرة أخرى .

ولهذا كله ، وغيره ، فليس غريبا أنه على الرغم من حدوث تحول نوعى فى منظمات المجتمع المدنى – من التركيز على الرعاية الاجتماعية إلى ارتياد مجالات حقوق الإنسان والمشاركة السياسية ، والإبداع الحضارى ، وغيرها – أن يجئ

الحصاد متواضعا إلى حد بعيد ، فيكون حجم المجتمع المدنى هزيلا ، ويكون أداؤه ضعيفا وغير مؤثر [٧] . ومن أبرز مظاهر ذلك :

١ - تباطؤ معدل نمو منظمات المجتمع المدنى بالقياس للمرحلة الليبرالية - مرحلة النشأة الحقيقية - وبخاصة فى مجالات بالغة الأهمية ، مثل المشاركة السياسية والتثقيف السياسى ، والتنمية ، والإبداع ، والثقافة ، وما إليها .

٢ - انخفاض نسبة المتطوعين فى منظمات المجتمع المدنى ، نتيجة لنقص الوعى والمحاذير السياسية ، وغيرها . وهذا يؤدى إلى ارتفاع نسبة الذين يعملون بأجر فى هذه المنظمات . وفى حالات غير قليلة ، يلاحظ اتجاه أعضاء مجالس الإدارة وغيرهم لتقاضى بدل حضور اجتماعاتها .

٣ - تدنى نسبة من يسددون الاشتراكات (وهى مؤشر دال على مدى جدية العضوية) حتى إنها لا تتجاوز النصف إلا بقليل فى بعض الحالات .

٤ - تحول كثير من المنظمات إلى تكوينات "نخبوية" ، أى تعمل فى حدود تصور وجهد ومصالح فئة محدودة أو حتى شخصية "كاريزمية" . وهى نخب وشخصيات تقليدية فى حالات غير قليلة .

٥ - انخفاض نسبة مشاركة الشباب . وهذا يعنى حرمان منظمات المجتمع المدنى من فرص "تجديد دمها" والاستجابة لدواعى التغير والتطور .

يبقى أن نورد مانراه ملاحظات مهمة على نشأة المجتمع المدنى ومسيرته فى مصر [٨] .

١ - كان المكون الدينى عاملا حاسما فى نشأة نسبة كبيرة (بلغت الآن ٥ر٣٨٪) من منظمات المجتمع المدنى . وظل المكون الدينى مؤثرا طوال مسيرة المجتمع المدنى ، واكتسب أولوية على غيره فى العقود الأخيرة .

٢ - بعكس الحال فى دول كثيرة أخرى ، ظلت الدولة حريصة على الهيمنة على

المجتمع المدنى . فهى تتحكم فى تأسيس منظماته ، وتحدد مجالات نشاطها ، وتراقب عملها ، وتحتفظ بالحق فى وقف نشاطها أو حتى إلغائها . وتعتمد الدولة فى ذلك على آليات مختلفة : التشريع ، والتمويل ، والاختراق ، وغيرها .

٣ - وفى علاقتها بالجمهور - وربما بسبب هامشيتها ونقص فاعليتها - لاتجد منظمات المجتمع المدنى غير استجابة ضعيفة . وحتى بالنسبة لأولئك الذين ينضمون إليها ، يفعل كثيرون منهم ذلك لأهداف شخصية أو فئوية ضيقة ، أى إن علاقتهم بها لا تخلو من الانتهازية .

ولهذا ، وغيره ، لا تجد منظمات المجتمع المدنى الدعم المادى وغير المادى الكافى من قطاعات الجمهور المختلفة . وربما كان هذا من العوامل التى تدفع بكثير منها لأن تقبل التمويل الأجنبى ، بل وأن تبحث عنه (على ما فى ذلك من مزالق وأخطار ليس فقط بالنسبة لها ولكن بالنسبة للمجتمع الكبير أيضا) .

٤ - بل إن خريطة المجتمع المدنى فى مصر لا تخلو من بعض ملامح الفوضى ، التى من أبرز مؤشراتها :

أ - وجود منظمات بدون عضوية كافية لكى تنشط ، وبدون قواعد شعبية حقيقية بالتالى .

ب - انحراف كثير من المنظمات عن الأغراض التى تقوم من أجل تحقيقها. ومن ذلك مثلا تركز نشاط معظم الاتحادات أو النقابات العمالية فى الخدمات الاجتماعية .

جـ - عدم وجود تنسيق كاف بين المنظمات من نوع واحد بعضها والبعض الآخر ، وبينها وبين غيرها فى منظومة المجتمع المدنى . وهذا يؤدى

إلى تكرار الجهد ، وهدر الموارد ، وارتفاع تكلفة الأداء .

د – ضعف اهتمام منظمات المجتمع المدنى بتقنين ضوابط أخلاقية حقيقية للممارسة ، وإيجاد الآليات المناسبة لفرضها ، ومتابعة الالتزام بها والمحاسبة عليه .

رابعا: الدولة والمجتمع المدنى

بسبب الطبيعة التسلطية للدولة فى مصر ، وبفضل قدرتها على تشكيل الرأى العام ، واحتكار إصدار القانون وتنفيذه ، وقوة جهاز الأمن ، وغيرها ، تمارس الدولة هيمنة شبه مطلقة . ولهذا فقد جاءت نشأة وتطور المجتمع المدنى محكومين بالشروط وفى الحدود التى اختارتها الدولة إلى حد بعيد . فقيام تنظيمات ومؤسسات وأجهزة المجتمع المدنى ، وتحديد أهدافها ، وممارستها لنشاطاتها ، وبقاؤها ، تحكمها تشريعات وأعراف وتقاليد . بل إن الدولة لا تعدم وسيلة لتفسير القيود القائمة ، أو فرض قيود جديدة ، لكى تضمن ضبط تشكيل المجتمع المدنى وحركته وفاعليته .

ويهم أن نشير إلى أن رفض استبداد أو تسلط الدولة لا يعنى تفضيل الدولة الضعيفة . فالدولة القمعية ليست هى الدولة القوية . والدولة الضعيفة فى مواجهة التحديات الداخلية والخارجية هى واحد من المعوقات الرئيسية للتقدم . والدولة القوية ، ذات الرؤية الاستراتيجية المنحازة لصالح المنتجين الحقيقيين ، القادرة على استثمار الموارد البشرية وغير البشرية ، ومواجهة أى تهديد داخلى أو خارجى ، هى وحدها التى تستطيع توفير مناخ موات لنشأة وازدهار مجتمع مدنى بالمعنى الدقيق .

ولكن إذا كانت الدولة فى مصر – وكثير من الدول الأقل تقدما – أشد استبدادا وهيمنة مما كانت عليه فى السابق ، فإنها ليست أقوى مما كانت عليه

بالضرورة . فبسبب تنامى قوة بعض الصفوات المحلية ، وضراوة القوى الخارجية ، تبدو الدولة الآن - بالنسبة لتحقيق التقدم الاقتصادى والتطور الاجتماعى والتحرر السياسى ، وما إليها - أضعف مما كانت فى السابق .

نتيجة للغزو الأوربى الغربى لمصر - الذى امتد منذ إجهاض تجربة بناء الدولة الحديثة فى عهد محمد على (١٨٠٥ - ١٨٤٨) حتى منتصف القرن الحالى ، ثم الهيمنة الرأسمالية العالمية عليها بعد ذلك ، لم تتوافر ظروف موضوعية وشروط كافية لقيام دولة حديثة بالمعنى الدقيق فى مصر ، على نحو ما حدث فى المجتمعات الأوربية الغربية .

فقد نشأت الدولة الحديثة فى بلادنا تحمل ملامح تشوه خطير كثيرة ، وربما كان من أبرز مظاهره التضخم غير الطبيعى لحجم الحاكم وصفوة الحكم ، والضمور أو التقلص الغريب لحجم وأهمية المجتمع . فعلى الرغم من رفع شعارات الديمقراطية ، ودولة المؤسسات ، والتعددية ، وما إليها ، فإن الحاكم فى مصر هو الدولة ، والدولة هى الحاكم . (والأمر لا يصل إلى حد اننا نعد "الاستبداد الشرقى" جزءا من طبيعة مصر ، وإنما هو يقف عند حدود الظروف التاريخية والراهنة التى تساعد فى خلق ذلك الوضع) . ومن مظاهر التشوه كذلك استمرار وجود عناصر تقليدية مهمة ، سواء فى الجوانب الهيكلية وغيرها ، يتعذر تحقيق التكامل - ولا حتى التعايش - بينها وبين العناصر التى أتت بها عملية تحديث المجتمع . (ومن أمثلة ذلك الولاء للاعتبارات القرابية والقبلية والإقليمية فى مقابل الولاء للاعتبارات القومية . ومن أبرز الشواهد على ذلك اتجاهات التصويت فى انتخابات المجالس التشريعية والنقابات المهنية والجمعيات الفئوية ، وغيرها) ومن مظاهر التشوه فى البنية الاجتماعية لمصر - وعوامل تعقيده فى الوقت نفسه - عدم وجود طبقة متفتحة طليعية تقود عملية التحديث ، من نوع البورجوازية فى تجربة الحضارة

الأوربية الغربية . فقد كانت أغلب العناصر فى "نخب التحديث" إما وكلاء للمصالح الأوربية الغربية ، أو ذوى جذور ريفية شبه إقطاعية تقليدية . أما النخب الاجتماعية الجديدة – من رجال الأعمال ، والمهنيين ، وفى مجال العمال ، فضلا عن النخب السياسية والاجتماعية ، وغيرها ، فإنها لا تؤمن بالديمقراطية ، وإن كانت ترفعها كشعار .

ومن ناحية ثانية ، لم يتم الفصل – بل حدث تداخل وخلط – بين "الدينى" و"غير الدينى" فى العلاقات والتفاعلات الاجتماعية . وإذا كنا نشهد الآن حركة إحياء إسلامى ، فإن الدينى كان موجودا ومؤثرا طوال تاريخ مصر منذ فتحها المسلمون . والإشكالية هى أن المجتمع المدنى – بمعناه الدقيق– ظهر وترسخ فى مجتمع تم فيه الفصل بين "الدينى" و "غير الدينى" ، بل ويمكن أن نقول إن ظهور المجتمع المدنى وترسخه تحقق بفضل الفصل بين "الدينى" و "غير الدينى" . والسؤال الذى يطرح نفسه هنا هو : هل يمكن أن يظهر ويترسخ مجتمع مدنى فى سياق اجتماعى لا يفصل بين "الدينى" و "غير الدينى" ، بل ويجعل الأخير تابعا للأول ؟

وهناك ، من جهة ثالثة ، الطبيعة المشكلة للدولة الحديثة فى مصر . فهى تفتقر إلى المشروعية ، بمعنييها القانونى والكاريزمى ، بعد أن لم يعد للتقاليد والأعراف والإرث الحضارى وزن كأساس للمشروعية . (هذا فى الوقت الذى لم تترسخ فيه المشروعية القانونية ، وفى جوهرها الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية وتداول السلطة بالانتخاب ، وغيرها) وأداؤها متواضع للغاية ، أو هى تتعثر فى تحقيق الحد الأدنى من الأهداف والمطالب القومية . وعلى الرغم من ذلك ، فإنها تمارس تسلطا شبه كامل ، وهيمنة مطلقة . وعلى مدى عشرات القرون ، تبرز الدولة فى مصر كسلطة مركزية قوية وسط فراغ ، أو شبه فراغ ، اجتماعى .

ومن ناحية رابعة ، هناك التعقيدات التى تنطوى عليها مؤسسات المجتمع المدنى . ففى حين تقوم عضوية مؤسسات المجتمع المدنى بالمعنى الدقيق على الكفاءة الشخصية والإنجاز ، فإنها ، فى حالة المجتمع المدنى فى مصر ، تتأثر كثيرا بالانتماء العائلى والقبلى والطائفى ، وبالمجاملات والصفقات الشخصية ، وما إليها . وفى حين أن المفروض فيها أن تكون سياقا ينتظم فيه الأفراد باختيارهم ليعملوا معا لتحقيق النفع العام والنفع الخاص ، وممارسة قدر من المشاركة السياسية ، ومقاومة تجاوز الدولة لحدودها ، فإن الذى يحدث فى أغلب الأحيان هو أن كثيرا من هذه المؤسسات تتحول إما إلى أجهزة نخبوية تعمل بفعل ولمصلحة أقلية من أعضائها ، أو تشكيلات عقيمة بسبب التعقيد والفساد الإدارى . أى إنها تتسم بعلامات تشوه خطيرة ، لعل من أبرزها الميل إلى التسلط والهيمنة (وهما مما تأخذه هى على الدولة ومفروض أن تقاومه فيها) . وهكذا تتحول الأجهزة والمؤسسات التى قامت فى الأصل لإيجاد وترسيخ الديموقراطية ، إلى تكوينات غير ديموقراطية ، وربما معادية لها ، تفتقر إلى جوهر مؤسسات المجتمع المدنى فى منطقة الحضارة الأوربية الغربية ، وإن كانت تتفق معها فى بعض جوانب الشكل .

خامسا : ملاحظات ختامية (٩)

ربما كانت الظاهرة الأكثر بروزا فى تاريخ العالم فى القرون الأخيرة هى نشأة وازدهار الحضارة الأوربية الغربية ، و "النظام الجديد" ، وهو نظام رأسمالى ديمقراطى .

ونظن أن الظاهرة التى تأتى فى المرتبة الثانية هى انتشار الحضارة الأوربية الغربية فى مناطق كثيرة من العالم غير موطنها الأصلى ، ومحاولة نشر بعض

عناصرها الأساسية على مستوى عالمى . ولقد تم ذلك عن طريق الاستعمار ، الذى شمل معظم مناطق العالم ، ثم بفضل الهيمنة الاقتصادية والسياسية والثقافية ، وغيرها . ولقد جرى إدخال أو نقل كثير من أنماط الإنتاج والاستهلاك والتبادل والتفكير والتنظيم الجديدة ، الرأسمالية وشبه الرأسمالية ، وتفرعاتها ، فى جميع بلدان العالم .

وإذا كان الغزو الأوربى الغربى لمناطق مختلفة من العالم قد أدى إلى تدمير أو إضعاف كثير من عناصر الحضارات التقليدية فى المستعمرات السابقة (سواء فى أنماط الإنتاج ، والعلاقات الاجتماعية ، والنظام السياسى ، ونسق القيم ، وأساليب الحياة اليومية ، وغيرها) ، فإن هناك من العناصر البنائية والوظيفية ما قاوم التغير . ومن ذلك أنماط الإنتاج ما قبل - الرأسمالية ، وبعض النظم القرابية ، وأنساق القيم التى ترتبط بها ، وغير ذلك .

وينظر البعض إلى المجتمعات الجديدة التى قامت فى المستعمرات السابقة على أنها مجتمعات "هامشية" أو "طرفية" ، بالنسبة للمجتمعات الأوربية الغربية - مجتمعات "المركز" . ومع أن المجتمعات "الهامشية" تحمل بعض قسمات مجتمعات "المركز" ، إلا إنها تعانى من تشوه . أى إنه يمكن القول إن معظم المجتمعات الأقل تقدما خارج منطقة الحضارة الأوربية الغربية ، ومنها مصر ، اكتسبت - بفعل الغزو أو النقل أو هما معا - بعضا من الملامح الهيكلية وغير الهيكلية للمجتمعات الأوربية الغربية . ولكن هذا لا يعنى أنها توصلت إلى تحقيق ما أنجزته المجتمعات الأوربية الغربية .

وبسبب النشأة المشوهة والتطور التابع ، فإن البنيان الجديد فى المجتمعات الأقل تقدما ، ومنها مصر ، ليس بنيانا حديثا ولا بنيانا تقليديا ، ولكنه نمط هجين قائم بذاته ، يفتقر إلى الاستقرار والاتساق الداخلى .

فإذا كانت المجتمعات الأقل تقدما ، ومنها مصر ، قد أخذت أو نقل إليها بعض قسمات المجتمعات الأوربية الغربية ، فقد فاتها الكثير من المقومات الهيكلية وغير الهيكلية التى تتميز بها هذه المجتمعات . ويعنينا فى هذا عدم توافر ظروف موضوعية وشروط كافية لنشأة وترسخ كل من الدولة والمجتمع المدنى ، على نحو ما حدث فى تجربة أوربا الغربية . وهذا مما يفسر تعثر الدولة والمجتمع المدنى وتوتر بينهما .

وبدلا من أن يحل التطور مشكلاتها ، ازداد تسلط الدولة الحديثة فى مصر ، وازداد تشوه المجتمع المدنى وضعفه .

والخطير فى هذا هو اضعاف السلطات المدنية الوسيطة وحرمانها من التطور ، بل وإلغاء مبدأ وجودها ، حتى لا تشكل حاملا ممكنا لبذور سلطة سياسية جديدة معارضة . وهذا لا يحول دون الإبقاء على واجهة للمعارضة الشكلية ، الهدف منها هو أن تغطى على انعدام السلطة المدنية وغياب المبادرة الذاتية الاجتماعية . وفى مثل هذه الحالة لا يكون المجتمع المدنى غائبا ، ولكنه يكون هشا وغير مؤثر .

إن فى واقع المجتمع المصرى - وتاريخ تأثره الواسع العميق بالمجتمعات الأوربية الغربية موثق ومعروف - ما يسمح بالحديث عن مجتمع مدنى . ولكن من الطبيعى أن يكون ذلك بصور غير تلك التى تعرفها المجتمعات الأوربية الغربية . وذلك لأن ظروف نشأة وتطور الدولة الحديثة فى مصر ، وإن كانت تسمح بقيام مجتمع مدنى من نوع ما ، إلا أنها لا تسمح بإعادة إنتاج المجتمع المدنى الذى نشأ وتطور فى المجتمعات الأوربية الغربية . وفضلا عن أن إعادة إنتاج المجتمع المدنى الأوربى الغربى هى أمر غير ممكن فى حالتنا ، فإنها قد تكون أمرا غير مفيد . فليس كل ما هو ملائم للمجتمعات الأوربية الغربية ملائما لنا أيضا .

ولكن ، بقدر ما يكتمل بناء الدولة الحديثة فى مصر - سواء من حيث الأسس التى تقوم عليها ، وشكلها وأدائها - ، يمكن أن نتوقع تحقق المجتمع المدنى بصور تقترب من تلك التى ظهرت وتوجد فى منطقة الحضارة الأوربية الغربية . وسلوك الطريق التى تسير فيها الدولة الحديثة فى بلادنا - وهى تلهث وراء النموذج الأوربى الغربى - لا يسمح بالحديث عن تطور مستقل ، أو بناء نموذج من المجتمع المدنى خاص بنا .

خاتمة

على الرغم من الدور المهم الذى يمكن أن يقوّم به مفهوم المجتمع المدنى فى تحليل البنية الاجتماعية للمجتمعات الحديثة (ويقوّم به دور المجتمع المدنى نفسه فى حياة هذه المجتمعات) ، والتعقيدات الكثيرة التى تنطوى عليها ، والمهام الحيوية التى يمكن توظيفه فى إنجازها ، فإنه لم يحظ حتى الآن بما يستحق من اهتمام بحثى أكاديمى ، ومازالت الاجتهادات فى تحليله بعيدة عن الإشكاليات الجوهرية فيه .

ويتردد المفهوم بكثرة غريبة فى الخطاب العادى والكتابات غير المتخصصة ، ولا يخلو استعماله من الضبابية بل والابتذال . ولهذا فإن هناك حاجة ملحة إلى أن يوضع فى المكان الذى يستحقه فى جدول أولويات البحث الاجتماعى الأكاديمى - فى الجامعات ومراكز البحث الاجتماعى المتخصصة - سواء بالفحص الإمبيريقى النافذ والتحليل النظرى الجاد .

الهوامش والمراجع

١ – لتفصيلات ، انظر :

أمانى قنديل ، ملامح الجمعيات الأهلية فى العالم العربى ، فى أمانى قنديل وسارة بن نفيسة ، الجمعيات الأهلية فى مصر ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، ١٩٩٤ . ص ص ٢٧–٤٦ .

٢ – انظر ، مثلا :

أ – محمد عابد الجابرى ، إشكالية الديموقراطية والمجتمع المدنى فى الوطن العربى ، المستقبل العربى ، السنة الخامسة عشرة ، العدد ١٦٧ (يناير ١٩٩٣) ، ص ص ١–١٥ .

ب – أمانى قنديل ، المجتمع المدنى فى العالم العربى ، دراسة للجمعيات الأهلية العربية ، القاهرة ، منظمة التحالف العالمى لمشاركة المواطن ودار المستقبل العربى ، ١٩٩٤ .

جـ – عبد العزيز لبيب ، مفهوم المجتمع المدنى فى الواقع والوهم الأيديولوجى ، الوحدة (الرباط) ، السنة السابعة ، العدد ٨١ (يوليو ١٩٩١) ، ص ص ٦٠–٦٦ .

د – مجموعة كتاب ، المجتمع المدنى فى الوطن العربى ، ودوره فى تحقيق الديموقراطية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٢ .

٣ – لتفصيلات ، انظر ، مثلا :

أ – سعيد بنسعيد العلوى ، نشأة وتطور المجتمع المدنى فى الفكر الغربى الحديث ، فى مجموعة كتاب ، المجتمع المدنى ... ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٤١–٨٩ . (بما فيها التعليقات والمناقشات) .

ب – عبد الباقى الهرماسى ، المجتمع المدنى والدولة فى الممارسة السياسية الغربية : من القرن التاسع عشر إلى اليوم ، دراسة مقارنة ، فى المرجع نفسه ، ص ص ٩١–١١٨ (بما فيها التعليقات والمناقشات) .

٤ – لتفصيلات ، انظر :

حسنين توفيق إبراهيم ، بناء المجتمع المدنى : المؤشرات الكمية والكيفية ، فى مجموعة كتاب ، المجتمع المدنى ... ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٦٨٣ – ٧٣١ (بما فيها التعليقات والمناقشات) .

٥ – أمانى قنديل ، التاريخ الاجتماعى والسياسى للجمعيات الأهلية فى مصر ، فى أمانى قنديل وسارة بن نفيسة ، الجمعيات الأهلية فى مصر ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الاهرام ، ١٩٩٤ . ص ص ٤٧ – ٦٧ .

٦ – تميز أمانى قنديل بين ثلاث مراحل فقط ، فتدمج الأخيرتين فى تقسيمنا فى واحدة . ولكننا ، أمام شواهد التمايز الواضح ، نجد من الأنسب التمييز بين مرحلتين فى الفترة منذ منتصف السبعينيات حتى الآن .

٧ – قنديل ، التاريخ الاجتماعى والسياسى ... ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٦٤ – ٦٥ .

٨ – قنديل ، المجتمع المدنى ... ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٧٧ – ٨٨ .

٩ - لتفصيلات ، انظر :
برهان غليون ، بناء المجتمع المدنى العربى : دور العوامل الداخلية والخارجية ، فى مجموعة كتاب ، المجتمع المدنى ... ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٧٣٣ - ٧٨٠ .

Ernest Gellner, "Civil Society in Historical Perspective", Int. Soc. Sci. J., no 129 (August 1991): 495-501.

John Keane, Democracy and Civil Society, London, Verso, 1988.

John Keane, ed., Civil Society and the State, London, Verso, 1988. Esp. Norberto Bobbie, "Gramsci and the Concept of Civil Society,".

Brian Turner, "Orientalism and the Problem of Civil Society in Islam, "in A Hussain, R. Olson and J. Qureshi, eds., Orientalism, Islam and Islamists, Brattleboro, Amana Books, 1984.

Abstract

CIVIL SOCIETY: IN EGYPT

Ezzat Hegazy

The relevance of the notion of "civil society" to the situation in Egypt has been the center of hot debate for some time. It is the main preoccupation of the present paper.

First there is a brief review of the circumstances that led to the emergence and development of the idea and phenomenon of civil society in the western European society.

Then an attempt will be made to apply the notion to the Egyptian scene. Four main periods are suggested:

a. the first began in the twenties of the nineteenth century and continued till 1923. It witnessed the appearance of the elementary forms of civil society.
b. the second period, between 1923 and 1952, is that of the emergence of the civil society.
c. the third period, starting in 1952 and continuing until the early seventies, is characterized by state intervention to influence and control the major institutions of civil society.
d. the fourth, and last, period, extending from in the mid-seventies to the present, is that of the struggle (between the state and the citizens) for the control of the civil society.

Finally, the results of several studies are used to support the idea of the protractive development of the civil society in Egypt.

حقوق الإنسان فى العلاقات الدولية

وليد عبد الناصر *

مقدمــة

منذ زمن بعيد لم تعد مسألة حقوق الإنسان - كما كانت فى السابق - مما يدخل فى صميم الاختصاص الداخلى للدولة ، ومن الأمور المتصلة بشكل مباشر بسيادة الدولة ، وبالتالى تعتبر أى معالجة دولية لها - سواء من طرف أو أكثر خارجى أو من منظمة دولية أو إقليمية - من قبيل التدخل فى الشئون الداخلية للدول . وإذا كان هذا الزمن قد مر ، فإن الانتقال كان - ومازال - تدريجيا وبطيئا ، بل ربما يمكن القول بأن حقوق الإنسان مازالت تمر بمرحلة الانتقال من الدائرة الوطنية الضيقة إلى آفاق العالمية . ويمكن تتبع جذور هذا الانتقال إلى أزمنة بعيدة ، تبدأ بالثورة الفرنسية لعام ١٧٨٩ وتأثيراتها على مستوى القارة الأوربية والعالمين القديم والجديد ، وخاصة إعلان حقوق الإنسان الذى صدر عنها . إلا أنه لا شك أن التأثيرات الخارجية والدولية لمسألة حقوق الإنسان قد اكتسبت أبعادا جديدة مع الثورة الأمريكية والمراحل التالية لتطور مسيرة الولايات المتحدة الأمريكية ، والتى توجت بإعلان الرئيس ولسون عام ١٩١٤ بقائمة لحقوق الإنسان الأساسية ،

* مستشار بوزارة الخارجية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الثانى والثلاثون ، العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٩٥ .

تضمنت حريات وحقوقا مدنية وسياسية واقتصادية واجتماعية ، حاول نقلها إلى إطار دولى متعدد الأطراف فى سياق عصبة الأمم ، إلا أن عدم قبول الكونجرس الأمريكى لانضمام الولايات المتحدة إلى المنظمة الدولية حال دون ترجمة هذا الهدف إلى واقع .

إلا أن النقلة النوعية لقضية حقوق الإنسان ، من النطاق "القطرى" إلى الإطار "الدولى" ، قد جاءت مع إنشاء منظمة الأمم المتحدة ، وما حمله ميثاقها من مبادئ وأهداف ، تضمن بعضها حقوقا فردية وجماعية للإنسان ، وإن كان لم يشمل قائمة جامعة مانعة بكل هذه الحقوق بفئاتها المختلفة . كما أن الميثاق لم يتناول هذه الحقوق بأى قدر من التفصيل أو حتى التعريف الكافى لها . ولكن تم ملء جزء هام من هذا الفراغ الذى خلفه ميثاق الأمم المتحدة بشأن قضايا حقوق الإنسان من خلال الإعلان العالمى لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ ، والذى ارتبط بإنشاء لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ، التى تجتمع سنويا لمدة ستة أسابيع فى جنيف . وفى فترة لاحقة تم إنشاء اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان المعنية بمكافحة التمييز وحماية الأقليات ، وهى لجنة للخبراء ، فى حين أن اللجنة الأولى هى لجنة للحكومات التى تشارك بصفة مراقب فى اللجنة الفرعية . أما المنظمات غير الحكومية المعترف بها من قبل المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة فهى تحظى فى اللجنتين بوضع المراقب . وتتبع اللجنتان ، من الناحية المؤسسية ، المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، وترفعان تقاريرهما إليه وإلى الجمعية العامة للأمم المتحدة .

وجاءت خطوة جديدة فى اتجاه "تدويل" قضايا حقوق الإنسان فى عقد الستينيات من خلال العهدين الدوليين لحقوق الإنسان : الأول المعنى بالحقوق المدنية والسياسية ، والثانى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وارتبط ذلك بإنشاء لجنتين للخبراء لمتابعة تنفيذ العهدين من قبل الدول المصدقة عليهما ، وتلقى تقارير دورية من هذه الدول ومناقشتها . إلا أن جيلا آخر انضم إلى هذه الاتفاقية المتعددة الأطراف المتعلقة بحقوق الإنسان ممثلا فى اتفاقية مكافحة التمييز العنصرى واتفاقية مكافحة التعذيب وغيرهما ، وما ارتبط بذلك من إنشاء فرق خبراء للتحقق من وفاء الدول بالتزاماتها طبقا لهذه الاتفاقيات .

ومما لاشك فيه أن الكثير من الدول قد سعت لاستخدام حقوق الإنسان كسلاح فى سياستها الخارجية ، لتحقيق أهداف أيديولوچية أو استراتيچية أو اقتصادية خاصة بها ، سواء كان هذا التوظيف على مستوى ثنائى أو متعدد الأطراف . وكانت كل قوة من القوى الكبرى تركز – عند الحديث عن حقوق الإنسان – على مايخدم مصالحها ، وتتجاهل ما عدا ذلك . ولكن الجديد ، فى العقد الأخير بشكل خاص ، جاء مع انتهاء عصر الحرب الباردة بين الشرق والغرب ، وذلك بانهيار الاتحاد السوفيتى ومعه الكتلة الاشتراكية لدول شرق ووسط أوربا ، حيث أصبح هناك – بشكل متزايد – اتجاه لفرض نسق قيمى واحد يتضمن معايير محددة سلفا ، ويعكس توجها أيديولوچيا بعينه بشأن مسألة حقوق الإنسان ، فى ظل شبه غياب لأى نسق منافس . وقد أدى ذلك إلى إعطاء انطباع عام بأن المنظمات الدولية والإقليمية – وفى مقدمتها الأمم المتحدة – سيكون عليها لعب دور لضمان الالتزام دوليا بهذه المعايير التى يفترض أنه يوجد شبه إجماع دولى بشأنها .

وسنتعرض فيما يلى لبعض القضايا المثارة حاليا بشأن وضع مسألة حقوق الإنسان فى العلاقات الدولية ، وعلى جدول أعمال السياسات الخارجية للدول الأساسية فى النظام الدولى ، وفى أنشطة المنظمات واللجان الدولية والإقليمية المعنية بقضايا حقوق الإنسان .

اولا: قضية ازدواجية المعايير

يرى البعض أن تطبيق معايير مزدوجة عند التعامل مع مسألة حقوق الإنسان ليس أمرا مستحدثا ، بل هو يرجع إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية والصراع بين الشرق والغرب ، حيث تبادل المعسكران- وفى مقدمتهما القوتان العظميان : الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي - الاتهامات : كل طرف منهما يتهم الآخر بغض الطرف عن انتهاكات حقوق الإنسان التى تجرى من قبل حكومة دولة حليفة أو صديقة لهذا المعسكر أو ذلك ، والتركيز بالمقابل على كشف - بل وتضخيم وأحيانا اختلاق - انتهاكات لحقوق الإنسان تجرى من قبل حكومات دول متحالفة أو متعاونة مع المعسكر الآخر .

وقد ظهرت هذه الازدواجية فى المعايير جليا من جانب الولايات المتحدة فى فنائها الخلفى : أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبى وأمريكا اللاتينية . فبينما استمرت الإدارة الأمريكية منذ أكثر من ٣٥ سنة فى تبرير عدائها الحار - بل ومقاطعتها الاقتصادية الدائمة - لكوبا بما أسمته بالانتهاكات التى تمارس بشكل منظم ضد حقوق الإنسان فى كوبا ، واتهامها السلطات الكوبية بقمع الشعب الكوبى ، والحيلولة دون ممارسته لحقوقه الإنسانية المدنية والسياسية ، فإنها ، على الجانب الآخر ، كانت تدعم بسخاء عسكريا وسياسيا واقتصاديا نظم حكم فى الكثير من دول أمريكا الوسطى واللاتينية كانت أقرب إلى الفاشية وأكثر شمولية فى بعض الأحيان من النظام الحاكم فى هافانا ، بما يعنيه ذلك من كونها أكثر اعتداء منه على الحقوق الأساسية للإنسان فى بلادها . وكانت غالبية تلك النظم عسكرية بحتة ، تستمد شرعيتها من انقلابات عسكرية ، وليس من انتخابات حرة أو شرعية دستورية ، ولم تقر معظمها بأى شكل من أشكال التعددية السياسية .

وعلى الجانب الآخر ، فإن الاتحاد السوفيتي اعتاد التركيز فى دبلوماسيته

الخارجية – خاصة المتعددة الأطراف – ، وفى حملاته الإعلامية والصحفية ، على ما أسماه بالممارسات العنصرية التى ربط بينها وبين وجود وتطور النظم الرأسمالية فى دول أوروبا الغربية أو الوسطى الخارجة عن دائرة نفوذه ، أو حتى فى الولايات المتحدة وكندا . وبالمقابل ، فقد مارس الاتحاد السوفيتى تعتيما – أو على الأقل حاول ممارسته – على ما كان يحدث من انتهاكات لحقوق الإنسان فى الدول الاشتراكية الحليفة له فى دول وسط وشرق أوروبا ، تكشفت للعيان بعد انهيار وتفكك الكتلة السوفيتية . وقد مورست نفس السياسة تجاه دول العالم الثالث التى جرى تجاهل أو إبراز انتهاكات حقوق الإنسان بها حسب طبيعة العلاقات بين الاتحاد السوفيتى وهذه الدول . ونذكر هنا على سبيل المثال إدانة الاتحاد السوفيتى لما أسماه انتهاكات حقوق الإنسان فى مصر خلال الفترة بين عامى ١٩٥٨ و ١٩٦٢ وقت الخلاف بين الدولتين حول مسألة الوحدة بين مصر وسوريا ، والموقف تجاه الثورة العراقية ، واعتقال السلطات المصرية لعدد كبير من الشيوعيين المصريين ، ثم تجاهل الاتحاد السوفيتى تماما لموضوع هذه الانتهاكات عقب التقارب بين البلدين منذ ١٩٦٢ ، وخاصة بحلول عام ١٩٦٤ بتبنى الدولة فى مصر اتجاها اشتراكيا منذ قرارات يوليو ١٩٦١ ، ثم الإفراج لاحقا عن غالبية المعتقلين الشيوعيين [1] .

وإذا كان ما سبق عرضا موجزا لما كان عليه الوضع خلال زمن الحرب الباردة بشأن تطبيق معايير مزدوجة عند تناول قضايا حقوق الإنسان ، فإن هذا المنطق استمر – بل وفى رأى البعض تفاقم – خلال السنوات القليلة التى أعقبت انتهاء هذه الحرب . فإذا كان أحد طرفى المعادلة – وهو الاتحاد السوفيتى والمعسكر الشرقى – قد اختفى من الوجود ، فإن هذا لم يمنع الدول الغربية – الولايات المتحدة أساسا ولكن أحيانا فرنسا أو المملكة المتحدة أيضا – من تطبيق

هذه الازدواجية عند تناول قضايا دولية مختلفة.

وقد جاء تعامل الدول الكبرى مع عدد من الحالات عقب انتهاء الحرب الباردة ليؤكد استمرار وتصاعد هذه الازدواجية من حالة إلى أخرى ، بل وعند التعامل مع الحالة الواحدة .

ففي حالة العراق ، عقب انتهاء حرب الخليج الثانية ١٩٩٠/١٩٩١ ، صدر قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ ، والذى ركز على مسألة انتهاكات حقوق الإنسان في العراق ، وبصفة خاصة ما سمى بحماية فئات من المجتمع العراقي وتحديدا الأكراد فى الشمال والشيعة فى الجنوب ، ليبرز تدخل مجلس الأمن ممثلا للمجتمع الدولى - ومدفوعا من الدول الغربية الكبرى - فى مسألة كانت تعد فى السابق من صميم الاختصاص والولاية الداخلية للدول Domestic Jurisdiction . ورغم أن هذا القرار لم يتخذ فى إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة - المعنى بالإجراءات القسرية لمواجهة ما يشكل تهديدا فعليا أو محتملا للسلم والأمن الدوليين - فإن الدول الغربية الكبرى اتخذت منه منطلقا لخطوات أكثر تقدما فى اتجاه التدخل بحجة حماية حقوق الإنسان - خاصة الأكراد والشيعة - فى العراق . وكان من ضمن هذه الخطوات فرض منطقة حظر جوى وأرضى على السلطات العراقية المدنية وقواتها المسلحة شمال خط عرض ٣٢ ، بهدف حماية الأكراد والتركمان ، ومنطقة حظر جوى على حكومة العراق جنوب خط عرض ٣٦ ، بهدف توفير حماية - نسبية فى هذه الحالة - للشيعة فى الجنوب[٢] .

ولا شك أن هذه الإجراءات ، بالإضافة إلى اشتراط عدد من الدول الغربية دائمة العضوية فى مجلس الأمن - ونعنى هنا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة - احترام العراق لحقوق الإنسان والالتزام بحماية مصالح وحقوق الأكراد فى الشمال والشيعة فى الجنوب كشرط من شروط تطبيق الفقرة ٢٢ من قرار مجلس

الأمن رقم ٦٨٧ الخاصة برفع الحظر النفطى المفروض على العراق منذ عام ١٩٩٠، وذلك رغم أن هذا الشرط غير منصوص عليه فى صلب القرار ٦٨٧ ، ورغم أن دولا أخرى أعضاء فى مجلس الأمن لا تشاركهما هذا التفسير ، وتميل إلى تفسير قانونى لفظى ومحدد لشروط رفع هذا الحظر النفطى .

وتتناقض هذه المواقف القاطعة للدول الغربية الكبرى تجاه العراق مع الموقف إزاء مطلب الفلسطينيين توفير حماية دولية لهم فى الأراضى الفلسطينية المحتلة (قطاع غزة والضفة الغربية) فى أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات . وقد جاء هذا المطلب فى البداية مجسدا فى الخطاب السياسى لمنظمة التحرير الفلسطينية عقب انطلاق الانتفاضة فى الأرض المحتلة عام ١٩٨٧ ، وما ووجهت به من جانب إسرائيل من تصعيد لانتهاكات حقوق الإنسان الفلسطينى ، وإصدار تعليمات جديدة ، وتبنى إجراءات تبرر وتشرع لتصعيد هذه الانتهاكات . وعقب إعلان قيام الدولة الفلسطينية خلال اجتماعات المجلس الوطنى الفلسطينى بالجزائر فى نوفمبر ١٩٨٨ ، خاطب الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة عقدت بجنيف مطالبا بحماية دولية للفلسطينين فى الأراضى المحتلة يهدف تواجدها إلى ضمان فترة انتقالية يتمكن الفلسطينيون فى نهايتها من ممارسة حقهم فى تقرير المصير وبناء الدولة المستقلة [٢] .

وقد كرر الرئيس الفلسطينى هذه الدعوة للحصول على حماية دولية للفلسطينيين فى الأراضى المحتلة فى خطابه أمام جلسة طارئة لمجلس الأمن عقدت فى جنيف أيضا فى مايو ١٩٩٠ عقب صدام بين القوات الإسرائيلية ومواطنين فلسطينيين فى ساحة المسجد الأقصى أدت إلى استشهاد ما يزيد على عشرين فلسطينيا . وقد وجد الرئيس الفلسطينى مرجعيته حينذاك فى وثائق عديدة للمفوضية السامية للاجئين ومنظمة غوث اللاجئين فى غرب آسيا (الأنروا) ،

بالإضافة إلى اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ ، المعنية بحماية المدنيين وقت الحرب ، وبروتوكول ١٩٧٧ الملحق بالاتفاقية الرابعة .

ورغم بدء عملية السلام فى الشرق الأوسط فى مدريد فى أكتوبر ١٩٩١ ، فإن حادث قتل مستوطن إسرائيلى لعشرات الفلسطينيين فى الحرم الإبراهيمى بالخليل فى عام ١٩٩٣ دفع بمنظمة التحرير الفلسطينية مرة أخرى إلى تجديد المطالبة بتواجد دولى فى الأراضى المحتلة بشكل عام – وفى الخليل بشكل خاص– لتوفير حماية دولية للفلسطينيين حتى استكمال الاتفاق على مراحل عملية السلام : من الحكم الذاتى الفلسطينى وصولا إلى ممارسة حق تقرير المصير وبناء الدولة المستقلة . وفى كل هذه المرات الثلاث فشل المجتمع الدولى – تحت تأثير الدول الكبرى خاصة الغربية – فى التجاوب مع الاحتياجات والمطالب الفلسطينية المشروعة ، مما يتناقض بشكل صارخ مع التحرك السريع فى حالة العراق – كما سبق وأوضحنا – بل والتقدم خطوات إضافية باتجاه ما هو غير منصوص عليه فى قرارات مجلس الأمن ، وهو الأمر الذى يعكس مقدار ما تحمله كل حالة منهما من مجموعة متداخلة ومركبة من التحيزات الأيديولوچية – بل والتاريخية والميثولوجية – ، والارتباطات الچيو/ استراتيجية ، والمصالح الاقتصادية والتجارية .

وبالطبع لا حاجة لنا هنا للإشارة إلى المفارقة أيضا فى موقف تلك الدول الكبرى الحاسم إزاء أحداث الخليج عامى ١٩٩٠ و١٩٩١ وفى موقفها المتردد دائما ، والمتخاذل أحيانا ، إزاء ما حدث فى البوسنة والهرسك خلال السنوات القليلة الماضية ، بل هو موقف مستمر حتى الآن . فقد حالت مواقف هذه الدول الغربية الكبرى دون وصف ما جرى ويجرى فى البوسنة من انتهاكات حقوق الإنسان البوسنى باسمه الحقيقى : الإبادة Genocide ، وهى جريمة توضع فى

أعلى مرتبة من الاعتداءات على حقوق الإنسان ؛ نظرا لأنها تحول دون حق الإنسان فى الحياة . وربما لهذا السبب كانت الأمم المتحدة قد تبنت اتفاقية دولية خاصة ضد جريمة إبادة الجنس البشرى ، وصدق عليها الكثير من الدول أعضاء الأمم المتحدة. واكتفت الدول الغربية بوصف ما يتم بأنه تطهير عرقى دون تحديد واضح لمن هو المسئول عن تلك الجريمة . وجاء هذا الموقف الضعيف من جانب الدول الكبرى فى ضوء محدودية المصالح الحيوية المهددة بواسطة ما يجرى من انتهاك لحقوق الإنسان فى البوسنة ، ودون إغفال بعض الرواسب الحضارية والعقائدية لدى بعض هذه الدول أيضا .

وإذا كنا قد قارنا بين أحداث وقعت فى دول مختلفة : فلسطين والبوسنة والهرسك من جهة ، والعراق من جهة أخرى ، لإظهار استمرار ازدواجية المعايير فى التعامل مع قضية حقوق الإنسان بعد انتهاء الحرب الباردة ، فإننا سنتناول الآن حالتين تظهر فى كل منهما على حدة هذه الإشكالية ، وذلك باختلاف الطرف الذى تعاملت معه الدولة الكبرى المعنية .

الحالة الأولى هى هايتى . فنتيجة لمصالح استراتيجية وعسكرية وقيمية للولايات المتحدة ، ومصالح اقتصادية وثقافية لفرنسا ، تم التركيز على انتهاكات حقوق الإنسان التى مارسها النظام العسكرى الذى أطاح بالرئيس المنتخب چان برنار أريستيد خلال فترة توليه السلطة فى هايتى . ودون إنكار هذه الانتهاكات ، فإن نفس الدول تجاهلت تقارير نشرتها العديد من البعثات والمنظمات المستقلة وغير الحكومية عرضت فيها لانتهاكات لحقوق الإنسان لا تقل حدة مارستها حكومة الرئيس المنتخب نفسها قبل الإطاحة بها . وعقب إعادة أريستيد إلى الحكم مرة أخرى عادت الأصوات المعارضة فى هايتى ترتفع مشيرة إلى انتهاكات جديدة ومتزايدة لحقوق الإنسان مارستها الحكومة العائدة . ورغم إنكار دوائر

غربية لهذه الاتهامات من جديد ، فإن الشهادات المؤيدة لوجودها سرعان ما جاءت من الأمم المتحدة ذاتها ، ومن خلال بعثتها الموجودة فى هايتى التى أكدت حدوث انتهاكات سواء من قبل جهاز الشرطة - أو حتى من الجهاز القضائى ذاته (٤) .

ونأتى للحالة الثانية التى تعكس الازدواجية فى دولة واحدة عند التعامل مع طرفين مختلفين ، وهى سابقة على حالة هايتى ولكنها مستمرة معها . ونقصد هنا الحالة الكمبودية . ففى أعقاب تحقق المصالحة الوطنية ، عقب توقيع اتفاقية باريس بين أطراف النزاع ، ومباركة إقليمية ودولية خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، تم إرسال قوات من الأمم المتحدة للإشراف على عملية إنجاز الوحدة الوطنية هناك ، والتمهيد لانتخابات ديموقراطية . وعندما خرج الخمير الحمر- التابعون لبول بوت - عن عملية المصالحة الوطنية وأعلنوا مقاطعتهم للانتخابات ، تركزت سهام النقد سياسيا وإعلاميا فى الغرب وروسيا ضدهم ، وتجددت الاتهامات القديمة ضدهم بارتكاب مذابح جماعية وممارسات قمعية فى المناطق التى يسيطرون عليها فى الأراضى الكمبودية ، بالإضافة إلى اتهامهم بحظر حرية العبادة وحرية التعبير والصحافة والانتماء الحزبى فى تلك المناطق . إلا أن التعتيم على ما كانت ترتكبه الحكومة المركزية فى بنوم بنه من انتهاكات لحقوق الإنسان سرعان ما تكشف بعد أن كتب عدد من المشاركين فى بعثة الأمم المتحدة فى كمبوديا مذكرات عن تلك الفترة (٥) . وقد أظهر ذلك بوضوح أن مثل هذا التعتيم كان يخبئ وراءه رغبة مشتركة لدى الأطراف الخارجية الأساسية - وفى مقدمتها الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا - فى تمرير تسوية سياسية سريعة فى كمبوديا فى ذلك الوقت ، ولو على حساب طرف ما ، ومحاصرة كل من يقف عائقا أمام مثل هذه التسوية ، وبغض النظر عن مسئولية كل طرف عن الأوضاع

المتدهورة لحقوق الإنسان فى كمبوديا .

ثانيا : إشكالية التمييز بين الفئات المختلفة لحقوق الإنسان

إذا كانت قضية ازدواجية المعايير التى تعرضنا لها فى القسم السابق تعنى التمييز عند التعامل من حالة لأخرى ، فإن التمييز بين الفئات المختلفة لحقوق الإنسان يعنى إقامة بعض الدول لبناء هرمى لحقوق الإنسان يعكس أولوياتها ومصالحها الخاصة تجاه هذه الحقوق المختلفة ، ويضع بعضها فى مرتبة أعلى من الأخرى . والمثالان الأبرز فى هذا الإطار هما التمييز بين الحقوق المدنية والسياسية من جهة ، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى ، والتفرقة بين الحقوق الفردية من جهة ، والحقوق الجماعية من جهة أخرى . ولا يعنى ما سبق أن الحدود قاطعة وواضحة فيما بين مختلف تلك الفئات ، بل هناك تداخل فيما بينها ، ومناطق رمادية تعكس التداخل .

ففى عصر الحرب الباردة ، كان التمييز واضحا من جانب الدول الكبرى بين مختلف فئات حقوق الإنسان . فكان من المنطقى أن تركز الدول الغربية على الحقوق المدنية والسياسية فى ظل سعيها لإثبات أن نظمها ، القائمة على الليبرالية السياسية ، هى الوحيدة القادرة على أن تكفل احترام هذه الحقوق ، وأن النظم القائمة على أساس ماركسى لا تحترم هذه الحقوق ولا تعيرها أى اهتمام . وبالمقابل ، كان على الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية والدول الاشتراكية المتقدمة فى شرق ووسط أوربا إعطاء الأولوية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، على اعتبار أن غياب هذه الحقوق هو إحدى التهم الرئيسية التى كانت الدول الاشتراكية توجهها إلى المجتمعات الغربية التى تحكمها الرأسمالية ، وفى ضوء أن هذه الدول كانت تفخر بالمقابل باتصاف نظمها بمراعاة العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص

والملكية العامة لوسائل وأدوات الإنتاج والتوزيع المنصف للثروة والدخل .

وينطبق نفس الأمر على التمييز بين الحقوق الفردية والجماعية . فقد كان من الطبيعى أن تدافع الدول الكبرى فى الغرب عن حقوق الإنسان من جهة كونه إنسانا فى حد ذاته ، وليس من منطلق انتمائه إلى جماعة بشرية أوسع لها مطالبها واحتياجاتها الجماعية ، مع التقليل - وأحيانا عدم الاعترف أصلا- بحقوق جماعية ، مثل حق تقرير المصير والحق فى التنمية ، والحق فى الإرث المشترك للإنسانية . وعلى الجانب الآخر ، أيدت الدول الاشتراكية المتقدمة والصين هذه الحقوق الجماعية مؤكدة أنها الأساس ، وأن الإنسان يشتق حقوقه الفردية من منطلق انتمائه لجماعة بشرية أوسع وفى حدود ما تمليه مصالح هذه الجماعة وأهدافها المشتركة . ونتج عن ذلك إقلال هذه الدول من قيمة حقوق وحريات فردية ، ووضع حدود لممارستها ، مثل حرية العقيدة ، وحرية التعبير ، وحرية الفكر ، وحرية التنظيم ، وحرية العمل النقابى ، وغير ذلك ، وذلك كله فى ظل رفع شعار أن البشر لن يستطيعوا التمتع بحقوقهم الفردية وممارستها إلا بعد تمتعهم بالحقوق الجماعية ، أو بمعنى أدق أن توافر الحرية الاجتماعية شرط ضرورى وأساسى لتحقيق الحرية السياسية .

ولم تقتصر هذه القطبية على الشرق والغرب ، بل امتد الاستقطاب ليشمل دول العالم الثالث المتحالفة مع أو الصديقة لأحد المعسكرين أو الآخر . فتبنت الدول القريبة من المعسكر الغربى أولوية الحقوق الفردية ، وإظهار مجتمعاتها بمظهر البطل المدافع عن الحقوق المدنية والسياسية ، بينما عمدت الدول القريبة من المعسكر الشرقى إلى التركيز على "إنجازاتها" فى مجال حماية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لشعوبها ، والتاكيد على المستوى الدولى على الحقوق الجماعية .

إلا أنه - وكما كان الحال مع ازدواجية المعايير - فإن هذا التمييز فى

التعامل مع الفئات المختلفة من حقوق الإنسان استمر بعد انتهاء الحرب الباردة .
وبالطبع كان من نتائج نهاية الصراع بين الشرق والغرب ما روج له بعض المفكرين والمثقفين بأنه انتصار للغرب الليبرالى ونموذجه ، وما يمثله من قيم فردية ، خاصة الحريات المدنية والثقافية [٦] . وقد ترتب على هذا الطرح أن هناك نسقا قيميا حقق انتصارا على الآخر ، وبدا واضحا أن الدول الاشتراكية فى شرق ووسط أوربا والاتحاد السوفيتى قد أعلنت شبه تسليم بهذه النتيجة ، وبدأت تسارع فى التنافس للرفع من شأن الحقوق الفردية والادعاء بحمايتها ، بما يجلب لها المساعدات الغربية من تمويل ومعونة تقنية وتسهيلات تجارية . وبالتالى اختل التوازن العالمى لغير صالح الحقوق الجماعية من اقتصادية واجتماعية ، ولم يبق للدفاع عنها سوى مجموعتين من الدول : ما بقى من دول اشتراكية أصبحت تشكل جزرا متفرقة فى العالم مثل الصين وكوبا وكوريا الديمقراطية ، ودول من العالم الثالث رأت أنه رغم إقرارها بأهمية الحقوق الفردية - خاصة المدنية والسياسية - داخل دولها وفى مجتمعاتها ، فإن مصالحها الوطنية تحتم عليها الدفاع عن حقوق جماعية مثل الحق فى التنمية والحق في الإرث المشترك للإنسانية .

بل إنه لا يخفى علينا هنا أن بعض الدول الغربية قد غيرت موقفها من بعض الحقوق الجماعية منذ الثمانينيات ، عندما بدأت تعيد تفسير هذه الحقوق فى ضوء تطورات دولية وإقليمية ومصالحها الذاتية . ومثال ذلك حق تقرير المصير الذى كانت لدى الدول الغربية حساسية مفرطة إزاءه فى عقود الخمسينيات والستينيات والسبعينيات عندما كانت شعوب الجنوب ترفعه إطارا لنضالها من أجل التحرر الوطنى والاستقلال السياسى والاقتصادى ، إلا أنه منذ الثمانينيات ، استغلت بعض الدول الغربية هذا الحق للتدخل فى الشئون الداخلية لدول قائمة ، وتأليب أقليات داخل الدول من أجل الانفصال تحت شعار حق تقرير المصير ، وتفتيت

العديد من الدول إلى دويلات صغيرة .

ثالثا : إشكالية التحيز الحضارى والتمحور الغربى حول قيم الذات

ثالثة ، وآخر ، الإشكاليات التى نتعرض لها فى هذه الدراسة ، والتى تميز تناول قضايا حقوق الإنسان فى العلاقات الدولية فى الزمن الراهن ، هى مسألة التحيز الحضارى/الثقافى عند تعريف حقوق الإنسان ، وتعيين حدودها ، والمعايير التى تستخدم لهذا الغرض . ومرة أخرى نجد أن هذه الإشكالية ليست حديثة ، بل ربما تكون هى أقدم الإشكاليات الثلاث التى عرضنا لهافى هذه الدراسة . فقد بدأت هذه الإشكالية منذ صدور إعلانات ومواثيق حقوق الإنسان العالمية ، معتمدة – فى الأساس – على إعلانات قومية غربية ، مثل الإعلانين الفرنسى والأمريكى لحقوق الإنسان ، ومتأثرة بشكل واضح بالتطور التاريخى للمجتمعات الغربية عبر القرون الأخيرة ، وبالخصوصية الفكرية والثقافية – بل والإرث الدينى والحضارى – للشعوب الأوربية ، دونما أخذ فى الاعتبار بالتباين بين تلك الشعوب وتجاربها من جهة ، وبين بقية شعوب وثقافات وحضارات العالم من جهة أخرى .

وقد بدأت هذه الإشكالية فى البروز أكثر فأكثر مع كل اتفاقية أو معاهدة دولية خاصة بحقوق الإنسان . وربما كانت التباينات محدودة عندما كان الحديث عن مبادئ عامة ومجردة ، ومن خلال صياغات مطلقة وموجزة ، كما كان الحال فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ . ولكن كلما أخذ المجتمع الدولى خطوة فى اتجاه تفصيل هذه الحقوق والتفاوض حول اتفاقية خاصة بكل مجموعة منها على حدة ، كانت الخلافات تتضح – وأحيانا تتأصل – أكثر ، وتدرك الأطراف التى كانت تنضم للمجتمع الدولى من دول أفريقية وآسيوية – بعد الحصول على استقلالها وعلى عضوية منظمة الأمم المتحدة – بشكل متزايد أن

النسق الفكرى الغربى لحقوق الإنسان تحكمه اعتبارات حضارية وتاريخية ومصالح سياسية تقتصر على الدول الغربية ، والكبرى منها بشكل خاص . ويضم الغرب بهذا المعنى الحضارى/الثقافى النخب الحاكمة فى دول أمريكا اللاتينية أيضا التى تنتمى إلى نفس الخلفية الثقافية للغرب .

وهذه الإشكالية لم تتأثر كثيرا بوجود أو انتهاء عصر الحرب البادرة بين الشرق والغرب . فالشرق الاشتراكى ، وإن تباين مع الغرب الليبرالى/الرأسمالى فى العديد من المنطلقات الأساسية ، وإن أبدى إعجابا أيديولوچيا ببعض أوجه مختارة من عطاءات حضارات وثقافات أخرى خارج أوربا ، فإنه بقى فى نهاية الأمر نبتا شرعيا ونتاجا طبيعيا لتطور الفكر والمجتمع فى الغرب فى إحدى مراحله التاريخية ، وبقيت أسسه الفلسفية متشابهة - من حيث طبيعتها وخصائصها العامة - مع تلك التى مر بها الغرب الليبرالى/الرأسمالى فى تطوره .

بل يمكن القول إن السنوات الأخيرة قد شهدت - بشكل متزايد - إدراكا ووعيا من جانب عدد من المفكرين والمثقفين فى الغرب لأوجه خلل فى الآفاق المعرفية السائدة حاليا - والمستمدة أساسا من النظام القيمى الغربى - بسبب اقتصارها على هذا النظام دون غيره ، وسعيها لتعميم هذه الآفاق على بقية أقاليم العالم خارج النظام الجغرافى لحدود الغرب ، دون الاستفادة مما تحمله هذه الأقاليم من ثراء فكرى وثقافى ، وما يمكن أن تقدمه للفكر والتشريع الدوليين ، ودون الأخذ فى الاعتبار خصوصية ظروف تلك الأقاليم ومشكلاتها واحتياجاتها(٧) .

وساعد على هذا التطور الإيجابى مشاركة متزايدة من جانب مدارس فكرية وثقافية ومثقفين وفقهاء قانونيين من دول أفريقية وآسيوية فى أعمال اللجان المعنية بمختلف جوانب حقوق الإنسان .

خاتمـة

حاولنا إلقاء الضوء على ثلاث إشكاليات رئيسية يتم بها تناول مسائل حقوق الإنسان فى العلاقات الدولية ، خاصة فى زمن ما بعد انتهاء الحرب الباردة والاستقطاب العالمى بين الشرق والغرب وتوظيف هذه المسائل لخدمة مصالح وأهداف السياسة الخارجية لدول بعينها ، خاصة من الدول الكبرى . ولا شك أن هذه الإشكاليات تعكس استمرار حالة اللاحسم على المستوى المعرفى والفكرى والسياسى الدولى ، ليس فقط تجاه ماهية حقوق الإنسان المختلفة وسبل حمايتها ، ولكن أيضا إمكانات وحدود وأبعاد ولاية الأمم المتحدة بشأن قضايا حقوق الإنسان ، باعتبارها قضايا تدخل فى الاختصاص الداخلى للدول ، والإجراءات التى يمكن للمجتمع الدولى أن يتخذها فى هذا الشأن بما فيها ما جرى على تسميته بحق التدخل الإنسانى الذى تحاول أن تروج له بعض الدوائر السياسية والإعلامية والأكاديمية فى الغرب [٨] .

ورغم التركيز الدولى المتصاعد على قضايا حقوق الإنسان وتزايد الاتفاقيات والهيئات الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية بهذا الموضوع ، فإن استمرار هذه الإشكاليات الثلاث – بالإضافة إلى غيرها مما لم يتسع المكان لتناوله فى هذه الدراسة – من شأنه أن يجعل هذا التوسع عبئا على دول وأقاليم بعينها بدلا من أن يكون معينا لشعوبها ، فى مقابل أن يمثل خدمة لمصالح دول أو مجموعات أخرى وقد لا تكون هذه المصالح بالضرورة متسقة مع النوايا الحسنة والرغبات المخلصة فى توفير حماية دولية لحقوق الإنسان . كما أن استمرار وجود هذه الإشكاليات يشكل أوجه خلل أساسية تجعل من أى تدخل مستقبلى – تحت مبرر حماية حقوق الإنسان – مشوبا بالمخاطر ومحاطا بعلامات استفهام يجعل منه مسألة خلافية مستمرة بين من يعتقدون بأن هذا التدخل مشروع ، بل واجب على

المجتمع الدولى فى سبيل المحافظة على حد عالمى أدنى من حقوق الإنسان يكون متفقا عليه بين جميع الأطراف السياسية والمدارس الفكرية والثقافية المختلفة ، ومن يحذر من أن فتح الباب أمام التدخل من شأنه أن يفتح الطريق أمام طوفان من انتهاك سيادة الدول الصغيرة والاعتداء على استقلالها الوطنى والتدخل فى شئونها الداخلية .

الهوامش والمراجع

١ - محمد عبد المولى ، أسباب قيام وسقوط الجمهورية العربية المتحدة (بيروت : دار المسيرة ، ١٩٧٨) ، وكتاب الأستاذ محمد حسنين هيكل عن العلاقات المصرية/السوفيتية باللغة الإنجليزية بعنوان : Sphinx and Commisar .

٢ - Hague Academy of International Law, The Development of the Role of the Security Council: Workshop, The Hasue 21-23 July 1992, ED. Rene - JEAN Dupuy (London: Martinus Nijhoff Publishers, 1993), Chapter One.

انظر أيضا :

Payam Akhavan, "Lessons From Iraqi Kurdistan: Self - Determination and Humanitarian Intervention against Genocide, "Netherlands Quarterly of Human Rights, vol. 11, No. 1, 1993.

انظر أيضا :

Ved Nanda, "Tragedies in Northern Iraq, Liberia, Yugoslavia and Haiti - Revisting the Validity of Humanitarian Intervention under International Law,"Part 1, Denver Journal of International Law and Policy, vol. 20, No. 2, Winter 1992.

٣ - وثائق الجلسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين ، جنيف : الأمم المتحدة ، ديسمبر ١٩٨٨ .

٤ - Karin Von Hippel., "Democratization as Foreign Policy: The Case of Haiti", The World Today, January 1995.

انظر أيضا :

Ian Martin, "Haiti: Mangled Multilateralism", Foreign Policy, No. 95, Summer 1994.

٥ - Gerhard Will, "The Elections in Cambodia: Taking Stock of a UN Mission", Avssenpolitik, vol. 44, No. 4, 1993.

انظر أيضا :

Raoul M. Jennar, "Untac: International Triumph in Cambodia?", Security Dialogue, vol. 25, No. 2, June 1994.

٦ – يمكن الرجوع إلى كتاب فوكوياما : نهاية التاريخ وآخر رجل فى العالم .

٧ – يمكن الرجوع – على سبيل المثال – إلى كتابات حول "إسلامية المعرفة" ، مثل بعض كتابات الكاتبين الإيرانيين الراحلين جلال الأحمد والدكتور على شريعتى ، والمفكر البريطانى المسلم كليم صديقى ، والدكتور محمد عمارة والدكتور سيف عبدالفتاح من مصر ، وغيرهم .

٨ – David Fchweiaman, "Humanitarian Intervention under IInternational Law: The Stripe For Humanity", Leiden Journal of International Law, vol. 6, No. 1, April 1993.

انظر أيضا :

Michael Mandelbawm, "The Reluctance to Intervene", Foreign Policy, No. 95, Summer 1994.

انظر أيضا :

Adam Roberts, "Humanitarian War: Military Intervention and Human Rights", International Affairs, vol. 69, No. 3., July 1993.

انظر أيضا :

Mark Peceny, "Two Paths to the Promotion of Democracy During U.S. Military Interventions", International Studies Quarterly, vol. 39, No. 3, September 1995.

باريتو، ڤيلفريدو (١٨٤٨ - ١٩٢٣)
PARETO, Vilfredo (1848-1923)

احمد ابو زيد*

كانت معارضة الاشتراكية والوقوف منها موقف العداء الصريح أو المستتر هى الطريق الذى اتخذه عدد من مفكرى أواخر القرن الماضى وأوائل هذا القرن للوصول إلى مجال علم الاجتماع ودراسة المجتمع . وكما ينطبق ذلك على إميل دوركايم فى فرنسا فإنه ينطبق على ڤيلفريدو باريتو فى إيطاليا ، بحيث أدى موقفه المعارض للاشتراكية إلى انخراطه فى آخر الأمر فى سلك إحدى الحركات السياسية الاجتماعية التى عانى منها المجتمع الدولى معاناة شديدة خلال ربع القرن السابق على قيام الحرب العالمية الثانية ، ونعنى بذلك الحركة "الفاشستية Facism" فى إيطاليا . وقد بلغ من تحمس باريتو لهذه الحركة أنه كان يوصف بأنه "نبى الفاشستية" ، وبأنه "كارل ماركس الفاشستية التى ظهرت كفكرة أيديولوچية فى أول الأمر فى أواخر القرن الماضى ، ثم خرجت إلى الحياة العامة فى الربع الأول من هذا القرن ، وقد عمل باريتو من أجلها ما عمله ماركس من أجل الشيوعية ؛ بمعنى أنه وضع الأساس الأيديولوچى الشامل المنهجى لها .

* أستاذ الأنثربولوچيا ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الثانى والثلاثون ، العدد الثالث، سبتمبر ١٩٩٥ .

وقد ولد باريتو فى عائلة أرستقراطية من أب إيطالى وأم فرنسية . وقد نفى الأب خارج إيطاليا بسبب مشايعته لحركة ماتزينى Mazzini التى كانت تعمل على توحيد إيطاليا ، ولم يعد من المنفى فى باريس إلا بعد أن بلغ ڤيلفريدو العاشرة من العمر ، مما يعنى أنه تلقى تعليما فرنسيا ثم تعليما إيطاليا فى مدينة تورنتو ، والتحق بعد ذلك بمعهد البوليتكنيك فى تورينو حيث درس الرياضيات والفيزياء ، ثم عمل بعد تخرجه مهندسا بالسكك الحديدية الحكومية وبعدها فى إحدى المؤسسات الكبرى التى كانت تعمل فى مجال التعدين . وكان الأب نفسه أثناء حياته مناصرا للنزعة الإنسانية أو "الهيومانيزم" وداعية مثاليا للعدالة الديمقراطية ، وهى اتجاهات تأثر بها ڤيلفريدو نفسه ، بحيث كان يناصر الكثير من الحركات التحررية السائدة فى ذلك الحين ، ويشايع فلسفة التنوير وحركة التحرر الاقتصادى والحركات الديمقرطية المختلفة . وشجعه على ذلك الجو العام الذى كان يسود فى مدينة فلورنسا التى عاش فيها أثناء فترة عمله بعد تخرجه من معهد البوليتكنيك . ولكن أفكاره المتحررة التى كانت تساند سياسة حرية التجارة لم تكن تجد قبولا من الحكومة الإيطالية ، مما اضطره إلى اعتزال الحياة العامة والعكوف على الدراسة العلمية الأكاديمية العميقة . وكان يستمد كثيرا من آرائه من أفكار أستاذ الاقتصاد الشهير ليون والراس Léon Walras الأستاذ بجامعة لوزان . وساعده على اتخاذ قرار العزلة والابتعاد عن الحياة العامة مالاحظه من عجز وعدم كفاءة بل وفساد السياسات الليبرالية وأساليب الحكم الليبرالى التى كانت تتبعها الحكومة الإيطالية فى ذلك الحين ، كما أن هذه الأساليب ذاتها هى التى دفعته إلى الوقوف موقف النقد والمعارضة من الاتجاهات التحررية والاشتراكية وبخاصة الماركسية ، كما ظهر ذلك بشكل واضح فى كتابه عن *"المذاهب الاشتراكية Les Systémes Socialistes"* الذى كتبه بالفرنسية ، ثم ظهر بشكل ضمنى بعد ذلك فى عمله

الرئيسى الذى ارتبط باسمه أكثر من غيره من الكتب ، وهو كتابه الضخم عن "علم الاجتماع العام *Il Trattato di Sociologia Generale*" .

وقد ساعدته علاقاته مع والراس وتأثره بتعاليمه وآرائه وتوجيهاته على أن يشغل عام ١٨٩٣ الكرسى الذى كان يشغله الأستاذ فى جامعة لوزان ، وبذلك انقطع إلى العمل الأكاديمى انقطاعا كاد يكون تاما . ولم يخرج إلى المشاركة فى الحياة العامة والسياسية الإيطالية إلا بمجيئ موسولينى إلى الحكم عام ١٩٢٢ ، وكان موسولينى قد تتلمذ عليه من قبل . وقد انحاز باريتو إلى صف المناداة بالحكم الشمولى بعد ما تبين له من فساد السياسات الليبرالية فى إيطاليا ، ولذا لم يتردد فى مؤازرة موسولينى والحركة الفاشستية التى كان يرى فيها إمكانا لخلاص إيطاليا من متاعبها ووسيلة للرقى بالمجتمع الإيطالى وبالدولة الإيطالية بعد توحيد إيطاليا . وقد عرض عليه الدوتشى (موسولينى) أحد المقاعد فى مجلس الشيوخ الإيطالى اعترافا منه بفضله فى معارضة الحركات الليبرالية ، والتمهيد بالتالى لقيام الفاشستية . وتختلف الروايات اختلافا شديدا حول قبول باريتو للمقعد أو رفضه له . وعلى أى حال فإن باريتو توفى فى أغسطس عام ١٩٢٣ ، أى بعد شهور قليلة من وصول موسولينى إلى الحكم – ويقال إنه خلال هذه الفترة القصيرة كان باريتو قد أعاد النظر فى آرائه حول الحكم الشمولى وإن كان الفاشيون أنفسهم ظلوا يقتبسون فقرات كاملة من كتاباته فى الهجوم على الاشتراكية والتى تؤيد أسلوبهم فى الحكم . وعلى العموم فإن كتاباته تضع أساسا قويا لفهم نظرته إلى الحكم الشمولى ، وتجعل منه أحد الأمثلة الصارخة للتفكير الرجعى المحافظ فى علم الاجتماع ، على اعتبار أنه عمل من أجل الفاشستية ما عمله ماركس من أجل الشيوعية ، أى أنه وضع الأساس الأيديولوچى الشامل للحركة الفاشية التى كانت على وشك الظهور .

ولقد بنى باريتو هجومه على الاشتراكية فى كتابه "*المذاهب الاشتراكية*" على أساس أنها مذاهب ونزعات "غير *علمية*" لأنها تخاطب العواطف أكثر مما تخاطب العقل . وقد ظهر الكتاب عام ١٩٠٢ ؛ ويعتبره بعض مؤرخى الفكر الاجتماعى "النقض" الكلاسيكى للنظرية الاقتصادية والاجتماعية الماركسية ، وأنه سبّب حين ظهوره كثيرا من الانزعاج والاضطراب للينين الذى أمضى بعد قراءته عدة ليالٍ بدون نوم لكى يكتب "*نقض النقض*" .

وقد بدأ اهتمام باريتو بعلم الاجتماع فى مرحلة متأخرة من حياته ، ونشأ نتيجة لاهتمامه أولا بالاقتصاد والفكر الاقتصادى . فالتخصص الأساسى له كان فى الهندسة والفيزياء . وحين تحول اهتمامه من مجال العلوم البحتة إلى العلوم الإنسانية اهتم أولا بدراسة الاقتصاد وأصبح من أتباع المدرسة الكلاسيكية فى الاقتصاد التى تتعارض تعاليمها مع الاشتراكية . وكان يرى أن الاقتصاد يتجه بسرعة إلى أن يكون أكثر (علمية) نتيجة لاعتماده فى دراسة العلاقة بين المتغيرات على الرياضيات مما يجعل الدراسات الاقتصادية أكثر دقة وأشد وضوحا ، ولكنه كان يدرك فى الوقت ذاته أن مجال الاقتصاد محدد ومحدود ، لأنه يتناول مظهرا واحدا من النشاط البشرى يرتبط بالضرورة بمشكلة الموارد وامتلاكها وتوزعها ، وأن دراسة هذا الموضوع يجب أن تكون هى الأساس الذى تقوم عليه أى نظرية اقتصادية متطورة .

والمبدأ الأساسى الذى يقيم عليه باريتو تفكيره الاجتماعى هو مبدأ "*التوازن*" الذى نجده عند عدد من كبار علماء الاجتماع من أمثال أوجيست كونت وإميل دوركايم وغيرهما من العلماء والمفكرين المناوئين للاشتراكية . ولكن الواقع أن فكرة التوازن ترجع عنده إلى ما قبل اشتغاله بالفكر الاجتماعى . فرسالته للدكتوراه مثلا كانت عن "*المبادئ الأساسية لتوازن الأجسام الصلبة*" ، كما أن تخصصه

العلمى الدقيق المبكر كان له أثره بغير شك فى قبوله للنزعة الوضعية والاعتماد على الحقائق والأحداث العيانية المشخصة والملموسة فى إقامة أى نظرية عن المجتمع والإنسان ، كما كانت وراء إنكاره صحة معظم أعمال ماركس ووصفه كتاب *رأس المال* بالذات بالغموض والإبهام . وكان يميز فى هذا الصدد بين القيمة المنطقية للنظريات الماركسية وبين الحقيقة الاجتماعية أو الواقع الاجتماعى الذى تتحدث عنه هذه النظريات .

ولكن على الرغم من مناصرته للنزعة الوضعية وإعلائه من شأن العلم والمنهج العلمى فإن باريتو اهتم اهتماما كبيرا بدراسة الجوانب أو المظاهر "اللاعقلانية" أو "غير الرشيدة" فى السلوك الإنسانى التى أغفلها الاتجاه الوضعى . ولكن ذلك لم يصرفه عن العمل على تطوير التحليل العلمى وتنزيهه عن التأثر بالميول الشخصية والرغبات والقيم الذاتية . فالإنسان عند باريتو كائن انفعالى بطبيعته تتحكم فيه العواطف والانفعالات والمشاعر إلى حد كبير مما يجعله عاجزا عن تغيير الأوضاع التى يعيش فيها . وقد دفعه ذلك إلى الاستعانة بعلم النفس فى تفسير كثير من الظواهر الاجتماعية ، كما أدى ذلك إلى ظهور نظريته المشهورة عن "*الرواسب Residues*" . وإذا كانت الفلسفات الاشتراكية - بما فى ذلك الفلسفة الماركسية - فلسفات ذات طابع عملى الغرض منه التحكم فى مصير الإنسان وتحديد ورسم الخطوات التى ينبغى أن يسير فيها ذلك المصير أو ذلك القدَر ، فإن باريتو كان يرى أن الفكر الاجتماعى "العلمى" الذى يقوم على أسس وركائز علمية صحيحة ودقيقة يهدف إلى مجرد الكشف عن الحقائق ومعرفتها من أجل المعرفة فحسب ، ولا يهدف إلى استغلالها أو التحكم فيها ؛ وهذا هو المعنى الحقيقى لاصطلاح "*موضوعية العلم النظرى*" .

والفكرة المركزية فى نظرية باريتو الاجتماعية عن أن المجتمع نسق يقوم

على مبدأ التوازن هى الأساس الذى تنبثق منه بقية آراء وأفكار باريتو السوسيولوچية . فالتوازن يعنى أن حدوث أى تغير فى أى نظام يستتبع حدوث تغيرات فى بقية النظم وفى النسق الاجتماعى الكلى . وقد استخدم باريتو مصطلحات ومفهومات مستمدة من البيولوچيا والفيزياء لوصف القوى الاجتماعية التى تؤثر فى الأفراد وفى المجتمع على السواء ، وذهب إلى القول بأن ثمة ظروفا عديدة تحدد حالة ووضع النسق الاجتماعى ، ولكن أهم هذه الظروف والشروط الأساسية هى المنظومة التى تضم الاهتمامات أو المصالح Interests والمعرفة Knowledge والرواسب Residues والمشتقات Derivations ، وأعطى لمفهوم الرواسب أهمية قصوى فى فهم السلوك الاجتماعى ، وهى تقابل ما يقصده غيره من العلماء حين يتكلمون عن العواطف Sentiments من حيث هى مبادئ غرزية أو فطرية تكمن وراء كثير من مظاهر السلوك ، ولكنها قلما تكشف عن نفسها فى صورتها الطبيعية الخالصة ، وإنما تعبر عن ذاتها فى شكل المشتقات التى يلجأ إليها الشخص لتبرير أفعاله . وهذه فكرة لا تخلو من غموض . ويزيد من غموضها أسلوب باريتو والطريقة التى يعرض بها أفكاره عن الموضوع ، ولكنها تشبه فى رأى البعض التفرقة التى يقيمها فرويد بين الشعور واللاشعور . وتلعب بقية الظواهر الثقافية مثل القانون والسياسة والدين أدوارا مختلفة فى بقاء واستمرار وتماسك النسق الاجتماعى الكلى ، ولكن فقط بقدر ما يعبر كل منها عن بعض العواطف الأساسية . وحين يتعرض ذلك النسق لبعض الضغوط لإدخال بعض التغييرات فإنه يواجه تلك الضغوط ببعض القوى الأخرى للمحافظة والإبقاء على حالة التوازن الأصلى . و*"عاطفة المقاومة"* - كما يسميها باريتو - تكون بمثابة (الفرملة) التى تضبط أى نوع من التغيير يهدد ذلك التوازن أو يعرضه للخطر .

هذه النظرة إلى القوى التى تتفاعل فى المجتمع ترتكز بدورها على التمييز الذى يقيمه باريتو بين الأفعال المنطقية والأفعال غير المنطقية ، وذلك على أساس أن جانبا كبيرا من حياة الإنسان فى الوقت الحاضر هى مظاهر سلوكية غير منطقية وغير معقولة ، وأنه ليس ثمة ما يبرر وجود هذه المظاهر إلا كونها بعض مخلفات الماضى التى يتمسك بها الإنسان لاعتبارات عاطفية خالصة ، على الرغم من أنها لا تفيد فى حياته اليومية والعملية . فالسلوك غير المنطقى يرتبط – فى نظر باريتو – بالرواسب والمشتقات . وهذه الرواسب والمشتقات هى مظاهر للعواطف الكثيرة التى تشكل حالات نفسية بيولوچية فى المحل الأول . ويميز باريتو بين ست فئات رئيسية من الرواسب يندرج تحت كل منها مجموعات أخرى من الرواسب الفرعية . *والفئات الست الرئيسية* هى *راسب التكامل* الذى يعنى القدرة على الربط بين الأشياء ؛ *وراسب استمرار الزمر والجماعات* وبقائها فى الوجود وهو راسب يشير إلى الاتجاه المحافظ الذى يوليه باريتو كثيرا من الأهمية ؛ *وراسب انعكاس العواطف فى الأفعال الخارجية* ومحاولة إيجاد تبريرات عقلية لها ؛ *وراسب التآلف الاجتماعى* الذى يساعد على تكوين الجماعات الإنسانية والسلوك المرتبط بها ؛ *وراسب التكامل الشخصى* الذى يساعد على العمل على استعادة التكامل حين يتعرض النسق للتغيير ، ثم أخيرا *الراسب الجنسى* الذى يساعد على بقاء المجتمع بل والجنس البشرى ككل . ومع ذلك فإن فئة الرواسب المتعلقة بالتآلف والفئة المتعلقة بالبقاء والاستمرار لهما أهمية خاصة فى نظرية باريتو لأنهما تتعلقان بالتوازن الاجتماعى .

والتمييز الذى يقيمه باريتو بين الأفعال المنطقية والأفعال غير المنطقية ، أو بالأصح *أنماط السلوك التجريبى المنطقى وأنماط السلوك التجريبى غير المنطقى* ، يفرض على الباحث أن يقف موقفين متعارضين تماما منهما ، وأن يتبع فى

دراستهما منهجين مختلفين .

١ - ويندرج تحت نمط *السلوك التجريبي المنطقي Logico - experimental* كل أنواع السلوك التي يمكن تتبعها عن طريق التجربة والملاحظة اللتين تؤلفان عنده أساس المنهج العلمي الدقيق ، وهي في أساسها أفعال منطقية تصدر عن العقل ولا تخضع للعاطفة كما أنها تصدر في الأغلب من الطبقة المثقفة في المجتمع ، أو طبقة *الصفوة Elites* الذين يستطيعون التجرد من عواطفهم إلى حد كبير وأن يتعرفوا بدقة ووضوح الصالح الحقيقي للمجتمع . ويؤلف هذا النمط من السلوك المجال الحقيقي لعلم الاجتماع ، إذ يمكن استخدام المنهج العلمي في دراسته بكل دقة .

٢ - أما نمط *السلوك التجريبي غير المنطقي Non - logico experimntal* فهو السلوك العاطفي أو الانفعالي الذى يصدر في العادة من الغالبية العظمى من أفراد المجتمع الذين تتحكم فيهم عواطفهم وشهواتهم ، ومن الصعب تطبيق المناهج العلمية الدقيقة في دراسته أو إخضاعه للمعايير الموضوعية ، لأنه هو ذاته سلوك غير موضوعي تغلب عليه النزعات العاطفية الجامحة . ومع ذلك فإنه يؤلف جانبا هاما من الحياة الاجتماعية . ومع أن الأفعال التي تندرج تحت هذا النمط لا تصدر عن العقل وإنما عن بعض الحالات النفسية ، فإنها كثيرا ما تجد لها تبريرا من العقل ويحاول العلماء أن يبحثوا لها عن مبررات وتفسيرات عقلية ، كما هو الشأن مثلا بالنسبة للممارسات السحرية التى تعتبر أفعالا غير منطقية في المجتمع المتقدم الحديث ، ولكن علماء الاجتماع يجاهدون من أجل إيجاد تبريرات عقلية أو تفسيرات لها من الدين وهكذا . ولكنها على أية حال مظاهر سلوكية خليقة بالدراسة نظرا لشيوعها بين الطبقات الدنيا من المجتمع ، أو بين (الدهماء) كما يسميها كثير من علماء الاجتماع .

وقد أقام باريتو على تمييزه بين نوعى السلوك المنطقى وغير المنطقى نظريته المحورية الشهيرة عن "*دورة الصفوة*" . وتكشف هذه النظرية عن الأسس الأيديولوجية التى وجهت كل تفكير باريتو ، وهى نظرية أثرت فى الوقت نفسه تأثيرا قويا فى الاتجاهات السياسية فى إيطاليا بوجه عام أثناء فترة حرجة من فترات التاريخ ، وهى الفترة التى انتهت بقيام الحرب العالمية الثانية .

ففى ضوء نوعى السلوك يقسم باريتو المجتمع إلى قسمين ، يتألف *القسم الأول* منهما من فئة قليلة تستطيع التحكم فى سلوكها بحيث يبدو كما لو كان سلوكا رشيدا متعقلا وإن كان يصدر فى حقيقة الأمر عن بعض الغرائز والعواطف وأهمها غريزة المحافظة على المصالح الخاصة ؛ بينما يضم *القسم الثانى* فئة "غير عقلانية" تتصرف بطريقة غير عقلانية وغير رشيدة ويخضع سلوكها خضوعا تاما للعواطف والانفعالات . *ويؤلف هذا القسم الثانى الغالبية العظمى من أعضاء المجتمع ، وهم أعضاء الطبقة الدنيا التى يسميها باريتو أحيانا بالطبقة الجماهيرية وأحيانا أخرى بمجموع الشعب أو الغوغاء أو حتى الدهماء ، بينما تؤلف الفئة الأولى جماعة الصفوة أو طبقة الصفوة* .

وتعبر "*الصفوة*" عن الامتياز فى الجوانب الفيزيقية والأخلاقية والسلوكية على السواء . وقد يمكن ملاحظة وتتبع الامتياز فى كل شرائح المجتمع وفى كل المهن بغير استثناء ، لدرجة أنه يوجد امتياز فى الجريمة وفى الدعارة وفى اللصوصية . ولكن "صفوة *المجتمع*" بالمعنى الدقيق للكلمة فهى التى تتميز بالسمو الخلقى والفيزيقى معا ، والتى تتمثل فى تلك الفئة المحدودة من السكان التى تتميز على غيرها – إلى جانب ذلك – بالسمو والارتفاع فى الجوانب السياسية وفى المقدرة على ممارسة شئون الحكم والتحكم فى الآخرين . فالوصول إلى مناصب الحكم يرتبط إذن ارتباطا قويا بالخصائص الذاتية التى ينفرد بها بعض أعضاء المجتمع

دون بقية السكان .

وتنقسم "*الصفوة*" *الحاكمة بدورها إلى فئتين رئيسيتين* تبعا للخصائص السيكولوچية الغالبة على كل فئة بحيث تعطى كلا منهما طابعا خاصا مميزا : *الفئة الأولى* يطلق باريتو عليها لفظ *Speculators* أو *المضاربين* وهم أشبه بالمضاربين فى البورصة ، بينما يطلق على الفئة الثانية اسم *Rentiers* وهم أشبه بحملة السندات . وواضح أن باريتو متأثر فى هذه التسميات بتخصصه الأساسى فى الاقتصاد .

ويميل "*المضاربون*" بطبيعتهم إلى الاندفاع والمخاطرة والمغامرة كما أن لهم قدرة بالغة على الخلق والإبداع والإقدام ، ولذا فإن فترة حكمهم تتميز بتنفيذ المشروعات الكبرى ، كما يحقق المجتمع نفسه تحت حكمهم كثيرا من التغير والتقدم السريعين . ولكن هذه السرعة كثيرا ما تؤدى إلى الوقوع فى الأخطاء الجسيمة مما يدفع المجتمع إلى العمل على التخلص منهم أو تنحيتهم عن الحكم لكى تحل محلهم الفئة الأخرى من صفوة الحكم ، وهى تتميز بالتريث والتفكير والتدبر والميل إلى المحافظة ، بل وأحيانا الإبقاء على الأوضاع القائمة . وهذا يثير الشعور بالجمود وعدم الحركة وعدم إحراز التقدم ، كما يشعر المجتمع نتيجة لذلك بالسأم والضجر من هذه الفئة ويعمل أيضا على التخلص منها لكى تعود الفئة الأولى من صفوة الحكم وهكذا . فكأن الجماعتين اللتين تؤلفان" الصفوة" – بالمعنى الدقيق والسياسى للكلمة – هما اللتان تتناوبان الحكم فيما بينهما ، بينما لا تلعب الطبقات الدنيا ، أو "*جماعة اللاصفوة*" أو الدهماء ، أى دور حقيقى فى الحياة السياسية .

وتنتمى الصفوة بالضرورة إلى الطبقة البرچوازية لأنها هى الطبقة الوحيدة المتوازنة والتى تحتفظ بدرجة عالية من الالتزام الخلقى والقيم وقواعد السلوك .

ويرى باريتو أن الطبقة البورچوازية قامت فى أعقاب الطبقة الأرستقراطية "المتعفنة" التى فشلت فى تجديد نفسها وآثرت السكون والركود ، بحيث لم يكن هناك أى مبرر لاحتلالها مركزها الاجتماعى سوى عامل الوراثة . وحين جاءت الطبقة البورچوازية إلى الحكم كان يتعين عليها اتخاذ خطوات حاسمة تقوم على معايير جديدة لتحقيق خير المجتمع وصالحه . وكثيرا ما كانت تلجأ فى سبيل ذلك إلى القوة الفيزيقية وإلى الإجراءات العنيفة القاسية من أجل المحافظة على التوازن فى المجتمع ، وأيضا للإبقاء على الطبقة الدنيا فى مكانها الصحيح حتى لا تعم الفوضى وتختلط المعايير . *فعنصر القوة والقهر والقسر إذن عنصر إيجابى لصالح المجتمع* .

وعلى الرغم من أن الصفوة شريحة قليلة العدد نسبيا إلا أنها قادرة على تغيير وتجديد نفسها باستمرار مما يعطيها قدرا كبيرا من القوة . ويتم ذلك إما عن طريق التخلص من الأشخاص غير الصالحين ، وإما عن طريق "رفع" بعض أعضاء الطبقة الأدنى الذين يفلحون فى التخلص من أغلال طبقتهم وسلوكياتها وقيمها الدنيا ، كما يفلحون فى السيطرة على سلوكهم المتدنى باستخدام العناصر العقلية والمبادئ الذهنية الملائمة التى تساعدهم على التحكم فى عواطفهم والسيطرة على انفعالاتهم ، مما يؤهلهم إلى الدخول إلى الطبقة البورچوازية والانتماء بالتالى إلى "جماعة الصفوة" .

وبمرور الزمن يتسلل الضعف والوهن والتراخى إلى جماعة الصفوة ويتغير بالتالى أسلوب الحكم . إذ بدلا من أن تعتمد الطبقة الحاكمة على القوة فى اتخاذ قراراتها وتنفيذ سياساتها تلجأ إلى المهادنة والمداهنة وتملق الجماهير ، وتخفى ضعفها وعجزها وراء ما تسميه بالاعتبارات الإنسانية . ويرى باريتو أن هذا هو العنصر الذى تقوم عليه "*الاشتراكية العلمية*" ، التى هى فى آخر الأمر مجرد

صيغة للتقرب من الجماهير وتملق الدهماء لتحقيق مصالح ذاتية خاصة بالفئة الحاكمة ذاتها التى تتألف من الطبقة البورجوازية والأفراد الذين ارتفعوا من الطبقة الدنيا وانسلخوا تماما عنها ، بعد أن وصلوا إلى الحكم ودخلوا ضمن صفوف الصفوة . ويشبه باريتو هذين النوعين من السلوك ، أى السلوك القائم على القوة والسلوك القائم على المداهنة ، بسلوك بعض الحيوانات : سلوك الأسد القائم على القوة والشجاعة والإقدام والعنف ، وسلوك الثعلب القائم على المكر والخديعة والمراوغة .

ويعترف باريتو بوجود الصراع الطبقى فى المجتمع . إلا أنه ليس مجرد صراع بسيط بين البورجوازية والبروليتاريا ، وإنما هو صراع أكثر تعقيدا من هذا بكثير ، على اعتبار أن ثمة صراعا داخليا فى البروليتاريا ذاتها حول قضيتها . وبالمثل فإن الصراع الظاهرى بين الأرستقراطية وعامة الناس هو فى الحقيقة صراع بين بعض الأفراد من هؤلاء العامة الذين يشعرون بحرمانهم من الوصول إلى مراكز القوة والسلطة ، على الرغم من أن لديهم القدرات والكفاءات والمهارات التى تؤهلهم لهذه المراكز القيادية ، ولذا فإنهم يتصادمون مع الفئات التى تملك فى أيديها مقاليد الحكم وترفض إتاحة الفرصة لهؤلاء العامة من أفراد الشعب . وهذه الظاهرة تتكرر دائما فى كل مراحل التاريخ وفى كثير من المجتمعات التى تعرضت لثورات جماهير الشعب . فالثورات الكبرى كلها هى تعبير عن الصراع بين هؤلاء "*الزعماء الشعبيين*" الذين يرون أنهم يؤلفون صفوة جديدة ناهضة وبين الصفوة القديمة . أما الشعوب ذاتها فإنها تكتفى بأن تلعب دور الجنود المطيعين الذين ينقادون لأوامر قادتهم ، وإن كان ذلك لا يمنع ، بطبيعة الحال ، أن هذه الجماهير قد تؤمن أثناء ذلك بأنها تحارب من أجل "ما يسمونه" بالعدالة والحرية الإنسانية .

لذلك يرى باريتو أنه من الخطأ الاعتقاد بأن انتهاء الصراع بين "رأس المال" و"العمل" سوف يؤدى إلى انتهاء الصراع الطبقى بالمعنى الواسع للكلمة ، لأن ثمة صراعا من نوع آخر لابد أن ينشأ تحت أشكال الحكم والإدارة الجماعية المختلفة ، أى سوف يكون هناك صراع بين مختلف فئات العمال فى الدول الاشتراكية ، وصراع بين المثقفين وغيرهم من الفئات والشرائح الاجتماعية ، وصراع بين مختلف فئات الساسة ، وصراع بين الفئات الحاكمة والفئات المحكومة ، وصراع بين المجددين والمحافظين وهكذا . فعوامل الصراع ومحدداته ليست إذن هى مجرد قوانين الاقتصاد ، وإنما ثمة أدوار هامة تلعبها فى هذه الصراعات العواطف والمثل والدوافع والحوافز الكثيرة غير المنطقية التى تتحكم إلى حد كبير في الإنسان ، والتى يعرف كبار الزعماء كيف يستغلونها لصالحهم فى الدعوة إلى الثورات ، أو حتى إثارة الحروب الأهلية .

وفى هذا كله كان باريتو يرى أن الطبقة الدنيا فى المجتمع سوف تظل "دنيا" دائما ؛ وأن كل مجتمع لابد أن تكون به "صفوة حاكمة" تتداول بين فئتيها المختلفتين المتكاملتين شئون الحكم ، باعتبارهما الفئتين الوحيدتين اللتين يمكنهما المحافظة على توازن المجتمع ؛ وأنه ليس ثمة على هذا الأساس أى مكان لجماهير الشعب فى الحكم ، وأن إزالة "الصفوة" كلية من المجتمع لن يعنى زوال الطبقات الاجتماعية ، أو اختفاء الفروق بين تلك الطبقات ، أو ظهور المجتمع "اللاطبقى" القائم على الاشتراكية العلمية ، وإنما يعنى فقط زوال المجتمع نفسه واختفاءه .

ooo

ولقد ترك ڤيلفريدو باريتو مجموعة من الكتب والمقالات التى تدور فى الأغلب حول ما يعرف الآن باسم "*علم الاجتماع السياسى*" . وكانت كتاباته تلقى كثيرا

من الترحيب ، كما كان لها تأثير واضح فى الأوساط الأكاديمية حينذاك ، وبخاصة بين الأكاديميين المحافظين الذين رأوا فى كتاباته امتدادا للاتجاه الذى سار فيه دوركايم وزملاؤه ممن كانوا يقفون موقف المعارضة من الماركسية . وربما كان أهم أعماله فى هذا المجال هو كتابه الذى كتبه بالفرنسية عن "*النظم الاشتراكية*" . وعلى الرغم من أهمية كتابه عن "*علم الاجتماع العام*" الذى يعالج كثيرا من المشكلات والنظم الاجتماعية التى تَعرِض لها معظم كتب علم الاجتماع ، بل ويتجاوز كثيرا من هذه الكتب من حيث اعتماده فى تفسير كثير من الظواهر بالإشارة إلى العوامل السيكولوچية التى كان معظم علماء الاجتماع على عهده يميلون إلى إغفالها ، فإن هذا الكتاب الضخم المهم لم يعد يجد من يقرأه الآن إلاّ من بين الذين يتخصصون إما فى پاريتو نفسه وعصره ونظرياته ، وإما من بين الذين يعالجون بعض المشكلات التى عرض لها هو نفسه فى كتاباته مع الاهتمام بالبعد التاريخى لهذه المشكلات . وربما كان الانصراف عن هذا الكتاب بالذات هو ضخامة حجمه ، فقد ترجم مثلا إلى الإنجليزية فى أربعة أجزاء ضخمة تحت عنوان "*العقل والمجتمع* *The Mind and Society*" ، وذلك فضلا عما يعانيه الكتاب من عدم التنسيق أو الترابط بين الأفكار الكثيرة المتضاربة التى يزخر بها .

ولكن لاشك فى أن پاريتو يحتاج إلى مزيد من الاهتمام ، ليس فقط لأهميته فى تاريخ الفكر الاجتماعى ، ولكن أيضا لأن كتاباته تمتلئ بالأفكار والآراء الرائدة التى يمكن إخضاعها للفحص والاختبار فى ضوء البحوث الأنثروپولوچية والسوسيولوچية الميدانية التى يقوم بها الباحثون المعاصرون .



اهم اعماله

1896-97; *Cours d'économie Politique*, 2 vols., Lausanne.

1902; *Les Systémes socialistes*; 2 vols., Paris.

1906; *Manuale di economie politica.*

وقد ترجم هذا الكتاب إلى الفرنسية وظهر عام ١٩٠٩ تحت عنوان :

Manuel d'économie Politique, Paris 1909.

1916-23; *Trattato di Sociologia generale*, Florence.

وقد ترجم هذا الكتاب إلى الإنجليزية تحت عنوان :

The Mind and Sociaty, 4 vols., New York 1935.

1921; *Transformatione della democrazia*, Milan.

1950; *The Ruling Class in Italy before 1900*, New York.

ويضم هذا الكتاب أربع مقالات حول الموضوع ، وقد ظهر بالإنجليزية عام ١٩٥٠ بعد موت باريتو باكثر من ربع قرن ، وذلك بالإضافة إلى مجموعة رسائله ومراسلاته التى ظهرت عام ١٩٤٨ .

مراجع مختارة

Borkenau, Franz; *Pareto*, New York, 1936.

Bousquet, G.H.; *Vilfredo Pareto, Sa vie et son oeuvre*, Lausanne, 1928.

Finer, S.E.; *Introduction to Vilfredo Pareto: Sociological Writings*; Pall Mall Press, 1966.

Henderson, L.J., *Pareto's General Sociology*, Cambridge, Mass., 1935.

Homans, George; *An Introduction to Pareto*; New York, 1934.

Meisel, James H.; (ed): *Pareto and Mosca*; Prentice-Hall, 1965.

Mills, C. Wright; *The Power Elite*, Oxford U.P.; New York, 1956.

التحليل العلمى لمشكلات الشيخوخة

المؤتمر العلمى السنوى (٤٨)

للجمعية الامريكية لدراسات الشيخوخة

لوس انجيليس ١٥-١٩ نوفمبر ١٩٩٥

عزت حجازى*

مقدمة

تنطوى محاولة تقديم أعمال هذا المؤتمر** على صعوبة بالغة . ولا يرجع ذلك إلى الحجم الهائل للمادة التى عرضت فيه فقط ، وإنما يرجع أيضا إلى التنوع الكبير لتلك المادة وللأنشطة التى جرت فى المؤتمر . فقد عقدت فيه - على مدى أربعة أيام عمل كاملة - حوالى أربعمائة جلسة ، بالإضافة إلى عشرات الندوات وورش العمل والاجتماعات ، وما إليها . هذا فضلا عن أنشطة لطلبة الجامعة الذين يدرسون موضوعات لها علاقة بموضوع الشيخوخة أو لديهم اهتمام به ، واجتماعات لفئات مختلفة من المهنيين الذين يعملون فى مجال الشيخوخة : الأطباء ، والأطباء النفسيون ، والإخصائيون الاجتماعيون ، والمسئولون عن الرعاية

* أستاذ علم الاجتماع ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

** Gerontological Challenges: Biological through Societal Perspectives, Annual Scientific Meeting (48), Gerontological Society of America, Los Angeles, U.S.A., 15-19 November, 1995.

وقد شارك الكاتب فى أعمال المؤتمر ، موفدا من المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الثانى والثلاثون ، العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٩٥ .

الاجتماعية ، ومديرو مؤسسات الرعاية ، ومن إليهم . وقد جرت وقائع هذه الأنشطة فى عشرات (أكثر من خمسين) من القاعات ، فى اثنين من أكبر وأفخم فنادق مدينة لوس انجيليس . وأسهم فى إعداد مواد أعمال المؤتمر أكثر من ألف وخمسمائة من الأكاديميين والمعنيين بالعمل الأكاديمى ، ومن إليهم . وشارك فى تمويل معظم أنشطته عشرات من المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الكبرى .

وفى موازاة للجانب العلمى من أعمال المؤتمر ، كان هناك معرض لأنشطة وإنتاج عدد كبير من المؤسسات والأجهزة التى تعمل فى مجال الشيخوخة ، أو لها علاقة بالعمل فيه : مراكز البحث المتخصصة ، وبعض الأقسام الأكاديمية فى عدد من الجامعات ، وجهات التمويل الحكومية وغير الحكومية ، ودور النشر ، ومؤسسات إنتاج السلع والخدمات الخاصة بالمسنين ، وغيرها .

ومع أن الجمعية الأميريكية لدراسات الشيخوخة تنظم هذا المؤتمر سنويا - تقريبا - منذ تأسيسها فى سنة ١٩٤٥ ، فقد كان لمؤتمر هذا العام أهمية خاصة ، نظرا لأنه نظم فى إطار احتفال الجمعية بالعيد الخمسينى لقيامها . ولهذا كان هناك بعض الأنشطة ذات الطبيعة الاحتفالية ، جرت علي هامش المؤتمر ، كما كان هناك اهتمام بأن تأتى أعمال المؤتمر فى مستوى لائق .

اولا : توزعت اعمال المؤتمر بين اربعة محاور ، هى :

أ - محور الدراسات البيولوچية .

ب - محور الطب الإكلينيكى .

جـ - محور الدراسات السلوكية والاجتماعية .

د - محور البحث الاجتماعى ، والسياسة الاجتماعية ، والرعاية الاجتماعية .

وهذا مما يشير إلى - ويكشف عن - الطبيعة الشاملة والتكاملية لأعمال المؤتمر .

وقد أعد وعرض فى كل من المحاور الأربعة ما يزيد على مائة من أوراق البحث والندوات وورش العمل ، غطت موضوعات بالغة التعدد والتنوع .

وتنوعت تقارير البحث :

كان بعضها أساسيا ، يناقش منطلقا نظريا أو رؤية أو منهجا أو مقياسا أو أداة ، أو غيرها ، من تلك التى تستخدم فى مجال تحليل جوانب الشيخوخة المختلفة ومشكلاتها .

وكان كثير منها تشخيصيا ، يتناول بالوصف والتحليل موضوعا من الموضوعات التى تتفرغ إليها المحاور الأربعة التى دارت حولها أعمال المؤتمر .

وكان بعضها إجرائيا ، يتعرض لمهمة البحث عن حل لمشكلة تواجه العاملين فى مجال الشيخوخة .

وعلى العكس مما يحدث فيما ينظم من مؤتمرات فى بلادنا ، لم يكن هناك أية محاذير سياسية ، أو عقيدية ، أو حضارية على ما اختير للدراسة من موضوعات . فقد كانت هناك مناقشات بالغة الصراحة – والمسئولية فى الوقت نفسه – لموضوعات غير شائعة عندنا ، مثل :

السياسة العامة للدولة تجاه الشيخوخة ، ومدى كفاية ما تخصصه من موارد للبحث والعمل فيها .

التجارب والممارسات الدينية للمسنين .

النشاط الجنسى ، والمشكلات الجنسية ، عند المسنين .

نظرة المسنين إلى الموت وموقفهم منه ، واستجابة أهل الموتى وأصدقائهم للموت .

ركزت البحوث فى المحور الأول [1] على التحولات التى تحدث فى جسم الإنسان مع التقدم فى السن : ملامحه الخارجية ، وأعضائه ، وأجهزته ، ومختلف

العمليات الحيوية ، والحواس ، وقدرات الفرد ، واحتياجاته المختلفة ، وبخاصة فى مجال الغذاء ، ومواصفات الغذاء المناسب ، ومحاذير التهاون فيها ، والأضرار التى تترتب عليه .

وغطت البحوث فى محور الطب الإكلينيكى موضوعات كثيرة ، تتعلق بالشيخوخة العادية والشيخوخة المشكلة ، والظواهر والأمراض المصاحبة لكل منهما والناتجة عنها ، مثل السكر ، والسرطان ، وأمراض القلب ، ونقص المناعة ، والأمراض العصبية والنفسية ، مثل الاكتئاب (الذى استأثر باهتمام عدد كبير نسبيا من الباحثين) ، والقلق ، وتأثير بعض العوامل ، مثل إدمان التدخين وتعاطى الخمور . وتناولت بعض البحوث عادات سلوكية غريبة كثيرة ، مثل قضم الإصبع ، وعرضت بحوث أخرى لعلاج المسنين ، وما يكتنفه من مشكلات وما يطرح لها من حلول ، وتأثير العقاقير والأدوية العادية فى المسنين .

ومن البحوث الأساسية فى المحور الثالث - الدراسات السلوكية والاجتماعية - ما تعلق بالمقاييس والاختبارات وأساليب البحث وأدواته ، مثل مقاييس التحكم (فى الذات والوسط المحيط) Mastery, Control ، والكفاءة أو الفاعلية Self-efficacy ، والارتباط بالآخرين Attachment ، والإحساس بالاتساق Sense of Coherence ، والاكتئاب Depression ، والقلق Anxiety ، والرضا بالحياة ، والروح المعنوية ، واختبار صورة الجسم ، وغيرها . ويدخل فيها أيضا ما تعلق ببعض أدوات البحث ، مثل التقرير الذاتى ، والسيرة الذاتية ، والمسح بالاستبار البريدى ، والتليفونى ، وغيرها .

ومن البحوث التشخيصية ما يتعلق بديناميات الشيخوخة ، وما يجرى فى القدرات والعمليات النفسية (الإدراك ، والذاكرة ، وغيرهما) من تغير وضعف ، وما يحدث فى العلاقات والأدوار الاجتماعية من تحول . ومنها أيضا ما تناول

الاستجابة للتقاعد والترمل والطلاق ، وتجربة كون المسن جدا ، وتفضيلات المسنين السياسية ، والاستهلاكية ، والمعتقدات والممارسات الدينية ، وغيرها .

ومن البحوث التى تعلقت بمشكلات معينة تلك التى تناولت المشكلات السلوكية ، مثل إدمان تدخين السجائر ، وتعاطى الخمور ، واستهداف المسنين لسوء المعاملة والجريمة ، وأوضاع المسنين نزلاء السجون ، وصدمة التقاعد ، والبطالة وقضية الموارد المالية للمسن ، وقرار إنهاء الحياة - الانتحار ، وغيرها .

وقدمت للبحوث فى المحور الرابع - حول البحث الاجتماعى والسياسة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية - دراسات حول الأوضاع السكانية الجديدة ، التى من أبرزها امتداد العمر إلى حدود لم تكن معروفة ، واطراد زيادة حجم فئة المسنين ، وما يقتضيه ذلك من تعديلات جوهرية فى السياسة العامة تجاههم ، والموارد المطلوبة لتوفير احتياجاتهم .

وتناولت بعض البحوث الفلسفة التى تقوم عليها السياسة الاجتماعية تجاه المسنين ، والأشكال المختلفة للرعاية : فى البيت والمؤسسة ، وسياسات التشغيل ، وإعانة البطالة والتقاعد ، والضمان الاجتماعى ، وتكاليفها ، وضرورة التنسيق بين أشكال وصور الرعاية المختلفة . ومنها ما تناول المؤسسة التى يقيم بها المسنون ، والعاملين بها : طرق اختيارهم ، وتدريبهم ، وسلوكهم المهنى ، وأخلاقيات عملهم ، واتجاهاتهم نحوه ونحو المسنين ، وتقويم أدائهم . ومنها أيضا ما عرض لاستجابة المسنين للإيداع ، ونوعية حياتهم فى المؤسسة ، ومشكلاتهم معها وفيها .

وفضلا عن هذا كله ، كانت هناك دراسات وبحوث فى موضوعات لا تدخل فى أى من المحاور الأربعة ، وإن كانت ذات صلة وثيقة بأعمال المؤتمر ، ومن أمثلتها :

أ - الدراسات الديموجرافية لظاهرة الشيخوخة ، وموقفها من "الثورة

الديموجرافية الجديدة" (امتداد العمر ، وتزايد نسبة المسنين فى المجتمع) ما انجزته تلك الدراسات وما لم تحققه ، وتوجهاتها المستقبلية .

ب – اجتهادات فى تقويم أداء الجمعية الأميريكية لدراسات الشيخوخة ، التى تنظم المؤتمر سنويا تقريبا (منذ تأسيسها فى سنة ١٩٤٥) ما حققته ، وما أخفقت فى تحقيقه ، وما يمكن استخلاصه من دروس ، وأسس ومسارات نشاطها فى المستقبل .

ثانيا : سير أعمال المؤتمر

كان يعرض فى كل جلسة أو ندوة أو ورشة عمل بين أربع وخمس أوراق . واستخدم فى عرض تقارير البحوث وغيرها (كل فى خمس عشرة دقيقة) أحدث تقنيات العرض ، بحيث أمكن لمن لم يقرأها أن يلم بما جاء فيها .

واختير للتعقيب على أوراق كل جلسة أحد المتخصصين أو الخبراء فى موضوعها أو المتصلين به من قريب . وكان التعقيب فى معظم الحالات مناقشة جادة للأوراق ، وانطوى على إضافات مهمة لما جاء فى مادتها (وهذا لا ينفى أنه فى حالات – قليلة – كانت المناقشة تحصيل حاصل) [٢] ,

وفى معظم الحالات ، سمح الوقت للحضور بالاشتراك فى مناقشة الأوراق . ولما كان معظم الحاضرين من المتخصصين فى الموضوع أو المعنيين به ، فقد كانت مناقشات معظمهم مفيدة .

وجرت المناقشات فى معظم الحالات فى سماحة وجو استرخاء ، ركزت على المادة ، وخلت من التجريح والاستطراد غير المفيد .

ولقد أشرنا إلى الطبيعة التكاملية لأعمال المؤتمر . وقد قدمت أعمال كثيرة من المشتغلين بالعلوم البيولوجية ، والطب الإكلينيكى ، وعلم النفس ، والمسئولين عن

صياغة السياسة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية والقائمين على تنفيذها ، والمرتبطين بالعمل العام والعمل الاجتماعي (وكان إسهام المشتغلين بعلمى الاجتماع والاقتصاد ضعيفا) .

وجاءت تقارير معظم البحوث جادة ، تلتزم بمتطلبات العمل الأكاديمى :

أ – تتضمن رؤية من نوع ما ،

ب – وترتبط بالأعمال السابقة فى مجالها .

جـ – وتراعى مواصفات المنهج السليم .

ومما زاد من قيمة أعمال المؤتمر ، وأضفى على بعضها أهمية خاصة :

أ – وجود عدد من الدراسات التتبعية Panel Studies ، والدراسات الطولية Longitudinal Studies .

ب – الاهتمام بالمقارنات :

١ – بين مجتمعات محلية مختلفة فى الولايات المتحدة الأميريكية .

٢ – بين الريف والحضر (فى أميريكا) .

٣ – بين العناصر السلالية المختلفة ، فى المجتمع الأميريكى ، سواء تلك التى تعد عنصرا من عناصر نسيجه (السكان الأصليون ، والزنوج ، والسلالات الأوربية الغربية المختلفة) ، وتلك الوافدة من مختلف بقاع العالم من طريق الهجرة (وبخاصة الجيل الأول منها) .

٤ – بين قوميات (بلاد) مختلفة : الولايات المتحدة الأميريكية وكل من كندا وبعض دول أوربا الغربية والوسطى واليابان .

وكانت هناك محاولة واحدة لرصد أوضاع الشيخوخة فى دول العالم الثالث ، وأخرى حول الأوضاع فى تنزانيا . ولكن المقارنات ظلت فى نطاق ضيق ، وكانت ذات قيمة عبر – حضارية محدودة [٣] .

وتطرقت بعض الأعمال والمناقشات إلى نقاط منهجية مهمة ، مثل :

أ - القيمة المنهجية والعلاجية لبعض الأساليب الكيفية لجمع المادة ، مثل السيرة الذاتية ، وسجل التحولات الرئيسية فى تاريخ الحياة ، وما إليهما .

واتجه التفكير إلى التأكيد على أهمية الجمع بين تلك الأساليب الكيفية وغيرها ، والأساليب الكمية ، وتفادى المقابلة (والاختيار) بينهما على أساس إما / أو .

ب - المشكلات التى تنطوى عليها عمليات تصميم وسحب وبحث العينات فى دراسات الشيخوخة ، وبخاصة ما يتعلق منها بما يأتى :

معدلات الرفض العالية نسبيا .

نسب عدم الاستجابة على بعض عناصر المقاييس والاختبارات ، وغيرها .

التاكل السريع للعينات (بسب العجز ، أو الموت) .

وعلى الرغم من التقدم الكبير فى نظرة الأجهزة الحكومية وغير الحكومية للبحث العلمى والعمل فى مجال الشيخوخة ، ودورها فى دعمها ، فقد ترددت - فى كثير من الأوراق والمناقشات - الشكوى من :

أ - التعقيدات الإدارية ، والصعوبات التى يواجهها الباحثون والممارسون فى الحصول على ما يلزمهم من مادة ، من السجلات الرسمية والمؤسسات غير الحكومية على حد سواء .

ب - عدم وجود آليات كفؤة للتنسيق بين جهود المشتغلين بالبحث فى موضوعات المؤتمر فى الجامعات ومراكز البحث والمؤسسات الأخرى ، وعددها كلها كبير جدا .

جـ - قصور نظم حفظ المادة واسترجاعها عن المستوى الذى يسمح بالتحليلات الثانوية ، والمقارنات ، والتحقق من مصداقية ما يستخلص من نتائج ، وغير ذلك .

د - تناقص الدعم المالى - الحكومى وغير الحكومى - للبحث والعمل فى مجال الشيخوخة ، مما يخشى معه أن تترتب عليه :

١ - إنهاء بعض البحوث بدون استكمالها بكفاءة .

٢ - تقلص حركة البحث الجاد فى الموضوع .

ثالثا : ملاحظات

أدى العدد الهائل للجلسات والندوات وورش العمل ، وغيرها ، إلى صعوبة الإلمام بما جرى فى المؤتمر ، أو حتى التركيز على مواد وأنشطة معينة . وأدى إلى تشتيت الانتباه تزامن كثير من الأنشطة وتوزعها مكانيا .

وعلى الرغم من رفع شعار التكاملية والتأكيد عليها ، فلم يكن هناك حضور واضح ومؤثر للتحليلات السوسيولوچية ، والاقتصادية ، وكادت الأعمال المهمة تقتصر على الدراسات البيولوچية والنفسية ، والسياسة والرعاية الاجتماعية .

وفى معظم الحالات ، نحت الدراسات والبحوث منحى سلوكيا ، بما يعنيه هذا من إغفال - أو التقليل من أهمية - البعدين الاجتماعى والتاريخى . فلقد جرت معظم البحوث والملاحظات على عينات لا تمثل إلا مجتمعات محلية ، وبدون أخذ البعد التكوينى للمشكلات وظروف السياق الاجتماعى الحضارى الراهن فى الاعتبار ، إلا فى النادر .

وفى التحليلات السيوسيولوچية - القليلة - غلبت النظرة الوضعية التقليدية ، ولم تتسع الرؤية لتفيد من القدرة التحليلية لمتغيرات بديلة كثيرة ، مثل المتغير الطبقى (وتكاد الدراسات السابقة تجمع على وجود فوارق طبقية مهمة ومؤثرة بين أوضاع المسنين ، وما يتوافر لهم من رعاية ، ومصيرهم) .

وعلى الرغم من الطبيعة الدورية للمؤتمر - وهو يعقد سنويا تقريبا - وحقيقة

أنه ينظم بواسطة جهة واحدة لا تتغير ، فلم يكن هناك تنسيق كاف ، أو آلية كفؤة للتنسيق ، بين ما جرى فى إطاره من أنشطة ، وبخاصة فى الجانب البحثى منها .

وإن كان يلزم أن نستثنى من هذا الحكم حقيقة وجود عدد من "ورش العمل" التى شارك فيها باحثون من عدة بلاد ، يعقد كل منها سنويا ، ويركز على متابعة البحث والتفكير فى موضوع بعينه .

ولقد كان المؤتمر أقرب إلى السوق العلمية منه إلى المؤتمر بالمعنى الضيق ، فكان من أغراضه الأساسية التسويق : تسويق الموضوعات وتسويق الخبرة . اتجه تسويق الموضوعات إلى الجهات التى تعمل فى مجال المسنين : جهات وضع السياسة الاجتماعية ، وأجهزة التشريع ، ومؤسسات الرعاية الاجتماعية ، سواء على المستوى المحلى والقومى . واتجه تسويق الخبرة إلى الجامعات ومراكز البحث والشركات التى يغشى مندوبوها مثل هذا المؤتمر لاستقطاب ما تحتاج إليه من كفاءات وكوادر . هذا فضلا عن تسويق أجهزة ومنشورات وخدمات ، وغيرها ، للمسنين أنفسهم (وليس هذا الاتجاه التسويقى - بغريب فى مؤتمر ينظم فى الولايات المتحدة الاميريكية ، حيث تدور الحياة على أساس آليات السوق ، وفى خدمتها) .

خاتمة

حين فكرت لأول مرة فى السعى لحضور هذا المؤتمر ، شعرت بالقلق من ألا تكون أعماله ذات قيمة للمشتغل بالبحث الاجتماعى ، والعلوم الاجتماعية . وحين جاءتنى أوراق طلب الاشتراك فى أعماله ، اتضح لى أن المؤتمر يركز على التحليل العلمى ، من منظور العلوم الاجتماعية فى أكثر صورها تقدما وتطورا .

ولقد تمت الترتيبات الإجرائية والأمور التنظيمية لطلب الاشتراك فى أعمال

المؤتمر والحجز للإقامة فى الفندق المختار ، والمشاركة فى أعمال المؤتمر فعلا ، من جانب المسئولين عن تنظيمه ، بدرجة مذهلة من اليسر . وعلى الرغم من أن عدد المشاركين فى أعمال المؤتمر قدر – من اللجنة التنظيمية – بما يزيد على ثلاثة آلاف وخمسمائة ، فلم أشعر بأى تقصير أو قصور . وجرت أعمال المؤتمر المقدمة – وقد أشرنا إليها فى مقدمة التقرير – بدقة بالغة .

وفى التقويم النهائى لتجربة هذا المؤتمر ، يلزم أن نشير إلى ما يلى :

١ – يدل إنشاء الجمعية الأميريكية لدراسات الشيخوخة ، وجمعيات وهيئات أكاديمية وغير أكاديمية أخرى تهتم بالموضوع ، على انتشار وقوة مؤسسات المجتمع المدنى فى المجتمع الأميريكى ، وامتدادها لتشمل فئة مهمة من السكان ، مازالت بعيدة عن مجال الاهتمام – وربما الإدراك – فى بلادنا .

٢ – وفى مختلف الدورات السنوية لهذا المؤتمر ، والدورة الحالية بخاصة ، أكدت الجمعية على حقيقة أن التقدم فى السن – تجاوز سن الستين – لم يعد أمرا استثنائيا ، وإنما هو ظاهرة متنامية ، وهو ما يقصد "بالثورة الديموجرافية الجديدة" ، التى تفرض نفسها على الباحث والمسئول عن صياغة السياسة الاجتماعية والمشارك فى تنفيذها ، ومن إليهم ، على حد سواء .

٣ – وأكدت دراسات كثيرة على أن جانبا غير هين من المشكلات – والإشكالات– المرتبطة بالشيخوخة والناتجة عنها ليس مما يستعصى على الحل ، وبخاصة بعد التقدم الهائل الذى تحقق فى مجالات العلوم والتكنولوچيا ، والتطور الكبير فى مجال حقوق الإنسان .

٤ – والمطلوب ، الذى يخرج به الملاحظ لأعمال المؤتمر ، هو ضرورة إعادة صياغة السياسة الاجتماعية ، وإعداد التعديلات التشريعية ، وتوفير الموارد الازمة للتعامل مع التقدم فى السن – الشيخوخة – كظاهرة متنامية ، وعلى

أساس إدراك سليم لأوضاع المسنين ، وحقوقهم ، ومشكلاتهم .

وفى كلمتها الاختتامية لأعمال المؤتمر ، لخصت ماتيلدا هوايت رايلى ، الرئيسية السابقة للجمعية الأميريكية لدراسات الشيخوخة (والجمعية الأميريكية لعلم الاجتماع) التحديات التى يلزم أن يتصدى المؤتمر لها فى دوراته المقبلة ، وركزت على أن التقدم التكنولوچى المذهل والثورة الكبيرة فى مجال إنتاج المعلومات وحفظها وتداولها ، وما يترتب عليهما ويصاحبهما من تغيرات فى الكون والبنية الاجتماعية والأشخاص ، والحقائق السكانية الجديدة ، تفرض كلها ضرورة تبنى نظرة جديدة إلى التقدم فى السن - الشيخوخة ، تقوم على مسلمات جديدة تختلف عن تلك التى قام عليها الموقف التقليدى للمجتمع من الشيخوخة والمسنين ، والتى كانت - ومازالت بدرجة ما - تتمثل فى النظر إليها كنهاية للعمر ، وليست مرحلة منه لها طبيعتها وتحدياتها ومتطلباتها .

الهوامش والمراجع

١ – تفصيلات حول أوراق البحث فى المحاور المختلفة ، انظر :

Program Schedule, 48 th Annual Scientific Meeting, Gerontological Society of America, Gerontological Challenges: Biological through Societal Perspectives, The Gerontologist, vol. 35, Special Issue II, Oct. 1995.
Program Abstracts, op. cit., Special Issue 1.

٢ – فى إحدى جلسات العمل ، عرضت أربع دراسات فى موضوع التحكم Mastery, Control ، تحكم المسن فى ذاته والوسط الذى يعيش فيه ، تفيد كلها – بدون تنسيق مسبق – من مقياس لهذا الغرض اقترح فى سنة ١٩٧٢ ، أى منذ ثلاث وعشرين سنة . واختير للتعقيب على الأوراق الأربع الأكاديمى الذى اقترح المقياس أصلا . وبعد أن أبدى سعادته بأن هناك من يتابع جهده ، وإنه يشعر بالرضا لأن عمله لم يكن بدون فائدة ، دعا إلى جهد أكبر لتطوير المقياس ، من منطلق أنه لا يصح أن ندع المقياس يستعبدنا ، فهو مجرد أداة يقوم إعدادها على مسلمات نظرية معينة ، ومستوى محدد من تطور البحث والفكر . ومع تطور تلك وتقدم هذين ، يلزم أن يعاد النظر فى المقياس . وأشار إلى أن قيمة المقياس ليست فيما يتناول من بنود ونقاط تفصيلية items ، وإنما فيما يغطيه من مجالات domains ، وتزيد قدرته الكشفية بزيادة ما يشمله من مجالات . وحذر من خطر إغفال السياق فى إعداد المقياس وتحليل ما يجئ به من مادة .

٣ – ومما يسترعى الانتباه :

أ – وجود عدد من تقارير البحوث عن الأوضاع فى إسرائيل .

ب – وجود عدد غير قليل من الأعمال – المقارنة وغير المقارنة – عن أوضاع اليهود فى الولايات المتحدة الأميريكية .

جـ – وجود مؤسسات وأجهزة كثيرة تهتم بأوضاع المسنين من اليهود فى الولايات المتحدة الأميريكية وترعاهم .

الأوضاع الاقتصادية - الاجتماعية للعمال الأجراء في القرية المصرية

دراسة سوسيولوجية *

حسنين كشك **

اولا : موضوع الدراسة

تهتم الدراسة بالأوضاع الاقتصادية الاجتماعية للعمال الأجراء فى القرية المصرية . ويمثل العمال الزراعيون الأجراء قسما من أهم أقسام المنتجين المباشرين فى الزراعة المصرية . وهم يتكونون من :

أ - العمال المعدمين الذين لا يملكون إلا قوة عملهم ، والذين يقدر عددهم فى عام ١٩٩٢ بما يزيد على ٣ر١ مليون عامل .

ب - الفلاحين الفقراء الحائزين لمساحات صغيرة من الأراضى الزراعية - أقل من فدانين - لا تكفى للوفاء بإعادة إنتاج معيشتهم هم وأسرهم ، فيضطرون إلى بيع قوة عملهم فى أوقات ذروة الطلب على العمل الزراعى المأجور . ويقدر عددهم فى عام ١٩٨٢ بحوالى ٣ر١ مليون حائز أجير .

* ملخص رسالة ماچستير فى علم الاجتماع ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس، ١٩٩٥ .

** باحث بقسم بحوث المجتمعات الريفية والصحراوية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الثانى والثلاثون ، العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٩٥ .

ثانيا : تساؤلات الدراسة

تهدف الدراسة إلى التحليل السوسيولوجى للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعمال الأجراء فى القرية المصرية ، وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات الأربعة الآتية :

١ - ما الخصائص الديموجرافية للعمال الزراعيين الأجراء فى القرية المصرية ؟

٢ - وما أوضاع إعادة إنتاج الوجود الاجتماعى لهم ؟

٣ - وما أهم آليات المحافظة على بقائهم واستمرار وجودهم ؟

٤ - وأخيرا ، ما أهم ملامح الوعى الاجتماعى لديهم ؟

ثالثا : المنهج

استخدم فى الدراسة الأسلوب الوصفى ، فهو الأكثر ملاءمة فى ظل ندرة الدراسات السابقة ، ولاعتبارات أخرى .

ولا يقف الأسلوب الوصفى عند حدود الوصف الدقيق لجوانب موضوع الدراسة ، وإنما يتجاوز الوصف فيعتنى بالتحليل والتفسير اللذين يسعيان إلى الكشف عن العلاقات المعقدة بين مختلف جوانب الظاهرة ، وبين الظاهرة وسياقها الاجتماعى .

وقد استخدمت عدة طرق للحصول على البيانات ، منها ما يعتمد على التحليل الثانوى للبيانات الواردة فى الإحصاءات الرسمية والدراسات السابقة ، ومنها ما يعتمد على الملاحظة المنظمة ، باستخدام استمارة استبار ، لدراسة الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية للعمال الزراعيين فى قرية مصرية - وهى قرية "التمد الحجر" ، إحدى قرى مركز السنبلاوين بمحافظة الدقهلية . وبالإضافة إلى

ذلك جرت "دراسة حالة" نماذج من هؤلاء العمال . كما أفاد الباحث من عمله ضمن فريق بحث "مستقبل القرية المصرية" ، الذى أجرى فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية ، وهو ما أتاح له إجراء ملاحظات فيما يزيد عن ٢٠ قرية مصرية فى الدلتا والصعيد .

وقد اختيرت عينة الدراسة بطريقة عمدية ، وشملت ١٨٣ عاملا أجيرا بين معدمين ، بنسبة ٧٨٪ ، وحائزين أجراء ، بنسبة ٢٢٪ .

وتتكون الرسالة من مقدمة ، وستة فصول ، وخاتمة . فى الفصل الأول عرض للإطار النظرى والمنهجى للدراسة ، وتساؤلاتها ومنهج الإجابة عليها ، ومعايير اختيار العينة وخصائصها ، كما يتضمن تعريفا لأهم المفاهيم المستخدمة فيها .

ويتضمن الفصل الثانى عرضا موجزا للتغيرات التى طرأت على العمال الزراعيين الأجراء فى تحولات التكوين الاقتصادى الاجتماعى من الإقطاع إلى الرأسمالية المحيطية ، بالتركيز على خصوصية التكوين التاريخى للعمال الأجراء ، وعلى عملية التمايز الرأسمالى ، الذى أنتج الرأسمالية الزراعية من جهة والعمال الأجراء من جهة أخرى ، وبخاصة فى الثمانينيات والتسعينيات .

ويبحث الفصل الثالث فى الخصائص الديموجرافية للعمال الزراعيين الأجراء ، على المستوى الكلى وعلى مستوى قرية الدراسة الميدانية ، مثل : توزيع العمال الزراعيين وفق العمر ، والنوع ، والحالة التعليمية ، والزواجية ، والاستقرار فى العمل ، وحيازة الأرض .

ويحلل الفصل الرابع أوضاع إعادة إنتاج الوجود الاجتماعى للعمال الأجراء ، فيتضمن دراسة أوضاع الأجور الإسمية والفعلية ، والنصيب النسبى للأجور فى الدخل الزراعى ، وأوضاع الغذاء ، والصحة ، والتعليم ، والمسكن .

ويناقش الفصل الخامس استراتيجيات المحافظة على استمرار وجود العمال الأجراء ، مثل تكوين أسرة كبيرة العدد ، والعمل المأجور خارج الزراعة ، والهجرة الداخلية والخارجية ، وتربية الدواجن والماشية ، واستئجار مساحة صغيرة من الأرض الزراعية .

ويستعرض الفصل السادس أهم ملامح الوعى الاجتماعى للعمال الأجراء . ويتضمن مناقشة المحددات الموضوعية والذاتية للوعى الاجتماعى لديهم ، ويدرس بعض ملامح ذلك الوعى ، مثل الوعى النقابى ، والوعى بالأحداث السياسية ، والوعى الانتخابى ، وبعض جوانب الوجود الاجتماعى ، مثل ارتفاع الأسعار ، ومصاحبات الهجرة الخارجية ، والآثار الاجتماعية لقانون الأرض الجديد .

أما الخاتمة فتناقش أهم نتائج الدراسة فى ضوء الدراسات السابقة ، المحلية والأجنبية ، وفى ضوء السياسات الراهنة للدولة ، وهى محصلة لطبيعة الاقتصاد ، ونمط النمو الرأسمالى ، ونمط توزيع الثروة والدخل ، وطبيعة الحياة السياسية .

رابعا : نتائج الدراسة

ولقد تمثلت أهم نتائج الدراسة فى النتائج الآتية :

١ – يؤدى استمرار التمايز على أسس الرأسمالية التابعة ، وبعض عناصر البنية الفوقية – مثل قواعد الميراث – إلى تدهور وخراب أقسام من الفلاحين الصغار ، وأقسام متزايدة من الفلاحين الفقراء . وهذا ما يؤدى إلى إعادة إنتاج العمال الزراعيين المعدمين .

ويتسم العمال الزراعيون الأجراء بعدد من الخصائص الديموجرافية . ومن ذلك ارتفاع عدد أفراد الأسرة ، إذ تصل نسبة أسر العمال المعدمين التى تزيد عن

ستة أفراد إلى نحو ٦٠٪ من مجموع الأسر ، وإلى نحو ٥ر٧٧٪ من أسر الحائزين الأجراء فى عينة الدراسة . كما أن ٩٤٪ من العمال الزراعيين الأجراء من عينة الدراسة هم أبناء أسر عمال معدمين وحائزين أجراء ، مما يعنى أن هذه الأسر هى المصدر الرئيسى لإعادة إنتاج العمال الزراعيين الأجراء .

ويشيع بين العمال الزراعيين الأجراء تشغيل النساء والأطفال فى سوق العمل المأجور ، وفى العمل العائلى ، وارتفاع نسبة الأمية التى تصل إلى ٧٧٪ بين أفراد عينة الدراسة . كما تبرز ظاهرة عدم تعليم الأبناء ، أو تسربهم من الدراسة .

٢ - ترتفع الأجور النقدية للعمال الزراعيين الأجراء ، إلا أن متوسط الأجور الحقيقية تتجه نحو الانخفاض . فتشير البيانات الرسمية إلى انخفاض هذه الأجور فى عام ١٩٩٢ بنسبة ٥١٪ مما كانت عليه عام ١٩٨٦ ، رغم الزيادة الإسمية بنحو ١٦٪ فى نفس الفترة . كما تنخفض نسبة أجور العمال الزراعيين من إجمالى الدخل الزراعى ، بينما يرتفع النصيب النسبى لعوائد حقوق التملك من أرباح وريع وفوائد .

وتمثل البطالة الكاملة والاحتياطية أحد مصادر الإفقار للعمال الزراعيين الأجراء ، سواء على المستوى الكلى أم على مستوى قرية الدراسة الميدانية .

٣ - تتدهور أوضاع إعادة إنتاج الوجود الاجتماعى للعمال الزراعيين الأجراء . فقد بلغ دخل أسر العمال المعدمين ٣٧٪ من الدخل المقدر لخط الفقر عام ١٩٩٢ ، وبلغ ٦٠٪ منه بالنسبة للحائزين الأجراء ، وذلك على مستوى الريف المصرى ككل .

وهذا يعنى تدهور أوضاع التغذية والصحة والسكن والتعليم ، وغيرها من احتياجات الوجود الاجتماعى للعمال وأسرهم .

وتوضح الدراسة الميدانية ذلك . إذ تستهلك الأسر المعيشية المدروسة كميات محدودة من اللحم والسمك واللبن والبيض ، تتجه نحو الانخفاض من ناحية الكمية ومعدل الاستهلاك . كما تستهلك تلك الأسر أرخص أنواع الخضر والفاكهة ، ويتسم استهلاك هذه الأخيرة بالندرة الشديدة .

كما توضح الدراسة أن بيوت العمال الأجراء فى الريف تكاد أن تكون مجرد مأوى . وبحسب بيانات ١٩٨٦ ، فإن معظم قرى مصر لا ترتبط بشبكة الصرف الصحى . ومازال مليون ونصف أسرة ريفية تعتمد على الكيروسين للإنارة ، ومثل هذا العدد من الأسر ليس لديهم أجهزة منزلية كالثلاجات والبوتاجازات والغسالات والتليفزيونات .. الخ .

وفى قرية الدراسة لا يوجد صرف صحى ، ولا مياه جارية ، ولا تتوفر الكهرباء إلا فى ٥٥٪ من بيوت أفراد عينة الدراسة .

وبالنسبة لأوضاع الخدمات الصحية ، انخفض معدل النمو السنوى للوحدات الصحية فى الريف من ٨٪ خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٧١ ، إلى ٢ر٦ ٪ عام ١٩٨٩ – ١٩٩٠ . وتتفاعل هذه الأوضاع الصحية مع أوضاع الغذاء ، فترتفع نسبة إصابة تلاميذ المرحلة الابتدائية فى الريف بالأنيميا إلى ٥٢٪ .

وتبين نتائج الدراسة الميدانية أن ٦٩٪ من عينة الدراسة لا تستفيد من خدمات الوحدة الصحية ، بسبب المعاملة السيئة ، وعدم وجود الأدوية ، وتكاليف العلاج . كما تبين أن ٧٢٪ من العينة تتحمل نفقات العلاج فى حالة المرض .

أما بالنسبة لأوضاع التعليم ، فترتفع نسبة الأمية فى الريف ، لتصل إلى نحو ٥ر٦١٪ عام ١٩٨٦ . ويرجع هذا لارتفاع نسبة الزيادة فى تكلفة التعليم . ويمثل عدم تعليم الأبناء وتشغيلهم أحد أشكال المحافظة على بقاء واستمرار وجود فقراء الريف .

وتشير نتائج الدراسة الميدانية إلى ارتفاع نسبة الأمية بين العمال فى عينة الدراسة ، فتصل إلى ٧٧٪ ، وارتفاع نسبة المتسربين بين أبناء المتزوجين ، فتصل إلى ٢٢٪ من عدد الأبناء . وتبين الدراسة أن غالبية الأبناء الذين تعلموا لا يتجاوزون المراحل المتوسطة من التعليم .

٤ - يلجأ العمال الزراعيون الأجراء إلى عدة آليات لمواجهة أوضاعهم المتدهورة . وتبين الدراسة الميدانية أن الأسر التى تتكون من ٦ أفراد فأكثر تمثل ٦٥٪ من مجموع الأسر ، وتصل نسبة الأبناء الذين يعملون بأجر أو بدون أجر إلى ٧٥٪ من مجموع الأبناء غير المتعلمين .

كذلك تبين أن ٦٪ من العمال الزراعيين المعدمين يعملون عملا ثانيا (فى البناء والتشييد) ، كما يعمل ٢٪ من العمال المعدمين فى حيازة الأب بأجر عينى ، ويعمل ٤٪ من العمال المعدمين عملا أساسيا ، ويمثل العمل الزراعى المأجور عملا ثانيا بالنسبة لهم . كما يعمل ٢٠٪ من الحائزين الأجراء عملا ثانيا يتمثل فى التجارة الصغيرة .

وتبين الدراسة أن الهجرة الخارجية من أهم آليات المحافظة على وجود العمال الأجراء ، فقد هاجر إلى الخارج ٥٦٪ من عينة الدراسة .

كذلك تبين ، من دراسات الحالة ، حرص الأسرة المعيشية على تربية الدواجن ، واقتناء بقرة أو جاموسة ، لأهمية ذلك فى توليد دخل إضافى .

ويتبين أيضا أن ١٠٪ من الحائزين الأجراء يحصلون على الأرض الزراعية عن طريق استئجار بضعة قراريط "بالزرعة" ، وهو من أكثر أشكال الإيجار ظلما للمستأجر .

٥ - ينخفض أو يتدنى الوعى النقابى . فالعمال فى عينة الدراسة يدركون عددا من أهم مطالبهم ، دون أن يرتبط ذلك بممارسة جماعية تنتهى بتشكيل نقابة

تعبر عن مصالحهم الاقتصادية العامة . ولا تعرف غالبية العمال فى العينة أى شئ عن الأحزاب السياسية ، مما يوضح ضعف أو هشاشة التجربة الحزبية . أما من يعرفون بوجود الأحزاب (وهم يمثلون ربع العينة) فيعرفون جميعا بوجود الحزب الوطنى ، ويعرف ٨٪ من العينة بوجود حزب التجمع .

وتبين نتائج الدراسة عزوف ٤١٪ من مجموع العينة عن استخراج بطاقة انتخاب ، ومن ثم فإنهم لا يشاركون فى الانتخابات . وترتفع هذه النسبة إذا وضعنا فى الاعتبار أن ٥٢٪ ممن لديهم بطاقة يعزفون عن المشاركة فى الانتخابات.

وتبين نتائج الدراسة المتعلقة ببعض جوانب الوجود الاجتماعى (مثل ارتفاع الأسعار والبطالة ومشكلات الهجرة الخارجية وقانون الأرض الجديد) ، وجود وعى مباشر وعفوى وجزئى بهذه الجوانب ، يأتى من الإحساس بالظلم الذى يتعرضون له ، والفقر الذى يعيشون فيه .

وتلقى نتائج الدراسة بعض الضوء على ما ينتظر العمال الزراعيين الأجراء مستقبلا فى سياق تفاعل وترابط التكوين الاقتصادى الاجتماعى المصرى ، كتكوين محيطى تابع ، مع المركز الرأسمالى العالمى ، وذلك باخضاع نمط النمو الرأسمالى التابع لمتطلبات التراكم الرأسمالى فى المركز . فعلى سبيل المثال ، ترتفع الديون إلى حوالى ٤٢ مليار دولار عام ٩٢/٩١ ، وترتفع خدمة الدين إلى حوالى ٨ مليار دولار عام ١٩٩٠ . ويتمثل المضمون الحقيقى للديون فى تنمية الرأسمالية فى بلدان المركز من جهة ، واخضاع الرأسمالية التابعة فى مصر من جهة أخرى . ويحدث الأمر نفسه بالنسبة للواردات من تلك البلدان .

ويؤدى ترابط وتفاعل النهب الخارجى ، مع الاستغلال الداخلى الذى تمارسه الطبقات المحلية ، إلى مزيد من الخراب لأقسام متزايدة من الفلاحين الفقراء ،

والفلاحين الصغار ، وتحولهم إلى عمال معدمين ، وإلى ارتفاع معدلات البطالة . ومع انحسار الهجرة الخارجية ، وارتفاع أسعار السلع والخدمات ، كلما تزايدت معدلات الخصخصة ، وانخفضت معدلات الإنفاق العام على الخدمات ، سيؤدى ذلك إلى مزيد من تدهور الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية للعمال الأجراء .

The National Review of Social Sciences

Volume 32 Number 3 September 1995

ISSN 0028-0026

The National Review of Social Sciences

Issued by

The National Center for Social and Criminological Research

Zamalek P.O., Cairo, Egypt

P.C. 11561

Editor in Chief

Ahmad M. Khalifa

Assistant Editors

Ezzat Hegazy **Nahed Saleh**

Correspondence:
Assistant Editor, The National Review of Social Sciences,
The National Center for Social & Criminological Research,
Zamalek P.O., Cairo, Egypt
P.C. 11561

Price :
US $ 10 per issue



The National Review of Social Sciences

Volume 32 Number 3 September 1995

Issued by
The National Center for Social and Criminological Research, Cairo